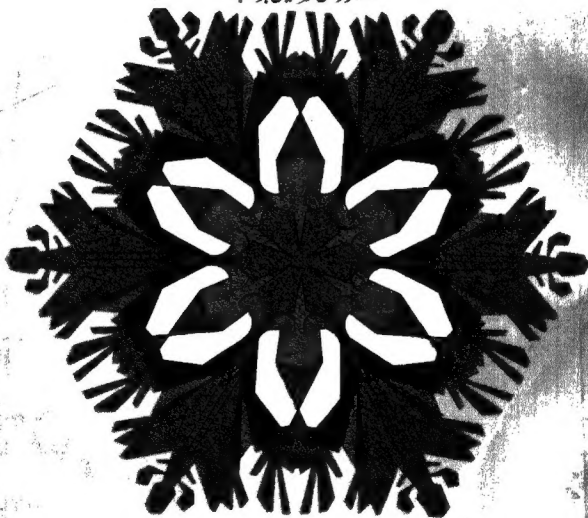


القَهْمُ مَيْدُ
فِي عِلْمِ التَّجَوُّدِ

للإمام محمد بن محمد بن أبي حمزة

تحقيق
الدكتور علي حبيب البواب



مكتبة المعارف
الرياض

اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك تسمى

الاستاذية

الْمُسْتَفِيدُ
فِي عِلْمِ التَّجَوُّدِ

التمهيد في علم التجويد

للإمام محمد بن محمد بن البخزري

تحقيق
الدكتور علي حسين البواب
الأستاذ المشارك، كلية اللغة العربية
الرياض

مكتبة المعارف
الرياض

حقوق الطبع محفوظة للنشر

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤٠٩٣٧٠٨ - ٤٠٣٩٧٩

الرياض - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾

[الفرقان: ٣٢]

﴿وَرَتَّلْ أَلْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾

[المزمل: ٤]

(زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ)

[حديث شريف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ... أذكر فيه علوماً جلية، تتعلّق بالقرآن العظيم، يحتاجُ القارئ والمقرئ إليها، ومباحث دقيقة، ومسائل غريبة، وأقوالاً عجيبة، لم أرَ أحداً ذكّرها، ولا نَبّهَ عليها ».

ابن الجزري

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسَّلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين،
وبعد،
فقد أنزل الله تعالى كتابه الكريم هدى ونوراً مبيناً، وأوجب على المسلمين
تدبره والعمل بما فيه، وأمر سبحانه وتعالى بترتيل القرآن الكريم، وحثَّ
رسولنا ﷺ على تزيين الأصوات في القراءة، وعلى إتقان التلاوة.
واهتمَّ علماء المسلمين بوضع أسس تلاوة القرآن الكريم، وقواعد أدائه تحت
علم «التجويد»:

والتجويد في اللغة: التحسين، وهو مصدر ل: جوَّد الشيء، يقال: جاد
الشيءُ جُوداً وجُودةً: صار جيِّداً، وأجَدْتُ الشيء، فجاد، والتجويد مثله^(١).
والتجويد في الاصطلاح: «إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وردَّ
الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع
لفظه، وتمكين النطق به على حال هيئته وبنيته، من غير إسراف ولا تعسُّف،
ولا إفراط ولا تكلف»^(٢).

(١) ينظر اللسان والقاموس - جود.

(٢) التحديد في الإتيان والتجويد - لأبي عمرو الداني - مخطوط - ورقة ٨٤، والنشر لابن
الجزري ٢١٢/١.

قال السيوطي: «وقاعدته ترجع إلى كيفية الوقف، والإمالة، والإدغام، وأحكام الهمز، والترقيق والتفخيم، ومخارج الحروف»^(١).

وتحدث ابن الجزري في «النشر» عن أهمية علم التجويد فقال:

«ولا شك أن الأمة كما هم مُتَعَبِدُونَ بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متَعَبِدُونَ بتصحيح ألفاظه وإقامة حدوده على الصفة المتلقاة عن أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور...»^(٢).

ونقل ابن الجزري عن الشيخ أبي عبد الله الشيرازي:

«فلنَّ حسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقَّ تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلاً، على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن، فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات، فإنَّ تجويد اللفظ، وتقوم الحروف، وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كلِّ من قرأ شيئاً من القرآن كيفاً كان، لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتمويجه، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلاَّ عند الضرورة...»^(٣).

وقال مكِّي بن أبي طالب: «فلذا اجتمع للمقرئ صحة الدين، والسلامة في النقل والفهم في علوم القرآن، والنفاذ في علوم العربية، والتجويد بمحاكاة ألفاظ القرآن، كملت حاله، ووجبت إمامته»^(٤).

(١) الإتيان في علوم القرآن: ١/١٠٠.

(٢) النشر: ٢١٠/١.

(٣) المصدر السابق: ٢١١.

(٤) الرعاية: ٦٩.

والتجويد - كما قال ابن الجزري: «حلية التلاوة وزينة القراءة»، قال: «وهذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل، تلتذ الأسماع بتلاوته، وتحشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ الأبواب، سرٌّ من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه. لقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلا أنه كان جيد الأداء، قَيِّياً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرَبَ السامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلقُ يزدحجون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه، من سائر الأنعام، مع تركهم جماعاتٍ من ذوي الأصوات الحسان عارفين بالمقامات والألحان، لخروجهم عن التجويد والإتقان»^(١).

والكتاب الذي أقدم له هنا واحد من المؤلفات القيمة التي تناولت «التجويد» وهو لأحد الأئمة المرموقين، إنه كتاب «التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري.

(١) النشر: ١/٢١٢.

ترجمة المؤلف

ومؤلف الكتاب^(١): هو الإمام العالم، أحد علماء القراءات، وأشهر المتأخرين في هذا الفن، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، الدمشقي، الشافعي، ينسب إلى جزيرة ابن عمر قريب من الموصل^(٢).

مولده ونشأته ورحلاته:

ولد الإمام ابن الجزري في دمشق سنة ٧٥١ هـ، وتلقى علم القراءات على شيوخها كآبى السلار، وآبى اللبان، وأحمد بن رجب وغيرهم، وسمع الحديث من أصحاب الفخر بن البخاري وغيرهم، وحج سنة ٧٦٨ هـ، فأخذ عن الشيخ محمد بن صالح، الخطيب والإمام بالمدينة المشرفة، ثم رحل إلى مصر مرّات، فجمع القراءات على علمائها كآبى الجندي وآبى الصائغ، كما تعلم الحديث والعربية والفقه. وقد رجع ابن الجزري إلى دمشق، وتولّى فيها المشيخة، وتصدّى للإقراء، وأخذ عليه كثير من العلماء. وتنقل ابن الجزري في بلاد

(١) لابن الجزري ترجمة في عدد من كتب التراجم. وقد اقتصرنا هنا على تعريف موجز به، رجعت فيه إلى: غاية النهاية للمؤلف ٢٣٧/٢-٢٥١، والضوء اللامع لشمس الدين السخاوي ٢٥٥/٩-٣٦٠، وطبقات الحفّاظ للسيوطي: ٥٤٤.

(٢) في معجم البلدان لياقوت ١٣٨/٢: «جزيرة ابن عمر: بلدة فوق الموصل، بينها ثلاثة أيام، وهذه الجزيرة تحيط بها دجلة إلّا من ناحية واحدة، شبه الهلال، ينسب إليها جماعة كثيرة...».

الروم والفرس، ولقي مكانةً عند الحكّام والعلماء، وأقام فترة بشيراز، فأفاد منه علماء تلك البلاد.

وفاته:

توفي ابن الجزري بشيراز سنة ٨٣٣هـ، ودُفن بدار القرآن التي أنشأها هناك.

مكانته وأقوال العلماء فيه:

نال ابن الجزري مكانةً في عصره، وعُدَّ بعد وفاته إلى يومنا هذا من أكابر العلماء، وفي مقدّمة الأئمة في علم القراءات والتجويد، ووُصف بصفات جيدة، فقد نقل السخاوي: «تفرّد بعلو الرواية وحفظ الأحاديث والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين...»^(١).

ونقل السيوطي: «وكان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره، في الدنيا»^(٢).

وقال عنه الشيخ زكريا الأنصاري: «الشيخ الإمام، والحرير الهمام، شيخ الإسلام، حافظ عصره»^(٣).

وقال المَلّا القاري عنه: «العلامة، شيخ الإسلام والمسلمين، وخاتمة الحفاظ والمحدثين»^(٤).

وقد مدّحه النواجي بقوله:

أَما شمسٌ علمٌ بالقراءاتِ أَشْرَقَتْ وَحَقُّكَ قَدْ مَنَّ الْإِلَهَ عَلَى مِصْرِ
وها هي بالتقريب منك تَصَوَّعَتْ عَبيراً، وَأَضَحَّتْ وَهِيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ^(٥)

(١) الضوء اللامع: ٢٥٨/٩.

(٢) طبقات الحفاظ: ٥٤٤.

(٣) شرح المقدمة: ٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضوء اللامع: ٢٦٠/٩.

مؤلفاته:

آلف ابن الجزري كتباً كثيرة نافعة، ملأت الآفاق شهرتها، وأفاد العلماء منها منذ عصره إلى يومنا هذا، وفي مقدمة كتبه المطبوعة:

«النشر في القراءات العشر»، قال عنه السيوطي: «لم يُصنَّف مثله»^(١)، و«غاية النهاية في طبقات القراء»، وله غيرها «تخبير التيسير»، و«طيبة النشر»، و«تقريب النشر»، و«المقدمة فيا يجب على القارئ أن يعلمه»، و«منجد المقرئين»، وهي كلها مطبوعة متداولة.

التمهيد في علم التجويد:

ومن مؤلفات أبي الخير: «التمهيد»، وهو مِمَّا ألفه في أول حياته العلمية، إذ نصَّ على أنَّه ألفه سنة ٧٦٩هـ^(٢)، وقال السخاوي عن «التمهيد» و«تخبير التيسير»: «وهي مما ألفه قديماً، وله سبع عشرة سنة»^(٣). وأحال المؤلف على هذا الكتاب في كتابيه «النشر» و«غاية النهاية»^(٤).

-
- (١) طبقات الحفاظ: ٥٤٤.
(٢) ينظر الورقة الأخيرة من أصول الكتاب. والنشر ١/٢١٠.
(٣) الضوء اللامع: ٢٥٧/٩.
(٤) ينظر: غاية النهاية: ٣٩٥/١، والنشر: ٢٠٩/١، ٢٦/٢.

موضوعات الكتاب

عرض المؤلف في هذا الكتاب لموضوعات يرى أنه لا غنى لمقرئ القرآن الكريم عنها، وهي مما يحتاج إليه الجود للقرآن. وقد قَسَمَ الكتاب - بعد المقدمة - إلى عشرة أبواب، منها ما هو صغير موجز، وما هو واسع مبسوط:

تحدث المؤلف في الباب الأول (ص: ٤٣) عن قراءة القراء في زمانه، وما ابتدعه بعضهم، وما أحدثوه في قراءة القرآن الكريم. ثم انتقل في الباب الثاني (ص: ٤٧) للحديث عن معنى التجويد، والفرق بينه وبين الترتيل والتحقيق، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾، وكيفية التلاوة، وذكر قراءة الأئمة.

وتعرض في الباب الثالث (ص: ٥٣) للأصول الدائرة في القراءات، ثم جعل الرابع (ص: ٦١) للحديث عن اللحن: تعريفه في اللغة وتقسيمه إلى خفي وجلي. وتناول في الباب الخامس (ص: ٦٥) أَلِفَاتِ الوصل والقطع، وأقسامها وورودها في كتاب الله تعالى.

وتحدث ابن الجزري في الباب السادس (ص: ٧٥) عن الحروف والحركات وفي السابع (ص: ٨٣) عن أَلِفَاتِ الحروف وعللها، جمع فيه كل ما ذكر من صفات للحروف وألقابها. والباب الثامن - أطول أبواب الكتاب - (ص: ١٠٥) أفرده المؤلف للحديث عن مخارج الحروف، ثم عن كل حرف من حروف المعجم على حدة، وفي هذا الباب تفصيل وتوضيح. وكان الباب التاسع (ص: ١٥٣) للنون الساكنة والتنوين، والمد والقصر.

وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى الوقف والابتداء ، ليخصّه بالباب العاشر (ص: ١٦٥) وهو باب مطول أيضاً: تناول فيه أقسام الوقف ، وتحدث عن كل واحد منها ، ثم تعرض للوقف على بعض الحروف: كلاً ، وبلى ، ولا ، وثم ، وأم ، ويل ، وحتى . وختم الباب بفصل عن المشدّات ومراتبها .

وقد أضاف المؤلف بعد ذلك باباً للظاء وتمييزها من الضاد في القرآن الكريم (ص: ٢٠٩) أقامه على شرح الأبيات الأربعة التي نظم فيها أبو عمرو الداني « الظاءات » في القرآن الكريم . وختم الكتاب ببعض الأدعية .
والكتاب في مجموعه جيد مفيد ، يحوي أكثر ما يحتاج إليه الجود والمقرء .

مصادر الكتاب

أفاد المؤلف ابن الجزري في هذا الكتاب من عدد من العلماء والمؤلفين قبله، ورجع في أكثر أبواب الكتاب إلى مصادر مختلفة: وكان في مقدمة العلماء الذين اعتمد عليهم المؤلف مكّي بن أبي طالب القيسي^(١)، ففي حديثه عن الحروف والحركات، وعن مخارج الحروف وصفاتها، وعن كل حرف من حروف التجويد، كان مصدره الأول كتاب «الرعاية» لمكّي، فقد أخذ عنه كثيراً في هذه الأبواب. وفي حديثه عن الوقف على (كلاً) و(بلى) رجع إلى الكتاب الذي ألفه مكّي في هذا الموضوع.

ويأتي، أبو الحسن السخاوي، علي بن محمد^(٢)، ثاني العلماء الذين استند إليهم المؤلف في هذا الكتاب، فمن مؤلفات أبي الحسن: «جمال القرآن» و«كمال الإقراء» وهو كتاب يبحث في موضوعات عدة تتناول علوم القرآن^(٣)، وقد أفاد منه ابن الجزري كثيراً في كتابه هذا، وبخاصة في حديثه عن: «قراءات أهل الزمان...» و«الوقف والإبتداء».

ورجع المؤلف إلى كتاب أبي عمرو الداني^(٤) «التحديد في الإتيان والتجويد» وأفاد منه في حديثه عن التجويد، والفرق بين التحقيق والترتيل،

(١) ينظر ترجمة مكّي في غاية النهاية ٣٠٩/٢، ومقدمة الكشف.

(٢) ينظر في غاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٣) وهو مخطوط، أقوم بتحقيقه، وأرجو الله أن يعيننا على إقامه.

(٤) ينظر في غاية النهاية: ٥٠٣/١.

وقراءة الأئمة، وما يختص بكلّ حرف من حروف التجويد، كما أفاد المؤلف من أبي عمرو الداني في «الوقف والابتداء».

يضاف إلى هؤلاء الأئمة الثلاثة علماء ومؤلفات استقى منها ابن الجزري، وكان لها أثرها في كتابه. وقد رجعت إلى ما وقفت عليه من مصادر الكتاب، وبيّنت مدى إفادته منها في تعليقي عليه.

أثر الكتاب:

وإذا كان ابن الجزري قد انتفع بمؤلفات سابقيه، فإن العلماء الذين جاءوا بعده قد استفادوا من كتابه «التمهيد» ورجعوا إليه، وفي مقدّمة هؤلاء: شهاب الدين القسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات لفنون القراءات»، والسيوطي في «الإتقان في علوم القرآن»، وذكربا والقاري في شرحيهما على «المقدّمة» لابن الجزري. كما انتفع بالكتاب أكثر العلماء المتأخّرين الذين ألفوا في التجويد أو في علوم القرآن.

مآخذ على الكتاب:

وقد سجّلت على المؤلف في هذا الكتاب بعض الملاحظات، منها: إهمال المؤلف الإشارة إلى المصادر التي استقى منها، فقد ألف الكتاب في فترة مبكرة من حياة ابن الجزري، وكان طبيعياً أن يعتمد على العلماء السابقين، ولكن ليس من المألوف أن يهمل الإشارة إلى مصادره إلّا قليلاً، فمن لم يطلع على: «الرعاية» و«جمال القراء» و«التحديد» لا يستطيع تحديد مصادر المؤلف، وتصور مدى أخذه عن سابقيه.

وما يسجل على المؤلف هنا اقتضابه لبعض الآيات القرآنية، وإيراد أجزاء منها قد تحلّ بالمعنى، وإذا التمسنا له العذر هنا، وقلنا إن كثرة الآيات الواردة في الكتاب جعلته يقتصر على موضع الشاهد من الآية، فإن الذي لا يقبل هو ذكر الآية على نحو مخالف لما عليه المصحف، فيذكر (وذلكنا) في

﴿وذللناها﴾ و﴿قسطاس﴾ في ﴿بالقسطاس﴾ و﴿دنيا﴾ بدل ﴿الدنيا﴾^(١)... وأرى أن ذلك لا يجوز.

ومن المآخذ على الكتاب بعض الأخطاء العلمية - التي تمثل مرحلة البداية عند المؤلف: كمنعه تفخيم الألف بعد الحاء، ثم تنبيهه على جواز ذلك في «النشر»^(٢) وعدُّ بعض الآيات التي وردت فيها الضاد أو الظاء في القرآن عدًّا غير صحيح، وإن تابعه على ذلك عدد من أخذ عنه^(٣). وهذه ملاحظات لا تنقص من الكتاب، بل ذكرتها تنبيهاً وإنصافاً.

(١) ينظر الصفحات ١٢٠، ١٣١، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٧.

(٢) ينظر ص ١٢٠، والنشر ١/٢١٥.

(٣) ينظر الصفحات ٢١٢، ٢١٥.

مخطوطات الكتاب

ومنهج التحقيق

مخطوطات الكتاب:

لكتاب « التمهيد » نسخ كثيرة متناثرة في عدة مكتبات، وقد اخترت مما تيسر لي الاطلاع عليه ثلاث مخطوطات، إضافة إلى النسخة المطبوعة من الكتاب، وسأحدث عن هذه النسخ بالتفصيل.

النسخة الأولى:

من مصوَّرات مكتبة تشستريتي بديلن في إيرلندا، وهي ضمن مجموع رقمه ٣٦٥٣، في خمس وخمسين صفحة، من ورقة (١٩٠-٢١٧أ). وقد كتبها عبد الله بن محمد الغزّلي سنة ٨٥٩هـ، فهي قريبة عهد بالمؤلف، فقد نسخت بعد وفاته بست وعشرين سنة.

وعدد أسطر الصفحة الواحدة من هذه النسخة سبعة وعشرون، وخطها نسخي واضح، أصابت الرطوبة بعض صفحات المخطوطة، ولكنها لم تؤثر كثيراً عليها، وهذه المخطوطة - إضافة إلى قدمها - أفضل ما وقفت عليه من مخطوطات الكتاب، وأقلها أخطاء، وقد رمزت لها بـ(س).

النسخة الثانية:

وهي مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم ٥٧٣٨، وتقع في ستين ورقة، مسطرتها سبعة عشر سطراً، كتبها لنفسه حسين بن موسى المصري سنة ١٣٠٨ هـ في دمشق. فهي حديثة، ولكن الناسخ ذكر أنه نقلها عن نسخة قديمة مع المقابلة، وكان هذا سبب ترجيحي لهذه النسخة من بين نسخ الظاهرية الأربع^(١)، وكلها حديثة الخط.

والنسخة هذه مكتوبة بخط جيد واضح، ولكنها لا تخلو من الأخطاء والتصحيحات، وسقط بعض الألفاظ والعبارات الذي نتج عن انتقال النظر عند الناسخ، وقد رمزت لها بـ(د).

النسخة الثالثة:

من مصورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة عن مكتبة الأحقاف- تريم باليمن الديمقراطية، وهي في أربع وثلاثين ورقة، (١-٣٤أ)، ويعدّها إلى ورقة ٣٩ جزء من كتاب في التجويد، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكن كُتب عليها في بطاقة المعلومات بالمعهد أنها من خطوط القرن الحادي عشر الهجري، وبأولها تمليك سنة ١١٩٣ هـ.

وعدد أسطر الصّفحة واحد وعشرون سطراً، وخطها واضح، ولا تختلف كثيراً عن نسختي س، د، وفيها تحريفات قليلة، وأخطاء يسهل تصويبها.

ولكن يميّز هذه المخطوطة سقوط جزء منها، فبعد الورقة ٢١- من الترقيم المسجل عليها، سقط جزء يعادل خمس الكتاب تقريباً^(٢) وقد رمزت لها بـ(ق).

(١) وأرقام النسخ الأخرى: ٣٠٤، ٣٧، ٥٠٢٧، ٥٨٤١.

(٢) من صفحة ١٢٥ إلى ١٧٠ من المطبوع.

النسخة المطبوعة:

طُبِعَ كتاب التمهيد قبل ثمانين سنة، سنة ١٣٢٦ هـ طبعة غير محققة، في ثلاث وثمانين صفحة، وهذه الطبعة إضافة إلى قدمها ونفاذها فإنَّ أخطاءها وتحريفاتها كثيرة، وفيها سقط، ونقص، وزيادة على ما في المخطوطات.

وتشمل أخطاء النسخة آيات قرآنية، وأعلاماً، وأخطاء علمية، إضافة إلى السُّقُط الذي أفسد بعض العبارات، وسيظهر ذلك في حواشي النسخة المحققة^(١).

وليس في المطبوعة علامات للترقيم، ويكفي أن تُذكر الآيات القرآنية دون فاصل بين الآية والتي تليها، وقد يزيد عددها على العشرة، ويكون من كلِّ آية كلمة أو أكثر، بحيث لا يستطيع تمييز آية من أخرى إلا حافظ للقرآن، وعارف بكل آية، وتُذكر بعض الآيات على غير قراءة حفص، فيظن القارئ أنَّ في كتابتها خطأ أو تحريفاً، وليس في الكتاب ضبط. وقد نقل في حواشي بعض الصفحات تعليقات- يقلَّ عددها عن عشر- منقولة عن «جال القراء» أو «شرح المقدمة»، وقد تكون مكتوبة أصلاً على هامش المخطوطة التي طُبِعَ عنها الكتاب.

وفي هذه النسخة زيادات في الآيات المستشهد بها، وفي الألفاظ والعبارات وهي غير موجودة في النسخ الأخرى، وكثير منها صحيح يناسب الكتاب، ولكن غلب على ظني أن يكون ذلك من إصلاحات ناشر الكتاب، أو تكون تعليقات وحواشي على المخطوطة نقلت مع الكتاب عند طبعه. وقد أشرت إلى هذه النسخة بـ(ط).

ولم أقصر على هذه النسخ الأربع، بل رجعت إلى المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، وأفدت منها في ترجيح الروايات، ونقل بعض العبارات.

(١) ينظر أمثلة لذلك في الصفحات: ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ١٠٨، ١١٤، ١٢٠،

١٢٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠،

٢٠٥، ٢٠٦.

منهج التحقيق:

جعلت النسخة (س) أصلاً لتحقيق الكتاب، حاولت الالتزام بنصه ما رأيته صحيحاً، ولم أحد عن ذلك بحذف، أو زيادة، أو تعديل إلا في الحالات التي ترجح عندي أن ما في النسخ الأخرى هو الصحيح.

وقد قارنت بين النسخة (س) والنسخ الأخرى، وأشارت في الحواشي إلى الاختلافات بين (س) والمطبوعة، ولم أشر إلى الاختلافات مع نسختي (ق)، (د) إلا فيما رأيته مهماً، أو كان له وجه، فأثبتته للاعتناء به. وكان سبب اقتصاري على الإشارة إلى أكثر ما وقع من فروق بين (س) و(ط) هو إظهار ما في المطبوعة من اختلافات، وما وقع فيها من أخطاء. أما العبارات الزائدة أو المخالفة في (ط) والتي لم تؤيدها النسخ الأخرى، فقد أضربت عنها، رغم اقتناعي بسلامة كثير منها، خشية ألا تكون من عمل المؤلف - كما أسلفت، ولكنني أشرت إليها في الحواشي. ولم أهمل من فروق (ط) إلا العبارات التي كثرت فيها كـ(وقوله)، (لحو قوله) و(كقوله)، وهذه العبارات كثيراً ما يقابلها في (س) والنسختين الأخريين: (وقوله تعالى)، (لحو قوله تعالى) و(كقوله تعالى)...

والآيات القرآنية التي أوردها المؤلف في الكتاب كثيرة جداً، وقد رأيت أن أكتب أمام كل آية اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين، لأنني وجدت أن في ذكر ذلك في الهوامش إثقالاً لها وخطأً بينها وبين التعليقات العلمية والتخریجات، وإذا ذكر المؤلف اسم السورة اقتصر على ذكر رقم الآية بين المعقوفين.

ولم أكمل الآيات القرآنية إلا في الحالات التي يكون ذلك ضرورياً. وقد أصلحت ما ورد من الآيات مخالفاً للمصحف، وأشارت إلى ذلك، لأنه لا يصح إقباطه في الكتاب.

أما القراءات التي أوردها المؤلف، أو التي جاء بها دون تنبيه، فقد خرجتها، بتبين القراء والمصادر.

وخرجت الأحاديث الشريفة في الكتاب، وكذلك الأشعار، كما ترجمت لبعض الأعلام.

وحاولت إرجاع الآراء والأقوال وإلى أصحابها، والمصادر التي أخذت منها.

أما المسائل العلمية التي عالجها المؤلف في الكتاب فقد علّقت على ما يحتاج منها بما يحتمل المقام، وخاصة المسائل الصوتية التي عرض لها المؤلف في حديثه عن الخارج والصفات، وعن كلّ صوت من الأصوات، فقد بيّنت آراء علماء العربية فيها، وما توصّلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، والاختلاف في نطق الأصوات ووصفها بين القدماء والمحدثين، وسبب ذلك، فكثير من مباحث علم التجويد مباحث صوتية لغوية، وما كان اهتمام علماء العربية بالأصوات إلا لخدمة القرآن الكريم وتلاوته.

وقد ختمت الكتاب بفهارس للأحاديث الشريفة، والأشعار، والأعلام، ولم أصنع فهرساً للآيات القرآنية لكثرتها ولعدم ضرورة هذا الفهرس في الكتاب، الذي ألف أصلاً للآيات القرآنية، وكيفية تلاوتها.

ويعد،

فهذا كتاب جديد يضاف إلى المكتبة القرآنية، كتاب ينفع أبناء الإسلام والمسلمين،

أسأل الله تعالى أن يتقبّله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عن سيئاتي، ويتجاوز عن هفواتي.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور علي حسين البواب

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية - الرياض

في هذا الكتاب الذي جعله الله تعالى
 ليهدى به كل من اراد ان يتقرب الى
 الله تعالى واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له والحمد لله رب
 العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 وبعد هذا الموضع من الكتاب
 اودعته في هذه القلوب
 والليل يسبح ما جاء في
 عليه وعلى الله وجهه
 وسبح الاثر والحق
 كوكب ماله لا اله الا الله
 غير ان هذا الكلام من كتاب
 في هذا ولا يخفى به
 بعد سئل على ربي
 غير المرفوع وهو من
 القامات وكثير من
 وظلها من حديثه
 ويحضر من الماهرين
 تعين الترتيب العظم
 جميعه لوراد احد
 خلافة الصالحين
 اذكر به منهم قدامه
 في معنى الصبر وال
 على اعتقاد التوكل
 ونحوه لان الثالث
 في الخلاص للغيرين
 الثاني في ذكر ما
 الثالث في احوال التوكل

أول النسخة (س)

بسم الله الرحمن الرحيم

أمره سبحانه وتعالى أن يعطيهم من كل شيء ما يشاءون
أولياته ودينهم الذي بهم به كل منهم خير من غيرهم
أمره على توالي نعماته واشكروا على ما أنعم الله عليكم
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تفضي لنفائهم
باعتقالاتهم ويعد هال المؤمنين جنّة عند لقاءه وأشهد أن محمداً
محمد عبده ورسوله أرسله بكتاب واضح فوعت القلوب بالحق
آية وشريع شريعة فأتبع به بحال الحق من ضلّ إلى باطل
متبع فأنه ودينه ونعمه فاشترقت نجومه اشراق الهدى في
سمائه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أتى قبيل بظلامه
وولّى النصارى خيانه ونهى الله عن التوبة الانقياد وشأن
الاعتقاد وبكلمة الإله خير الإله وأهل الأديان ما اشترق عهد
ملاوه بعبادته وأتوا بعبادته بعبادته وبعده فأتى أولى
العلوم ذكرها وفكرها واشترقت نجومها وقدرها وأعظمها ذكرها وأجرها
كلام من خلق من الله بشارته فجعل نسبها وصهرها فهو العلم الذي
لا ينشئ بعد جهالة ولا ينشئ به ضلالة وإن أولى الناس من علومه
معرفة بغيره وفاته الناطق وقد سئل عن نبي الله عنه عن نبي

قوله تعالى

أول النسخة (د)

خامس ذى الحجة الحرام من سنة سبع وسبعين وسبعمائة
 بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين بالقاهرة المحروسة
 التي معمورة وسائر بلاد المسلمين آمين يا معالي
 وكان تمام هذه النسخة نقلا عن نسخة قديمية المقابلة
 بمدرسة البندرية في المحروسة رشت الحيت وذلك لتسلي
 بتعليقنا العاجز الفقير خادم اقدم عملة القرآن المجيد المنسوب
 حسين بن موسى المصري غفر الله له ولوالديه ولشائعه
 ولخوانه الاجلاء واليتيمين وغيرهم . سبطاين
 فخر في يوم الثلاثاء المبارك

١٣٠٥ هـ بالام ١٣٠٥ هـ

والله اعلم

م

آخر النسخة (د)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِإِسْمِهِ يُدْعَى
 لَمْ يَخْلُقْ إِلَّا مَا نَالَهُ عِلْمُ مَنْفَعِ الْأَلَمِ وَمَصْنَعِ قُلُوبِ أَوْلِيَاءِهِ وَوَجْهِهِمْ
 الْإِسْلَامُ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ فِي دِينِهِ وَحَيَاةِهِ دَلِيلٌ إِلَى نَجَاتِهِ وَاسْتِغْنَاهُ عَنِ تَتَابُعِ
 كَرَمِ الْأَمَلِ لِنَهَائِهِ وَشَهِيدٌ لِلْإِلَهِ الْإِلَهِيَّةِ وَحَدُّهُ لِأَشْرَافِ عِلْمِهِ بِشَافَةِ تَنْصِيهِ
 لِقَائِهِ بِأَعْيَانِهِ وَبَعْدَهُ الْإِلَهُ مِنْ جَنَّةٍ عِنْدَ قَائِهِ وَاسْتِغْنَاهُ عَنْ سَيِّدَانِهِ لِعَبْدِهِ وَبِرَّ
 أَوْسَلَهُ بِكُتَابِهِ وَنَحْنُ فَوْقَهُ الْقُلُوبُ عَلَى اسْتِغْنَاءِهِ وَشَرَعَ شَرْعَهُ تَاتِعُ بِهِ
 بِهَالِ الْخَلْقِ حِينَ ضَاقَ بِالْإِلَهِ تَسْمَعُ قُنَا بِهِ وَمَعْنَى رُوحِهِ مَا شَرَفَتْ بِخُوصِهِ أَشْرَقَ الْمَجْدُ
 يَفَاقُ سِرَّهِ عَلَى اسْتِغْنَاءِهِ وَبِرَّ الْقُلُوبِ عَلَى الْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 أَمْرٌ عَنِ السَّادَةِ الْأَقْبِيَا وَضَائِحُ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِ حِينَ لَانَتْ وَأَهْلُ الْأَوَامِلِ
 أَشْرَقَ مَجْدُهُ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 الْعِلْمُ ذَكَرًا وَفَكْرًا وَأَشْرَقَ مَجْدُهُ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 مِنَ الْمَلَكَةِ الْعِلْمِ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 وَفِي أَوَّلِي مَا قَدَّمَ مِنْ مَعْلُومَةٍ مَعْرِفَةٍ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 عَنْهُ عَزَّ وَجَلَّ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 الْوَقُوفُ وَسَيَّاقِي الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَالْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا الْإِسْلَامُ
 وَكُنْتُ أَمِنْ مُنْتَهَاهُ مَعْرِفَةٍ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 وَتَخْلُصُهَا مِنْ دُونِهِ أَيْ لِلْجَاهِ دَاعِيَةٍ إِلَى تَالِيَةٍ مَعْنَاهُ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 بِهِ مَعْظَمُ الْإِسْلَامِ وَمَعْنَى عَزَّ وَجَلَّ الْمَاهِرُ وَبِإِسْمِهِ يُدْعَى أَيْ بِالْإِسْلَامِ وَبِإِسْمِهِ يُدْعَى
 الْإِسْلَامُ أَذْكَرُ فِيهِ عِلْمٌ لِلْجَاهِ تَلَا بِمَعْنَاهُ وَأَنَا وَكَوْكَبُ عَادَةٍ بِالْإِلَهِ تَاتِعُ بِهِ وَتَقِي الْهَارِ بِسَيِّدِهِ
 وَالْمَعْرِفُ وَمَبَاحِثُهُ قِيَمَةٌ وَسَائِلُ فِيهِ وَاقْتُلِ الْعَجَبِ لِمَنْ أَدْرَكَهَا
 وَلَا يَنْدُ عَلَيْهِ وَسَمِيَّتُهُ كِتَابُ التَّهْدِيَةِ لِمَنْ يَهْدِيهِ جَلَدُ اللَّهِ خَالِدًا لِرُوحِهِ كَلِمٌ

أول النسخة (ق)

الجنات لهم تباينون عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير **كي** حتى
 ارتفع نجيبه ثم رفع راسه الي السماء وقال بازدا من علي دعائي
 ثم قال اللهم اني اسالك الجنات المحبتين والجنات المؤمنين ورفقة
 الابرار واستحقاق حقايق الايمان والنعيم من كل مروا السلامه
 من كل شر والفوز بالجنة والنجاة من النار ثم قال يا زراذ اختم
 فادعوا بهذه الدعوات فان حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني
 ان ادعوا بهم عند ختم القرآن انتهى ما اردت ذكره من الدعاء وهو كذا
 فاسال الله ان يرفع به ويحمله خالصا لوجهه الكريم والحمد لله وحده
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما ثم ادنا الي يوم الاثنين
 الباب السابع والعشرون في ذكر الحسن والحسين رضي الله عنهما

واعلم ان الحسن والحسين لا يعرف الا بالقرآن المأثور من القرآن ولهذا في التحقيق
 من العلماء بالقرآن بلغا عن اي بكر لحد بن موسى بن العباس بن مجاهد رحمه
 الله انه قال الحسن في القرآن الحنان جلي ونحيي بالمجالي بين العرب والحسين
 ترك الحظا لله ورفقته من تجريد لفظها بل انزاده فيها ولا نقصان وعن أبي
 الفضل عبد الرحمن بن محمد الرازي رحمه الله انه قال ينبغي لقاري القرآن ان
 يعرف ما يحدث بعض الحروف في بعض من النقصان لا سيما في حروف
 حرف في الجواب ويستشعر بعضها من بعض في تداعل المتنازع بالانماط
 المشعة والطباع المتماثلة وذلك ان يجترع من المذات الطويلة الرشيقة
 الملتصقة التي تلي عنها والهمزات المتكررات ونشرب الانفات
 المنبورة في الوقف وتبسط له وابرجي ترازي لخير ما تسمي الممدود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة المقرئ المحقق أبو الخير شمس الدين محمد بن شمس الدين محمد بن محمد بن علي الجزري الشافعي نفعه الله برحمته الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه • ومصباح قلوب أوليائه • وروبهوم الذي يهيم به كل منهم في رياض برحائه (١) • أحده على توالي لسمائه • وأشكره على تنابيع كرم لا أمد لاشتهائه • وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تقضى لقائنا بها بعثلائه • ويمدها للمؤمن جنة عند لقاءه • وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله أرسله بكتاب أوحىه فوعته القلوب حل اشتباه آبه • وشرع شرحه قانع به بحال الحق حق ضائق بالباطل متسع فناء ودين أوحىه فأشرقت نجومه اشراق البدر في أفق مائه • صل الله عليه وعلى آله وصحبه ما أثنى الجبل بظلامه وولى النهار بضياءه • ورضي الله عن السادة الاقبياء ومشايخ الاقضاء ونجوم الاعتداء خير الامة وأهل الاماء ما أنشرك مضطهد تلاوة بضياءه • وأنار كواكب عباد بلائاه • (وبعد) فان أولي العلوم ذكرأ وفكرأ وأشرفها منزلة وقصدوا وأعظمها ذخراً ونظرا كلام من

(١) قوله برحائه هي الارض الواسعة والاضافة من اضافة المشبه به
للمشبه أى الارض المشبهة بالرياض في الوسعة اهـ

أول النسخة (ط)

جيوش المسلمين نصر أعز وأقبح لهم قحاً ميثاً اللهم اغننا بما علمتنا وعلمنا
 ما يغننا اللهم اقبح لنا بغير واحتم لنا بغير واجعل عواقب أمورنا إلى خير
 اللهم انا نعوذ بك من فوائغ الشر وخوائمه وأوله وآخره وباطنه وظاهره
 اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك واجعلنا أغني خلقك بك وأقرب
 عبادة إليك وهب لنا غني لا يعلينا ومحنة لا تلينا وأغننا عن أغنيته عن
 واجعل آخر كلامنا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتوفا
 وأنت راض عنا غير غضبان واجعلنا في موقف القيامة من الذين لا خوف
 عليهم ولا هم يحزنون برحمتك يا أرحم الراحمين وروى عاصم بن أبي النجود
 عن زر بن حبيش قال قرأت القرآن كله في المسجد الجامع بالكوفة على
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلما بلغت الحواميم قال يازر
 قد بلغت مراتب القرآن فلما بلغت رأس الشترين من حمص والذين آمنوا
 وعملوا الصالحات في برويات الجنات لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك هو الفضل
 الكبير يكي حتى ارتفع نحيبه ثم رفع رأسه إلى السماء وقال يازرأ من على دعائي
 ثم قال اللهم اني أسألك اخبات الخبيثين واخلاص المؤمنين ومراقة الأبرار
 واستحقاق حقائق الايمان والفتنة من كل بر والسلامة من كل اثم ووجوب
 رحمتك وعزائم مغفرتك والقوز بالجنة والنجاة من النار ثم قال يازر فاذا
 ختمت قادم بهذه الدعوات قال حبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني
 أن أدعو بين عند ختم القرآن انهي ما أردت ذكره من السوء وهو كاف
 وأسأل الله تعالى أن يرفع به ويحميه خالصاً لوجهه الكريم (قال) المؤلف
 رحمه الله تعالى فرغت من تحريره آخر ثلث ساعة مضت بسد الزوال من
 استوائه من يوم السبت خامس الحجة الحرام سنة ٧٦٩ بالمدينة الطاهرة
 من بين القصرين لازالت بالقاهرة ممدودة وسائر بلاد المسلمين آمين

التمهيد
في
علم التجويد

رَبِّ يَسَّرَ (١)

الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم مفتاح آلائه، ومصباح قلوب أوليائه،
وربيهم الذي يهيم كل منهم في رياض برحائه، أحده على توالي نعمائه،
وأشكره على تتابع كرم لا أمد لانتهائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له، شهادة تقضي لقاتلها باعتلائه، ويمدّها المؤمن جنة عند لقائه، وأشهد أن
سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله بكتاب أوضح فوعته القلوب على اشتباه
آيه، وشرع شرحه فاتسع به مجال الحق حين^(٢) ضاق بالباطل متسع فينايه، ودين
أوضحه فأشرقته نجومه إشراف البدر في أفق سمائه، صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه، ما أتى الليل بظلامه، وولّى النهار بضياؤه، ورضي الله عن السادة
الأتقياء، ومشايخ الاقتداء، ونجوم الاهتداء، خير الأمة وأهل الأداء، ما
أشرق معهد^(٣) تلاوة بضياؤه، وأنار كوكب^(٤) عبادته بآلائه.

(١) اختلفت العبارات التي كتبت بعد البسملة في النسخ: فما أثبت هنا من س، أما ق ففيها (ربّ
يسّر وأمن يا كريم)، وفي د: (رب يسر يا كريم). أما في ط فاقترعت على البسملة ثم جاء
بعدها: (قال الشيخ الإمام العلامة المقرئ المحقق أبو الخير شمس الدين محمد بن شمس الدين
محمد بن محمد بن علي الجزري الشافعي، تفهّمه الله برحمته).

(٢) في ط (حتى) وصوابه من النسخ الأخرى.

(٣) في ط (مضطهد) ولا معنى له. والمهد: للنزل للمهود به الشيء.

(٤) في ط (كواكب) وما أثبت من النسخ الأخرى.

وبعد،

فإن أولى العلوم ذكراً وفكراً، وأشرفها منزلة وقدرًا، وأعظمها ذخراً وفخراً^(١)، كلامٌ مَنْ خَلَقَ من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً، فهو العلم الذي لا يُخشى معه جهالة، ولا يُغشى به ضلالة، وإنَّ أَوَّلَ ما قُدِّمَ من علومه معرفة تجويده وإقامة ألفاظه، وقد سُئِلَ عليٌّ رضي الله عنه عن معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] فقال^(٢): الترتيل: تجويدُ الحروف، ومعرفة الوقوف. وسيأتي الكلام على هذه الآية^(٣).

ولما رأيت الناشئين من قراء هذا الزمان، وكثيراً من منتهيهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظهم^(٤)، وأهملوا تصفيتها من كُدرة، وتخليصها من دَرَنَة، رأيت الحاجة داعية إلى تأليف مختصر، أبتكر فيه مقالاً يهز عطف الفاتر، ويضمن غرض الماهر^(٥)، ويسمف أمل الراغب، ويؤنس وسادة العالم، أذكر فيها علوماً جلية تتعلّق بالقرآن العظيم، يحتاج القارئ والمقرئ إليها، ومباحث دقيقة ومسائل غريبة وأقوالاً عجيبة لم أرَ أحداً ذكرها ولا نبّه عليها^(٦)، وسميته:

«كتاب^(٧) التمهيد في علم التجويد»

جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، ونفع به، إنه سميع علم.
وجعلته عشرة أبواب:

(١) في د (وأجراً).

(٢) في ط (قال).

(٣) بنظر ص: ٤٨.

(٤) في ط (ألفاظه).

(٥) في ط (ويضمّر مرض الماهر).

(٦) كثير من المباحث التي جاءت في هذا الكتاب مسبوق إليها المؤلف، متأثر فيها من قبله، وسيدو ذلك في مواضعه من الكتاب إن شاء الله.

(٧) لم ترد لفظة (كتاب) في د.

- الباب الأول: أذكر فيه صفة قراءة أهل زماننا، وأتبعه بفصل بالحضّ على ما عُني بسببه^(١).

- الباب الثاني: في معنى التجويد والتحقيق والترتيل، وفيه فصول.

- الباب الثالث: في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات.

- الباب الرابع: في ذكر معنى اللحن وأقسامه، والحض على اجتنابه. وفيه فصلان^(٢).

- الباب الخامس: في ذكر ألفات الوصل والقطع.

- الباب السادس: في الكلام على الحروف والحركات.

- الباب السابع: في ذكر ألقاب الحروف وعللها.

- الباب الثامن: في ذكر غارج الحروف جملة، والكلام على كل حرف بما يختص به من التجويد وغيره.

- الباب التاسع: في أحكام النون الساكنة والتنوين، ثم أتبعه بالمد والقصر.

- الباب العاشر: في ذكر الوقف والابتداء، وأتبعه بالكلام على حكم المشدد ومراتبه.

وأحببت أن أختم الكتاب بفصل أذكر فيه الضاد والظاء ووقعهما في القرآن^(٣).

(١) وهو فصل « ما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان ».

(٢) الأول في « بيان معنى اللحن في موضوع اللفظة »، والثاني في « حدّ اللحن وحقيقته في العرف والوضع ».

(٣) في ط (ب)اب أذكر فيه الظاء والضاد ووقعهما في القرآن المظم).

الباب الأول

في ذكر قراءة هؤلاء القراء في هذا الزمان^(١)

إنّ ما ابتدع الناس في قراءة القرآن أصوات الغناء، وهي التي أخبر بها رسول الله ﷺ أنها ستكون بعده ونهى عنها^(٢)، ويقال: إنّ أوّل ما غني به من القرآن قوله عزّ وجلّ: ﴿أَمَّا السَّيِّئَةُ فكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر:

أَمَّا الْقِطَاةُ فَلَمَّي سَوْفَ أَنْعَتُهَا نَعْتًا يُوَافِقُ عِنْدِي بَعْضَ مَا فِيهَا^(٣)
وقد قال رسول الله ﷺ في هؤلاء: «مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَنْ يُحِبُّهُمْ شَانُهُمْ»^(٤).

(١) تأثر المؤلف في هذا الباب بالإمام أبي الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء وكيال الإقراء»، وقد رجعت هنا إلى مخطوطة الكتاب المصورة عن الظاهرية - دمشق رقم ٣٣٣ علوم القرآن.

(٢) ٤، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «اتَرَوْا الْقُرْآنَ يُلْحُونَ الْحَرْبَ وَأَصْوَاتَهَا، وَلِذَا كَمْ وَلِحُونَ أَهْلَ الْمَشَقِّ، وَلِحُونَ أَهْلَ الْكُنَابَةِ، وَسَيَجِيءُ بَعْدِي أَقْوَامٌ يَرْجِعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغَنَاءِ وَالنُّوحِ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ، وَقُلُوبُ الَّذِينَ يَحِبُّهُمْ شَانُهُمْ». يُنْظَرُ الْحَدِيثُ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ» ٤٥٩/٢، وتخريجات الحديث في حاشية الصفحة المذكورة، و«جمال القراء» ١٩٠ ب، و«تفسير القرطبي» ١٧/١، و«لطائف الإشارات» ٢١٨، و«الإتقان» ١٠٢/١.

(٣) النص والبيت في «جمال القراء» ١٩٠ ب، و«الإتقان» ١٠١/١، و«لطائف الإشارات» ٢١٨، وفي الأخير (لست) بدل (سوف)، ولم ينسب البيت.

وابتدعوا^(١) أيضاً شيئاً سَمَّوه الترقيص: وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدوٍ وهرولة.

وآخر سَمَّوه الترعيد: وهو أن يردد صوته كالذي يردد من برد وألم، وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.

وآخر يُسَمَّى التطريب: وهو أن يترنم بالقرآن وَيَتَنَغَّم به، فيمدّ في غير مواضع [المدّ]^(٢)، ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا تحيظه العربية، كثر هذا الضرب في قراءة القرآن.

وآخر يُسَمَّى التحزين: وهو أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، كأنه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع، ولا يأخذ الشيوخ بذلك لما فيه من الرياء.

وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤون كلمة^(٣) بصوت واحد، فيقولون في نحو قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] ﴿أَقَلَّ تَعْقِلُونَ﴾، (أَوَّلَ يَعْلَمُونَ)^(٤)، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فيقولون (قَالَ آمَنَّا)^(٥) والياء فيقولون: (يَوْمَ الدِّنِّ) في: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ويمدّون ما لا يُمدّ، ويجرّسون السواكن التي لم يجز تحريكها ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها. وينبغي أن يُسَمَّى هذا: التحريف.

(١) تأثر المؤلف في هذه المسائل - كما سبق - بالسخاوي، ونقل السيوطي في «الإتقان» ١٠٣/١، والشيخ زكريا، والملا علي القاري في شرحيهما على «المقدمة» لابن الجزري ص: ٢١، ٢٢ - نقلوا هذه المسائل عن المؤلف ابن الجزري.

(٢) سقطت من س.

(٣) في ط (جلة)، وما أثبت من النسخ الأخرى. أما في «جال القراء» ١٩٠ ب و «الإتقان» ١٠٣/١، و«شرح زكريا» (فيقرؤون كلهم بصوت واحد) وهو أصوب.

(٤) من قوله تعالى في [سورة البقرة: ٧٧]: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُعْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

(٥) أي في قوله تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [سورة البقرة: ١٤].

وأما قراءتنا التي نقرأ ونأخذ بها فهي القراءة السهلة المرتلة العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء على وجه من وجوه القراءات^(١)، فنقرأ لكل إمام بما نُقل عنه من مدٍّ أو قصرٍ أو همزٍ أو تخفيفٍ همزٍ، أو تشديدٍ أو تخفيفٍ أو إمالةٍ أو فتحٍ أو إشباعٍ أو نحو ذلك^(٢).

فصل: فيما يستفاد بتهذيب الألفاظ، وما تكون الثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان:

اعلم أن المستفاد بذلك التدبّر^(٣) لمعاني كتاب الله، والتفكير في غوامضه، والتبحر في مقاصده، وتحقيق مراده - جلّ اسمه - من ذلك، فإنه تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ^(٤) مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وذلك أن الألفاظ إذا أُجليت على الأسباع في أحسن معارضها، وأحلى جهات النطق بها، حسبما حثّ عليه رسول الله ﷺ بقوله: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ^(٥)» كان تلقي القلوب، وإقبال النفوس عليها بمقتضى^(٦) زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها، فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاز عن مناهيه، والرغبة في وعده، والرغبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، والارتجاء بتخويفه، والتصديق بخبره، والحذر من إهماله، ومعرفة الحلال والحرام، وتلك فائدة جسيمة، ونعمة لا يهمل ارتباطها إلا محروم، ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة القرآن في الصلاة وغيرها،

(١) قيّد السخاوي «القراءات» بـ (السمع).

(٢) «جال القراء» ١٩٠ ب.

(٣) في ط (حصول التدبّر).

(٤) سقطت (إليك) من د.

(٥) الحديث في «سنن أبي داود» ٧٤/٢، و«سنن النسائي» ١٧٩/٢، و«مسند أحمد» ٢٨٣/٤،

و«جامع الأصول» ٤٥٤/٢، قال الخطابي - كما في «جامع الأصول»: «قد فرس غير واحد من أئمة الحديث: زينوا أصواتكم بالقرآن، وقالوا: هذا من باب المطلوب.

(٦) في د (يقضي).

وَنَدَّب الإِصْغَاءَ إِلَى الْخُطْبَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ عَنِ الْمَأْمُومِ مَا عَدَا الْفَاتِحَةَ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ دَأَبُ الْأُئِمَّةِ فِي السَّكُوتِ عَلَى التَّامِّ مِنَ الْكَلَامِ، أَوْ مَا يَسْتَحْسِنُ الْوَقْفَ عَلَيْهِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ سُرْعَةِ وَصُولِ الْمَعَانِي إِلَى الْأَفْهَامِ، وَاسْتِثْنَاهَا عَلَيْهَا بِغَيْرِ مَقَارَعَةٍ^(١) لِلْفِكْرِ، وَلَا احْتِمَالِ مَشَقَّةٍ لَا فَائِدَةَ فِيهَا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

(١) فِي ط (مَنَازَعُهُ)، وَفِي ق (مَفَارِغُهُ)، وَمَا أُثْبِتَ مِنْ س، د.

الباب الثاني

في معنى التجويد^(١)

وفيه فصول:

الفصل الأول: في التجويد والتحقيق والترتيل:

أما التجويد فهو مصدر من: جَوَّدَ تجويداً: إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الجور في النطق بها، ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جَوَّدَ فلانٌ في كذا: إذا فعل ذلك [جيداً]^(٢) والاسم منه الجَوْدَةُ. فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره^(٣) وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تسعف، ولا إفراط ولا تكلف. قال الداني: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكره»^(٤).

(١) أفاد المؤلف في هذا الباب من أي عمرو الداني في كتابه «التحديد في الإتيان والتجويد» وهو مخطوط. يُنظر ق ٨٤ وما بعدها. و«النشر» ٢١٠/١، وما بعدها، و«لطائف الإشارات» ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ط و«التحديد»، ولم يرد في س، ق. وفي د (مجوداً).

(٣) زاد في د (وشكله) وهي موجودة في التحديد.

(٤) التحديد ٨٤.

وأما التحقيق فهو مصدر من حَقَّقَ تحقيقاً: إذا أتى بالشئ على حَقِّه، وجانب الباطل فيه، والعرب تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر: أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحق، ومعناه أن يُؤْتَى بالشئ على حَقِّه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه^(١).

وأما الترتيل فهو مصدر من رَتَّلَ فلانٌ كلامه: إذا أتبعَ بعضه بعضاً على مُكْت، والاسم منه الرُّتْلُ^(٢)، والعرب تقول: ثغر رتل^(٣): إذا كان مُقَرَّعاً، ولم يركب بعضه بعضاً. قال صاحب العين: رَتَّلْتُ الكلام: تَمَهَّلْتُ فيه. وقال الأصمعي: في الأسنان الرتل: وهو أن يكون بين الأسنان الفُرْجُ لا يركب بعضها بعضاً^(٤)، وحَدُّه: ترتيب الحروف على حَقِّها في تلاوتها ينتشبت فيها^(٥).

الفصل الثاني: في معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [الزلزل: ٤] سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن هذه الآية فقال: «الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»، وروى ابن جريج^(٦) عن مجاهد^(٧) أنه قال: تَرَسَّلَ فيه تَرَسُّلاً.

وروى جُبَيْر عن الضحاك^(٨): أي انبذه حرفاً حرفاً. وروى مقسم^(٩) عن

(١) التحديد ٨٤ ب، والنشر ٢٠٥/١، ولطائف الإشارات ٢١٨.

(٢) في ط (الرتل).

(٣) يقال فيه الرتل والرتل. اللسان والقاموس - رتل.

(٤) خلق الإنسان للأصمعي ١٩٢، وفيه (الفروج) بدل (الفرج).

(٥) التحديد ٨٤، والنشر ٢٠٧/١، ولطائف الإشارات: ٢١٩.

(٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، توفي حوالي سنة (١٥٠ هـ) غاية النهاية ٤٦٩/١، و«طبقات الحفاظ»: ٧٤.

(٧) هو مجاهد بن جبر، تابعي، إمام، مفسر توفي سنة (١٠٤ هـ) «المرج والتعديل» ٣١٩/٨، و«الكاشف» ١٧٢/٣.

(٨) الضحاك بن مزاحم، تابعي مفسر، توفي سنة (١٠٥ هـ). «المرج والتعديل» ٤٥٨/٤، و«غاية النهاية» ٣٣٧/١.

(٩) مقسم بن عجرة، مولى ابن عباس، رضي الله عنهم، توفي سنة (١٠١ هـ). «المرج والتعديل»: ٤١٤/٨، و«الكاشف» ١٧٢/٣.

ابن عباس: أي بيّنه تبيناً. وقال علماؤنا: أي تلبّث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض^(١).

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكّده بمصدره. تعظيماً لشأنه، وترغيباً في ثوابه، وقال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي تَرْتَّلْنَاهُ على الترتّل، وهو المُكث، وهو ضد العجلة^(٢). وقال تعالى: ﴿وَقَرَأْنَاهُ فَتَرَانَهُ لِتَمْلِكُنَا عَلَى الْبَنَاتِ وَتَكُنِ الْفَكَاكِرُ الَّيَّاسَاتِ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي على تَرَسَّلٍ^(٣).

الفصل الثالث: الفرق بين التحقيق والترتيل^(٤):

الترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه من المد، والهمز، والإشباع، والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن، واختلاس حركة، وتفكيك الحروف. وفكّها: بيانها وإخراج بعضها من بعض بيّناً وترسّل، ومن ذلك فكّ الرقبة وفكّ الأسير، لأنه إخراجها من الرق والأسر، وكذا فكّ الرهن: هو إخراجها من الارتنان، وفكّ الكتاب هو استخراج ما فيه، وفكّ الأعضاء هو إخراجها من مواضعها.

قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق أن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف المد، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق، وكذا قال أبو بكر الشاذلي^(٥).

(١) ينظر «الطبري» ٨/٢٩، و«القرطبي» ٣٧/١٩، و«الدر المنثور» للسيوطي ٢٧٧/٦.

(٢) ينظر «الطبري» ٨/١٩.

(٣) ينظر «القرطبي» ٣٣٩/١٠.

(٤) «التحديد» ٨٤ ب.

(٥) أحمد بن نصر، «إمام مشهور». توفي بالبصرة سنة (٣٧٣ هـ). ينظر «غاية النهاية» ١/١٤٤.

الفصل الرابع: في كيفية التلاوة:

كتاب الله يُقرأ بالترتيل، والتحقيق، وبالحدر، والتخفيف، وبالهمز وتركه، والمدّ وقصره، وبالبيان والإدغام، وبالإمالة، والتفخيم. وإنما يستعمل الحدر والهُذْرْمَة وهما السرعة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف لتكثر حسناته، إذ^(١) كان له بكلّ حرفٍ عشر حسنات، وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لَكْنٍ، والمدّ من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف. هذه القراءة التي يُقرأ بها كتاب الله تعالى.

الفصل الخامس: في ذكر قراءة الأئمة^(٢):

عن أبي جعفر أحمد بن هلال^(٣) قال: حدّثني محمد بن سلمة العثماني^(٤) قال: إني قلت لورش^(٥): كيف كان يقرأ نافع؟ قال: كان لا مُسَدِّداً ولا مُرْسِلاً، بيّناً حسناً.

وقال ابن مجاهد^٦: كان أبو عمرو سهل^(٧) القراءة، غير متكلف، يؤثّر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

(١) في ط، ق، د (إذا) وما أثبت من س.

(٢) «التحديد» ٩١.

(٣) أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال، أستاذ كبير محقق ضابط، توفي سنة (٣١٦هـ). «غاية النهاية» ٧٤/١.

(٤) في «غاية النهاية» ١٤٧/٢، محمد بن سلمة العثماني، مُقرئ، قرأ على يونس بن عبد الأعلى توفي سنة (٣٦٤هـ)، وقرأ عليه غزوان بن القاسم توفي سنة (٣٨٦هـ).

(٥) هو عثمان بن سعيد، من شيوخ القراءة وأئمتها، راوية نافع. توفي سنة (١٩٧هـ). ينظر «غاية النهاية» ٥٠٣/١.

(٦) هو الإمام أبو بكر، أحمد بن موسى، أول من سجع السبعة، توفي سنة (٣٢٤هـ). «غاية النهاية» ١٣٩/١.

(٧) هكذا في «الأصول»، وفي «التحديد» ٩١ (يسهل).

ووصف الشذائي قراءة أئمة القراءة السبعة^(١) فقال: أما صفة قراءة ابن كثير فحسنة مجهزة بتمكن بين. وأما صفة قراءة نافع فسليسة لها أدنى تمديد. وأما صفة قراءة عاصم فمترسلة جريئة^(٢) ذات ترتيل، وكان عاصم نفسه موصوفاً بحسن الصوت وتحويد القراءة. وأما صفة قراءة حزة فأكثر من رأينا منهم لا ينبغي أن تحكى قراءته لفسادها ولأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم، وأما من كان منهم يعدل في قراءته حذراً وتحقيقاً فصفتها المدّ العدل، والقصر والهمز المقوم، والتشديد المجدّ بلا تطييط، ولا تشديق، ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهو صفة للتحقيق. وأما الحذر فسهل كافٍ في أدنى ترتيل وأيسر تقطيع. وأما وصف قراءة الكسائي فبين الوصفين في اعتدال. وأما قراءة أصحاب ابن عامر فيضطربون في التقوم ويخرجون عن الاعتدال. وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سليم من اللكن، وتشديدها خارج عن التمضيخ، بترتيل جزل، وحذر بين سهل، يتلو بعضها بعضاً، قال: وإلى هذا كان يذهب أبو بكر بن مجاهد في هذه القراءة وغيرها، وبه قرأنا عليه، وله كان يختار، وبمثلها كان يأخذ ابن المنادي^(٣) رحمة الله تعالى عليها.

(١) هكذا في س، ط، وفي د، ق (قراءة الأئمة القراء السبعة). وينظر تراجم الأئمة السبعة: ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وعبد الله بن عامر، وعاصم، وحزرة، والكسائي في: «لطائف الإشارات» ٩٣ وما بعدها، و«غاية النهاية»: ١/٣٦٩، ٢٨٨، ٣٦٤، ٤٧٣، ٤٤٣، ٥٣٥، ٣٣٠/٢.

(٢) يقال: جرشت الشيء: لم تنعم دقّه، فهي جريش.

(٣) هو أبو الحسين، أحمد بن جعفر، إمام حافظ ثقة، توفي سنة (٣٣٦ هـ). و«غاية النهاية» ٤٤/١.

الباب الثالث

في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات^(١)

وهي التسمية، والبسلة، والمدّ، واللين، والمطّ، والقصر، والاعتبار،
والتسكين، والإشباع، والإدغام، والإظهار، والبيان، والإخفاء، والقلب،
والتسهيل^(٢)، والتخفيف، والتشديد، والتثقيب، والتتميم، والنقل، والتحقيق،
والفتح، والفقر، والإرسال، والإمالة، والبطح، والإضجاع، والتفليط^(٣)،
والتريق، والروم، والإشام، والاختلاس.

فصل: البسلة: عبارة عن قول القارئ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهي

(١) لأبي الأصبح عبد العزيز بن علي المعروف بابن الطحان، المتوفى بحلب بعد سنة (٥٦٠هـ) ينظر «غاية النهاية» ٣٩٥/١، له مقدمة في أصول القراءات بعنوان: «مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقاريء» مخطوطة في تشرير بيتي ٣٩٢٥ ق ١٣٢ - ١٣٦. وقد نقل منها المؤلف ابن الجزري هذا الفصل. وأشار إلى ذلك في «الغاية» ٣٩٥/١ بقوله: «وهو أبو الأصبح الذي ذكرته في باب أصول القراءة من «التمهيد».

قال أبو الأصبح ١٣٢ ب: الأصول الدائرة في القراءة على اختلاف القراءات المتعاقبة على أنواع الروايات عشرون أصلاً، تحقيقها الإثراء، وبحكمها الأداء... ثم ذكر هذه الأصول.

(٢) في ط (والتسهيل، وبين بين، والبديل، والحذف...) ولم ترد العبارة في غيرها، ولا في كتاب أبي الأصبح.

(٣) زاد أبو الأصبح (والتفخيم).

اسم مركب، يُقال: بَسَمَلَ الرجلُ بَسْمَلَةً فهو مُبَسِّمٌ، كما قالوا: حَوَّلَ الرجلُ: إذا قال: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بالله، وَحَيَّلَ: إذا قال: حَيٌّ على الصلاة. والتسمية: هي البسمة نفسها، يقال: سَمَى يُسَمِّي تَسْمِيَةً، فهو مُسَمٌّ، وَيَعْبَرُ عنها بالفصل.

والفصل: أيضاً عبارة عن مجال الألف بين همزتين التقتا، لمن له الفصل بينهما.

وأما المدّ: فهو عبارة عن أصوات حروف المد واللين، وهو نوعان: طبيعيّ وعرضيّ، فالطبيعيّ: هو الذي لا يقوم ذاتُ حرف المدّ دونه. والعرضي: هو الذي يمرض زيادة على الطبيعي لموجب يوجبه، ويحيى في مكانه إن شاء الله^(١).

وأما المَطّ: فهو المدّ نفسه، لغة ثانية فيه^(٢).

وأما اللّين: فهو عبارة عمّا يجري من الصوت في حرف المدّ ممزوجاً بالمدّ طبيعة وارتباطاً، لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الواو والياء إذا انفتح ما قبلها، كما أنّ المدّ أجرى فيها إذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو.

وأما القصّر: فهو عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين، وهو المدّ الطبيعي.

وأما الاعتبار: فهو عبارة عنه في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبر المدّ واللين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على الصيغة.

وأما التمكن: فهو عبارة عن الصيغة^(٣) يُعبر به عن المد العرضي، يقال منه مكن: إذا أريدت الزيادة.

(١) يُنظر ص: ١٦٦.

(٢) «اللسان» و«القاموس» - مط.

(٣) في مقدمة أبي الأصمغ: فهو عبارة عن الصيغة أيضاً، وقد يعبر به....».

وأما الإشباع: فهو عبارة عن إقام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضاً ويراد به الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات^(١).

وأما الإدغام: فهو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدداً، وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه حرفاً على صورة الحرف الذي يُدغم فيه، فإذا تَصَيَّرَ مثله حصل حينئذٍ مثلاً، وإذا حصل المثلاً وجب الإدغام حكماً إجماعياً. فإذا جاء نصّ بإبقاء نعتٍ من نعمت الحرف المُدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح لأن شروطه لم تكمل، وهو بالإخفاء أشبه. قال أبو الأصبغ: «وقد أطلق عليه هذا الاسم بعضُ علمائنا وهو قول شيخنا أبي العباس رحمه الله^(٢)».

وأما الإظهار: فهو عبارة عن ضد الإدغام، وهو أن يُوْتَى بالحرفين المصيرين جسماً واحداً، منطوقاً بكل واحد منها على صورته موثي جيباً^(٣) صفته، مخلصاً إلى كمال بنيته.

وأما البيان: فهو عبارة أخرى بمعنى الإظهار.

وأما الإخفاء: فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفها، وسيأتي الكلام عليه^(٤). وحقيقته أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل^(٥)، فلا يسمع إلا صوت مركب على الخيشوم، ويستعمل أيضاً عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تقطيطها^(٦).

(١) عبارة أبي الأصبغ: «ويستعمل أيضاً عبارة عن أداء الحركات كوامل...».

(٢) مقدمة أبي الأصبغ ١٣٣ ب. وأبو العباس: هو أحد بن خلف بن عيسون، مُقرئ حاذق مجود، أحد شيوخ أبي الأصبغ، توفي سنة (٥٣١ هـ). يُنظر «غاية النهاية» ٥٢/١.

(٣) في د (جميع).

(٤) ينظر ص: ١٥٨.

(٥) هكذا في س، ق. وفي ط (الجزء نصف المكمّل) ولا معنى له. أما عبارة أبي الأصبغ ١٣٣ ب: «أن يبطل عند النطق بها الجزء المعمل لما من اللسان عند التحريك والبيان، فلا يسمع...».

(٦) ينظر إبراز المعاني: ٤٢.

وأما القلب: فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون الساكنة والتنوين، وهو إبدالها عند لقائهما الباء ميماً خالصة تمويضاً صحيحاً لا يبقى للنون والتنوين أثر، ويتصرف القلب^(١) عبارة عن بعض أحكام التسهيل.

وأما التسهيل: فهو عبارة عن تغيير يدخل الهمزة^(٢)، وهو أربعة أقسام: بَيْنَ بَيْنَ، وَيَذَلْ، وَحَذَفْ، وَتَخْفِيفْ:

فأما بَيْنَ بَيْنَ: فهو نشر حرف بين همزة وبين حرف مد.

وأما البذل: فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً منها.

وأما الحذف: فهو إعدامها دون أن يبقى لها صورة.

وأما التخفيف: فهو عبارة عن معنى التسهيل، وعن حذف الصلوات الهاءات، وعن فك الحرف المشدد القائم عن مثنين، ليكون النطق بحرف واحد من الضعفين خفيف الوزن، عارياً من الضغط، عارياً في صناعة الخط من علامة الشد التي لها صورتان في النقط.

وأما التشديد: فهو ضد [هذا]^(٣) التخفيف الذي صيغ بالفك، فيكون النطق بحرف لن بموضعه، فاندرج لتضعيف صيغته شديد الفك.

وأما التثقيل: فهو عبارة عن رد الصلوات إلى الهاءات.

وأما التتميم: فهو عبارة عن التثقيل أيضاً، إلا أن التتميم مستعمل في صلوات المجات خصيص بها.

وأما النقل: فهو عبارة عن حكم يتصرف عند الحذف أحد الأقسام في التسهيل، وهو تعطيل الحرف المتقدم للهمزة من شكله، وتخليته بشكل الهمزة في حالتي الأداء، في الوقف والوصل.

(١) في ط (...أثر وتصرف، والقلب...)، وما أثبت من النسخ الأخرى، وكتاب أبي الأصم.

(٢) ينظر: «التيسير» ٣١، ٣٢، و«الكشف» ٧٧/١ وما بعدها.

(٣) سقط (هذا) من س.

وأما التحقيق: فهو عبارة عن ضدّ التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين^(١) خارجات عن مخارجهنّ مندفعات عنهنّ، كاملات في صفاتهنّ.

وأما الفتح: فهو عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالّة^(٢). وحدّه: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثال: (قال) يركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة، لا حظّ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضاً، وحقيقته أن يفتح الفم بالنطق به (قال) ونظيره كانفتاح الفم في (كان) ونظيره.

وأما الفُقر: فهو بالفتحة المعجمة، وهو بفتح الفاء وإسكان الغين المعجمة، فهو عبارة قديمة بمعنى الفتح، قال أبو الأصيب: «وهو يقع في كتب الأوائل من علمائنا^(٣)»، وهو عبارة عن التغليظ^(٤).

وأما الإرسال: فهو عبارة عن تحريك ياء الإضافة بحركة الألف^(٥)، ويعبر عنه أيضاً بالفتح.

وأما الإمالة: فهي عبارة عن ضدّ الفتح، وهو نوعان: إمالة كبرى، وإمالة صغرى: ^(٦) فالإمالة الكبرى: ^(٧) حدّها: أن ينطق بالألف مركبة على فتح يصرف [إلى الكسر كثيراً^(٨)].

والإمالة الصغرى: حدّها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف^(٩)

(١) في مقدمة أبي الأصيب: «أو بالهمزات».

(٢) «إبراز المائي» ٤٢، و«سراج القارئ» ٢٣، و«الإحاف» ٩٣.

(٣) أبو الأصيب: ١٣٤ ب.

(٤) لم ترد هذه العبارة في كتاب أبي الأصيب.

(٥) عند أبي الأصيب (بحركة الفتح).

(٦) يُنظر «سراج القارئ» ٢٣.

(٧) في ط (فالكبرى).

(٨) أضاف أبو الأصيب: «ونهاية ذلك الصرف ألاّ يبالغ فيه حتى تنقلب الألف إلى ياء».

(٩) ما بين معقوفين ساقط من س.

إلى الكسرة قليلاً، والعبارة المشهورة في هذا: بين اللفظين، أعني: بين الفتح الذي حدّدناه وبين الإمالة الكبرى.

والبطخ والإضجاع: عبارتان بمعنى الإمالة الكبرى^(١).

وأما التفلّيط: فهو عبارة عن سيمّن يدخل على جسم الحرف، وامتلاء الفم بصداه^(٢).

وأما الترقيق: فهو عبارة عن ضد التفلّيط: وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يلاً صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكلّ فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحاً. وكل إمالة ترقيق، وليس كلّ ترقيق إمالة.

وأما الروم: فهو عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صويتاً خفياً^(٣)، يُدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم^(٤).

وأما الإشمام: فهو عبارة عن ضمّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى^(٥)، ويعبر عنه، ويراد به خلط حركة بحركة نحو: «قيل» [البقرة ١١] في قراءة من أشم^(٦)، ويطلق أيضاً ويراد به

(١) «إبراز المعاني» ٤٢، و«النشر» ٣٠/٢، و«الإتحاف»: ٩٣.

(٢) عبارة أبي الأصم ١٣٤ ب: «لميتله الفم بصداه»، وزاد: «والتفخيم عبارة عنه أيضاً».

(٣) في د (صوتاً خفياً)، وفي ط (صوتاً خفياً) وفي ق (صوتاً خفياً). وما أثبت من س.

(٤) قال أبو الأصم: «الروم عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الثاني منها أكثر من الباقي». ويُنظر «الكشف» ١٢٢/١، و«النشر» ١٢١/٢، و«شرح زكريا والقاري» على المقدمة ٨٠.

(٥) ينظر المصادر السابقة.

(٦) سقط من ط عبارة (في قراءة من أشم). وهي قراءة الكسائي، وهشام، راوية ابن عامر، ورويس - راوية يعقوب، حيث يشنون الكسرة الضمة. ينظر: «السبعة» ١٤٣، و«التيسير» ٧٢، و«الكشف» ٢٢٩/١، و«النشر» ٢٠٨/٢.

خلط حرف بحرف نحو: ﴿الصراط﴾ [الفاتحة ٦]، و﴿أصدق﴾^(١) [النساء ٨٧].

وأما الاختلاس: فهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن^(٢).

-
- (١) قال ابن جاهد - «السبعة» ١٠٦ في ﴿الصراط﴾: «كان حزة يشتم الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبطها الكتاب». وينظر: «التيسير» ١٨، ١٩. وفي ﴿أصدق﴾ ومثلها ما وقعت فيه الدال بعد صاد ساكنة، قرأ حزة والكسائي وخلف بإشباع الصاد الزاي. «التيسير» ٩٧، و«الكشف» ٣٩٣/١، و«النشر» ٢٥/٢.
- (٢) «إبراز الماني» ٤٢، و«سراج القارئ» ٢٤.

الباب الرابع

في ذكر معنى اللحن وأقسامه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة:

اعلم أن اللحن يستعمل في اللغة على معانٍ:
يُستعمل بمعنى اللغة، ومن ذلك: لحن الرجل بلُحْنه: إذا تكلم بلسانه وَلَحَنَتْ
أنا له، أَلَحَنَ: إذا^(١) قلت له ما يفهمه عني ويغني عن غيره، وقد لَحِنَهُ عني
بلَحْنه لَحْنًا: إذا فُهِمه، وَأَلَحَنْتُهُ أنا لِيَأْه إلحانا.

وَاللَّحْنُ: الْفُطْنَةُ، ويقال منه: رجل لَحِنَ: أي فُطِنَ، وَلَحِنَ يَلْحَنُ: إذا
صرف الكلام عن وجهه. ويقال منه: عرفت ذلك في لَحْنِ قوله: أي فيها دلٌّ عليه
كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، والله أعلم
أن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم،
يستدل على أحدهم بما ظهر [له]^(٢) من لَحْنه: أي من ميله في كلامه^(٣). ومنه

(١) في ط: (أي).

(٢) في ط: (والله يعلم قيل إن...).

(٣) سقطت من س.

(٤) ينظر تفسير الطبري ٣٨/٢٦، والقرطبي ٢٥٢/١٣.

قوله عليه الصلاة والسلام: «لعل بعضكم ألحنُ في حجته من بعض»^(١)، أي أفطن لها وأشد انتزاعاً.

واللحن: الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاهاة التطريب، كأنه لاحن ذلك بصوته، أي شبهه به، ويقال منه: لحن في قراءته: إذا أطرب فيها وقرأ بالحنان.

واللحن: الخطأ ومخالفة الصواب، وبه سُمي الذي يأتي بالقراءة على ضد الإعراب لحناناً، وسُمي فعله اللحن، لأنه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب، والمادل عن قصد الاستقامة. قال الشاعر:

فَزْتُ بِقِدْحِي مُعَرِّبٌ لَمْ يَلْحَنِ^(٢)

وهذا هو المعنى الذي قصدت الإبانة عنه^(٣).

الفصل الثاني: في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع:

اعلم أن اللحن على ضربين: لحن جلي، ولحن خفي. ولكل واحدٍ منهما حدٌ يخصه، وحقيقة بها يتماز على^(٤) صاحبه^(٥):

فأما اللحن الجلي فهو خللٌ يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف،

(١) في ط: (لعل بعضهم)، وما أثبت من س، ق، د. وينظر الحديث في صحيح البخاري ١٦٢/٣، ٦٢/٨، ١١٢، وصحيح مسلم ١٣٣٧/٣.

(٢) البيت في «الحكم» ٢٥٨/٣، و«اللسان» - لحن دون نسبة، وهو لرؤية بن المجاج. «مجموع أشعار العرب» ١٦٤/٣.

(٣) ينظر المعاني السابقة في «الحكم» ٢٥٨/٣، و«اللسان» و«القاموس» - لحن، و«تفسير القرطبي» ٢٥٢/١٣.

(٤) في ط: (عن).

(٥) عرف السخاوي اللحن الجلي بأنه تغيير الإعراب. والحنفي: ألا يوقى الحرف حقه، وأن يُقصر في صفته التي هي له، أو يزيد على ذلك... «جمال القراء» ١٩٠ ب. وينظر «إبراز المعاني» ٧٤٣، وفي شرحي القاري والشيخ زكريا على المقدمة ١٩، ٢٠، أن الجلي خطأ يعرض للنقط ويخل بالمعنى والإعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوها، سواء تغير المعنى به أو لا. والحنفي: خطأ يخل بالحرف كترك الإخفاء والإقلاب والفنة، ولا يخل بالمعنى ولا بالإعراب.

وخلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى.^(١)

وأما اللحن الخفي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف.

بيان ذلك: أن اللحن الجلي المُخِلُّ بالمعنى والعرف هو تغيير بعض الحركات عما ينبغي، نحو أن تضمَّ التاء في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ٧]، أو تكسرها، أو تفتح التاء في نحو قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ [المائدة ١١٧] والقسم الثاني من الجلي المُخِلُّ بالعرف دون المعنى نحو رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢].

واللحن الخفي: هو مثل تكرير الراءات، وتظنين النونات، وتغليظ اللامات وإسكانها، وتشريبها الغنة، وإظهار الخفي، وتشديد الملين، وتلين المشدد، والوقوف بالحركات كوامل بما سنذكره بعد، وذلك غير مُخِلٍّ بالمعنى ولا مُقْصِرٌ باللفظ، وإنَّما الخللُ الداخل على اللفظ فسادٌ رونقه وحسنه وظلالوته، من حيث إنه جاري مجرى الرتة والثقة^(٢) كالقسم الثاني من اللحن الجلي لعدم إخلاله بالمعنى، وهذا الضرب من اللحن - وهو الخفي - لا يعرفه إلا القارئ المتقن، والضابط المجهود، الذي أخذ من أفواه الأتمة، ولقن^(٣) من ألفاظ أفواه العلماء الذين تُرْتَضَى^(٤) تلاوتهم، ويوثق بعريبتهم، فأعطى كلَّ حرف حقه، ونزله منزلته.

(١) سقط من ط جزء من النص أدخل به، كما وردت فيه عبارات ليست في غيره، وعبارته: (فأما اللحن الجلي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، وأما اللحن الجلي هو تغيير كل واحد من المرفوع والمجرور والنصب بإعراب غيره، أو تحريف المبني عما قسم له من حركة أو سكون نحو أن تضمَّ التاء في قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أو تكسر التاء في قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ القسم الثاني من الجلي...).

وقد سقط من د أيضاً جزء أفسد المعنى، ففيه: (فأما اللحن الجلي فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى، نحو رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ واللعن الخفي هو مثل تكرير الراءات...) وما أثبت من س، ق.

(٢) الرتة: المعجمة في اللسان. والثقة: تحول اللسان من حرف إلى حرف.

(٣) في ط (وتلقن).

(٤) في ط (ترضى).

الباب الخامس

في ذكر ألفات الوصل والقطع

هذا الباب تكلم النحاة عليه في كتب النحو^(١)، ونحن نذكر هنا ما يحتاج إليه المقرأ، وهذا الباب يشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال:

ولما بدأنا بها قبل الأسماء لأنَّ الأصول في الأسماء مشكلة، وفي الأفعال أبين وأوضح وأقرب على المتعلم^(٢).

مقدمة: إن سأل سائل: لم سُميت الهمزة همزة وصل؟ فقل: لأنك إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها وسقطت هي في اللفظ.

(١) تناول عدد من علماء العربية موضوع الألفات والهمزات بالبحث في مؤلفاتهم، كما أفرد بعضهم له كتاباً خاصة، من ذلك ما فعله أبو بكر بن الأنباري في كتابه: «مختصر في ذكر الألفات»، وقد طبع أكثر من مرة، ورجعت هنا إلى الطبعة التي ظهرت في العدد السادس من مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض سنة ١٩٧٩ م بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود. كما ألف ابن خالويه كتاب (الألفات) الذي نشر بتحقيقي في مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ. تظهر حواشي ص: ١٥ من كتاب ابن خالويه.

(٢) جرى المؤلف هنا على تقسيم ابن الأنباري: فقد تحدث عن الألفات التي يتبدأ بها في أوائل الأفعال، ثم الألفات المبتدآت في الأسماء، ثم الألفات للمستأنفات في الأدوات وما يجري مجراها من المكاني وأسماء الإشارات. أما ابن خالويه فقد تحدث عن ألف الوصل في الأفعال، ثم ألف الوصل في الأسماء، وعن ألف الأصل، وألف الفصل، وألف القطع...

فإن قلت: لم ثبتت خطأ وسقطت لفظاً؟ قلت: وجه إثباتها في الخط لأن الكتاب وُضع على السكون على كل حرف، والابتداء بما بعده، فثبتت في الخط كما ثبتت إذا آتتدء بها .

فصل: اعلم أن ألفات الأفعال تنقسم على ستة أقسام^(١):

القسم الأول: ألف الأصل: ^(٢) ويتبدأ بها بالفتح في الماضي، وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في المستقبل وذلك نحو: ﴿أَتَى أمرُ الله﴾ [النحل: ١] القسم الثاني: ألف الوصل: ^(٣) وتعرفها بسقوطها في الدرج، ويجدها في أول المستقبل، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل ^(٤)، إن كان مكسوراً أو مفتوحاً كُسرت وإن كان مضموماً ضُمّت ^(٥)، مثال المكسورة إذا كان الثالث مكسوراً: ﴿اهدنا﴾ [الفاتحة: ٦] الدليل على أنها ألف وصل لأنها تحذف في الدرج، وتسقط في المستقبل في قولك: هدى ^(٦) يهدي، فهذا يدل على أنها ألف وصل.

فإن قلت: لم دخلت في الابتداء وسقطت في الوصل؟ قلت: لأننا وجدنا الحرف الذي بعدها ساكناً وهو الهاء في ﴿اهدنا﴾ والعرب لا تبتدئ بساكن، فأدخلت همزة يقع بها الابتداء، وأما حذفها في الوصل فإن الذي بعدها اتصل بالذي قبلها ^(٧) فلم يكن لنا حاجة إليها ^(٨).

(١) ينظر التفصيلات عند ابن الأنباري ٧٧ وما بعدها.

(٢) في ط (ألف القطع) وهو تحريف، ينظر ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٥٥.

(٣) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٢٠.

(٤) في ط (وهي مبنية على ثالث للمستقبل).

(٥) قال ابن خالويه ٢٤: «فإذا أمرت من هذه الأفعال التي قدمت نظرت: فكلمة وجدت ثالث الفعل من للمستقبل مفتوحاً أو مكسوراً كسرت الألف لالتقاء الساكنين» هي وما دخلت عليه... فإن كان ثالث الحروف من المضارع مضموماً ضُمّت ألف الوصل استئثالا للخروج من الكسر إلى الضم، فكأنهم اتبعوا الضم... وينظر ابن الأنباري ٧٨.

(٦) في ط (هذا يهدي).

(٧) في ط (قبل).

(٨) ابن خالويه: ٣١.

فإن قلت: أي شيء تسميها: ألفاً أم همزة؟ قلت: اختلف النحويون في ذلك: فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف^(١)، وحجته أن صورتها صورة الألف فلقيت ألفاً لهذا المعنى. وقال الأخفش^(٢): هي ألف ساكنة لا حركة لها، كسرت في قوله: ﴿اهدنا﴾ وما أشبهه لسكونها ما بعدها. وقال - رحمه الله - : ضَمُّها في نحو قوله: ﴿اقتلوا﴾ [يوسف: ٩] وشبهه لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلون من كسر إلى ضم، فضموها لضم الذي بعدها. قالوا: وهذا غلط، لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها^(٣) فمحال أن يدخلها الابتداء، لأن العرب لا تبتدئ بساكن، ولا يجوز أن يدخل للابتداء حرف ينوي به السكون^(٤).

وقال قطرب^(٥) في ألف ﴿اهدنا﴾ وشبهها هي همزة كثرت^(٦) فتركت، وهذا غلط، لأن الهمزة إذا كانت في أول كلمة ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة وصلًا كما تهمز ابتداءً نحو: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] فالهمزة في ﴿إصْرِي﴾ ثابتة في الوصل إذا كانت عندهم همزة^(٧).

-
- (١) في ط (هي ألف وصل) وهو الذي في كتاب ابن الأنباري ٨٠.
 (٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أعلم أصحاب سيبويه، وأحد أئمة العربية، له كتاب «معاني القرآن» - مطبوع. توفي سنة ٢١٥ هـ. ينظر «إنباء الرواة» ٣٦/٢، و«تاريخ العلماء النحويين» ٨٥.
 (٣) (لا حركة لها) ساقطة من ط.
 (٤) قال ابن الأنباري ٨٠: «قال البصريون: كسرت الألف في (اضرب) لسكونها وسكون الضاد، وكذلك كل ألف للوصل تبتدأ مكسورة، علّة كسرهما أنها ساكنة في الأصل، لقيها حرف ساكن، وضمت عندهم لأن عين الفعل مضمومة، فلما احتيج إلى حركة الحرف الساكن الذي لقيها ضَمُّها لضم ما بعدها، وتنكبوا الكسرة كراهية الانتقال من كسر إلى ضم».
 (٥) هو محمد بن المستنير، أحد أعلام العربية، لقبه سيبويه قُطْرِبًا، توفي سنة ٢٠٦ هـ. ينظر «إنباء الرواة» ٣١٩/٣، و«تاريخ العلماء النحويين» ٨٢.
 (٦) في ط، ق، د (كسرت) وصوابه من س وابن الأنباري.
 (٧) نقل «ابن الأنباري» ٨٠، رأي قطرب، والرد عليه، وهو لثعلب. وينظر آراء العلماء في ذلك - «ابن خالويه» ٢٦.

فإن قلت: لم كسرت في قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ ونحوه؟ قلت: لأنها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في «يهدي» فإن قلت: لِمَ لَمْ تَبْنِهَا عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ عَلَى الثَّانِي، أَوْ عَلَى الرَّابِعِ؟ قلت: لأن الأول زائد لا يُبْنَى عليه لزيادته، والثاني ساكن لا يبنى عليه لسكونه، والرابع لا يثبت على إعراب واحد، وما قبل الآخر (١) لا تَتَغَيَّرُ حَرَكَتُهُ (٢).

فإن قلت: كَيْفَ تَبْتَدِئُ بقوله: ﴿اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧] و﴿اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧]؟ قلت: بالكسر، لأن الأصل في المستقبل: يَسْتَطَوِعُ فاستقلوا الكسرة على الواو فنقلوها إلى الطاء فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (٣)، وقد حذفوا التاء من يستطيع، كما حذفوها من استطاع، قال الشاعر:

وَالشَّعْرُ لَا يَسْطِيعُهُ مَنْ يَطْلُبُهُ (٤) يَرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ، فَيُعْجِمُهُ (٥)

فإن قلت: كيف تبتدىء في ﴿أَنْشَقَّتْ﴾ [الرحمن: ٣٧] قلت: بالكسر. قيل: فأنت تقول في المستقبل يَنْشَقُّ، فقل: مُسَلَّمٌ، لكن أصلها «يَنْشَقُّ» على وزن «يَنْفَعِلُ» فاستقلوا الجمع بين قافين محركين، والعرب تكره الجمع بين مثلين فأسقطوا حركة القاف (٦) وأدغموها في الثانية فصارت قافاً مشددة.

(١) في ط (والثالث).

(٢) «أين الأنباري» ٧٨، و«أين خالويه» ٤١.

(٣) «أين الأنباري»: ٧٩.

(٤) وردت الكلمة (يطلبه) في كل الأصول، وليست صواباً، لأن البيت، أو البيتين من أرجوزة ميمية، وصواب اللفظة من المصادر الآتية: (يطلبه).

(٥) الشطر الثاني في «الكتاب» ٤٣٠/١ منسوب لرؤية، ومثله في «اللسان» عجم، وهو بدون نسبة في «المنى» ١٨٢، وهو في «المنتخب» ٣٤/٢ دون نسبة برواية (لا يضبطه) بدل (لا يسطيعه) والبيت في «ديوان الحطيئة» ٣٥٦، من أرجوزة قالها عند الموت، وهو أيضاً في أراجيز رؤية - ملحقات ديوانه ١٨٦.

(٦) أي الأولى.

وإن كان ثالثُ المستقبل مضموماً ضُمَّتْ الألف في الابتداء، فإنَّها مبنية على ثالثة، وإن كان الثالث مفتوحاً كسرت.

فإن قلت: هَلَّا فُتِحَتْ كَمَا ضُمَّتْ مع ضَمِّ الثالث، وكُثِرَتْ مع كسر الثالث؟ قلت: لأنَّها تلتبس بالخبر، وذلك لأنَّا لو قلنا^(١) في الخبر: أَذْهَبَ أَنَا، وفي الأمر: أَذْهَبِ أَنْتَ، لالتبس، فكسرناها لَّا بطل فتحها، لأنَّ الفتح أخو الكسر.

فإن قلت: كيف تبتدىء بـ «إِنَّا قُلْتُمْ» [التوبة ٣٨] و «إِذَا رَكُوعًا» [الأعراف ٣٨]؟ قلت: بالكسر، لأنَّ عَيْنَ الفعل مفتوحة وهي القاف في «يَتَنَاقَلُ»^(٢) والراء في «يَتَذَرَكُ» لأنَّ وزن «تَنَاقَلُ»: «تَفَاعَلُ»، فالقاف في «يَتَنَاقَلُ» هي العين من «تَفَاعَلُ» فأدغموا التاء في التاء فصارت تاء ساكنة، ولم يصح الابتداء بساكن، فأدخلوا ألفاً لئلا يقع بها الابتداء، والحكم في «إِطِيرْنَا» [النمل ٤٧] ونحوه كذلك^(٣).

القسم الثالث: أَلَفُ الْقَطْعِ^(٤) وتعرفها بضم أول المستقبل، ثم لا يخلو: إما أن يقع في الفعل، أو في المصدر: فإن وقعت في الفعل فهي مفتوحة نحو: «أَخْرَجَ» [الأعراف: ٣٧] ونحوه: وإن كانت في المصادر ابتدئت بالكسر نحو: «إِخْرَاجًا» [نوح: ١٨].

فإن قيل: لم كسروها في المصدر؟ قلت: لئلا تلتبس بالجمع، لأنهم قالوا في المصدر^(٥) (إِخْرَاجًا) وفي الجمع (أَخْرَاجًا) و (أَبْوَابًا) فلو فتحت لالتبس المصدر بجمع، خَرَجَ، فكسروا ليفرقوا بين المصدر والجمع^(٦).

(١) في ط (وذلك أنك لو قلت).

(٢) سقط من د من هنا إلى قوله (هي العين من تفاعل)، إذ انتقل الناسخ من (يتناقل) الأولى إلى الثانية.

(٣) «ابن الأنباري» ٧٩.

(٤) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٦٩.

(٥) سقط من د من هنا إلى قوله (بجمع) أي انتقل الناسخ من لفظة (المصدر) الأولى إلى الثانية.

(٦) ابن الأنباري ٧٧، وابن خالويه ٧٢.

القسم الرابع: ألف الخبر عن نفسه: ^(١) وتعرفها بأن يحسن بعد الفعل الذي هي فيه لفظ (أنا)، ويكون الفعل مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْهُ أَذْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨]، و ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿أَفْرَغْ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦] فإن قلت: لِمَ قَتَحْتَ في ﴿أَذْعُو﴾ و ﴿أَنْظُرْ﴾ وَضُمْتَ في ﴿أَفْرَغْ﴾ وكتلتها ألف الخبر عن نفسه؟ قلت: إذا كان الماضي فيه على ثلاثة أحرف فألفه مفتوحة ^(٢)، وإذا جاءت فيها لم يُسَمَّ فاعله فهي مضمومة مطلقاً، سواء قَلَّتْ حروفه أو كثرت، مثل (أنظر) و (أفرغ).

القسم الخامس: ألف الاستفهام: ^(٣) وتعرفها بحجاء (أم) بعدها، أو يحسن في موضعها (هل)، نحو: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبا: ٨]، ﴿أَسْتَفْقَرْتُ لَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [المنافقون: ٦] وشبه ذلك. وهي مفتوحة أبداً، والأصل (أأفترى)، (أأستفقرت) فحذفت الألف الثانية لأنها ألف وصل، ولا تُمدُّ الهزمة في هذا مثل: ﴿الذَّكَّرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿اللَّهِ﴾ [يونس: ٥٩] ونحو ذلك، لأن الاستفهام والخبر في هذا مفتوحان، فمدوا الاستفهام ليميزوه من الخبر، و ﴿أَفْتَرَى﴾ وشبهه، الاستفهام مفتوح والخبر مكسور، فجعل الفرق بينهما بالفتح والكسر في هذا، وفي ذلك بالمد والقصر ^(٤).

(١) ابن الأنباري: ٨١.

(٢) في ط: (فألفه مفتوح، وإذا كان على أربعة أحرف فألفه مضموم) والعبارة الأخيرة صحيحة لكنها لم ترد في غير هذه النسخة. قال ابن هشام - «شرح قطر الندى» ٣٤ عن أول المضارع: «فيضم إذا كان الماضي على أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولاً أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، ويفتح إذا كان الماضي أكثر من الأربعة أو أكثر منها». وينظر ابن الأنباري ٨١.

(٣) ابن الأنباري ٨٠.

(٤) قال ابن الأنباري ٨٤: فإن سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿قُلِ الذَّكَّرَيْنِ حَرَّمَ﴾. قل له: الألف في ﴿الذَّكَّرَيْنِ﴾ ألف استفهام لهما (أم) بعدها، وإذا زيدت المدة ليفرق بها بين الخبر والاستفهام، من قبل أنهم لو قالوا: (الذَّكَّرَيْنِ حَرَّمَ) بغير مد لم يقع بين الاستفهام والخبر فرق، فإن قال قائل: فلم لم يزدوا مدة في قوله عز وجل: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾ فألّف ألف استفهام كألف ﴿الذَّكَّرَيْنِ﴾؟ قيل له: الخبر في (أفترى) مكسورة، وألف الاستفهام مفتوحة، وانفتاح الألف فرق بين الاستفهام والخبر وأغنى عن المد، وألف ﴿الذَّكَّرَيْنِ﴾ مفتوحة في الاستفهام والخبر، فمن أجل ذلك فرقوا بينهما بالمد.

القسم السادس: ألف ما لم يُسم فاعله^(١): وهي مبنية على الضم، وتكون في أربعة أمثلة: في (أفعل) نحو قوله ﴿أَخْرِجْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]. وألف (استُنعل) نحو قوله: ﴿أَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٢) [الشورى ١٦]، وكذلك ﴿أَسْتَحْفِظُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، وألف (أفعل) نحو قوله: ﴿أَبْتَلِي﴾ [الأحزاب: ١١] و﴿أَضْطَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿أَجْتَسْتُ﴾ [إبراهيم ٢٦]، وكذلك: ﴿الذي أُوتِينِ﴾ [البقرة: ٢٨٣] الأصل (أُوتِينِ) فهي ألف (أفعل) فجعلت الهمزة الساكنة واواً لانضمام ما قبلها في الابتداء. وأجاز الكسائي في غيره القراءة^(٣) يبتدأ بها بحققة، وأما ألف (انفعل) فلم تأت في القرآن، وذلك نحو (انقطع) فلم نطول فيها لهذا المعنى.

فإن قلت: لم صارت الألف في هذا الضرب مضمومة فقط؟ قلت: لأن فعل ما لم يُسم فاعله يقتضي اثنين: فاعلاً ومفعولاً، فضموا أوله لتكون الضمة دالة على اثنين، لأنها أقوى الحركات وأثقلها، كما قالوا: زيد حيث عمرو، معناه: زيد في مكان عمرو، فلما تضمنت معنى اثنين أعطيت الضمة لقوتها، وكذا قالوا: نحن لتضمنها معنى الجمع والتثنية، وكذلك فعلوا بألف ما لم يُسم فاعله، لَمَّا تضمن معنى الفاعل والمفعول، فضموا أوله^(٤) في كل حال^(٥).

(١) ابن الأنباري: ٨١.

(٢) وقع في النسخ عدا (د) (استجيب لهم) وهو تحريف قبيح.

(٣) سقط من ط (في غير القراءة) ووجدت في النسخ الأخرى وذكر ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» ١٩٩، وابن خالويه في «الألفات» ٣٠ أن الكسائي يميز (أفعلن) بهزتين، ولم يشيرا إلى إجازته ذلك في القراءة، أو في غيرها.

(٤) في د (الله).

(٥) ابن الأنباري: ٨٢. وإيضاح الوقف والابتداء له ٢٠٠.

الفصل الثاني: في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء:

وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: ألف الوصل: ^(١) وتأتي في تسعة مواضع: ابن، وابنة، واثنين، ^(٢) واثنين، وامرئ، وامرأة، واسم، واست، فهذه الثانية تكسر الألف فيهن في الابتداء وتحذف في الوصل. وأما الألف التاسعة فهي التي تدخل مع لام المعرفة، وهي مفتوحة في الابتداء. وأما العاشرة فهي (وَأَيُّمُ اللَّهِ) في القسم ^(٣)، وتبتدأ بالفتح أيضاً. أما الثانية فتُمتحن بالآ لا توجد في التصغير، والألف التاسعة تُمتحن بأن تسقطها من الاسم وتنوّن، فإن وجدت لا يحسن دخولها عليه مع التنوين فهي ألف وصل.

القسم الثاني: ألف الأصل: ^(٤) وتعرفها بأن تجدها فاء من الفعل، ثابتة في التصغير، وتأتي في الأسماء على ثلاثة أضرب: مضمومة نحو قوله: ﴿قُلْ أَذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١]، و﴿أَخْتَ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، ومفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ﴾ [مريم: ٢٨]، ومكسورة نحو قوله تعالى: ﴿إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] فهذه الألف تبتدئ كما تصل.

(١) ينظر ابن الأنباري: ٨٤، وابن خالويه: ٤٣.

(٢) في ط (واثنين) وما أثبت الصواب من النسخ الأخرى، والمصدرين السابقين.

(٣) سقط من ط (وأما العاشرة فهي وإيّم الله في القسم).

(٤) ابن الأنباري ٨٢، وابن خالويه ٥٥.

القسم الثالث: ألف القطع: (١) وتأتي في الأسماء على وجهين:

أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المفردة، وتعرفها بـشباتها في التصغير،
وبأن تمتحنها فلا تجدها فاء ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك: ﴿الله أحسنُ
الخالقين﴾ (٢) [المؤمنون: ١٤]، وبهذا فارقت ألف الوصل (٣).

والوجه الثاني: أن تكون في أوائل الجمع وتعرفها بأن يحسن دخول الألف
واللام عليها، ولا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك: ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾
[فاطر: ٢٧].

القسم الرابع: ألف الاستفهام: وامتحنها مثل ألف الاستفهام في
الأفعال (٤). والله المستعان.

(١) ابن الأنباري ٨٣، وابن خالويه ٦٩.

(٢) تماماً: ﴿...فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.

(٣) قال ابن الأنباري ٨٣: «ألف (أحسن) ألف قطع في الاسم المفرد، لأنه وزنه في الفعل (أفعل)، فالألف غير فاء في الفعل، ويقال في تصغيره (أحسين) فتوجد الألف فيه.

(٤) ابن الأنباري: ٨٤.

الباب السادس

في الكلام على الحركات والحروف

مقدمة^(١): إِنَّمَا سُمِّيَ^(٢) كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّسْعَةِ وَالْعَشْرِينَ حَرْفًا - حَرْفًا^(٣) عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا لِأَنَّهُ طَرَفٌ لِلْكَلِمَةِ فِي أَوَّلِهَا وَفِي آخِرِهَا، وَطَرَفٌ كُلُّ شَيْءٍ حَرْفُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ أَقَلُّ عِدَدِ أَصُولِ^(٤) حُرُوفِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ثَلَاثَةً: طَرَفَانِ وَوَسْطٌ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الْعَوَامِلُ سَمِيَتْ حُرُوفًا لِأَنَّهَا وُصِّلَتْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، فَهِيَ طَرَفٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، آخِرُ الْأَوَّلِ وَأَوَّلُ الْآخِرِ^(٥)، وَطَرَفَا الشَّيْءِ: حَدَاهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] أَي: أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ^(٦).

فصل: ذَكَرَ مَا السَّابِقُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ^(٧):

اختلف الناس في الحرف والحركة أيها قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر:

- (١) هذه المقدمة في الرعاية: ٧٢.
- (٢) في ط (يُسَمَّى)، وما أثبت من س، ق، د، والرعاية.
- (٣) وردت كلمة (حرفاً) مرة واحدة في ط. و(حرفاً) الأولى تمييز للعدد، والثانية مفعول ل(سمي).
- (٤) في ط (أقل أصول عدد).
- (٥) في ط (وأولاً لآخر).
- (٦) ينظر الترطبي ١٠٩/١.
- (٧) هذا الفصل في الرعاية ٧٧ تحت عنوان (باب معرفة ما السابق من الحروف والحركات وعمل =

فقال جماعة: الحروف قبل الحركات، واستدلوا على ذلك بعلم:
 منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة
 ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

ومنها: أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم
 بنفسها ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير
 مضطر إلى الحركة، فالحرف أول.

ومنها: أن من الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثم حركة
 تنفرد بغير حرف، فدل ذلك عندهم أن الحروف مقدّمة^(١) على الحركات^(٢).

وقال قوم: الحروف بعد الحركات، والحركات قبل الحروف، واستدلوا على
 ذلك بأن الحركات إذا أشبعت تولدت الحروف منها، نحو الضمة يتولد منها
 الواو والكسرة يتولد منها الياء والفتحة يتولد منها الألف، فدل ذلك على أن
 الحركات أصل الحروف^(٣).

= ذلك، ونقل القسطلاني الفصل في اللطائف ١٨٦/١ مشيراً إلى أنه ملخص عن «التمهيد» مع
 زيادات.

وقد تحدّث ابن جني عن هذه المسألة بالتفصيل في «سر الصناعة» ٣٧-٣٢/١،
 والخصائص» ٣٢١/٢-٣٢٧.

(١) في ط (متقدمة).

(٢) انتصر ابن جني للقول بأن الحرف قبل الحركة: «أنك تحدها فاصلة بين المثليين أو المتفارين،
 إذا كان الأول منها متحركاً، فالمثلان نحو قولك قصص، ومضض، وطلل... فلولاً أن حركة
 الحرف الأول من هذين المثليين بعده لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولما لم تفصل
 وجب الإدغام لأنه لا حاجز بين المثليين» سر الصناعة» ٣٢/١، ٣٣. وهذا الرأي - وهو أن
 الحركة بعد الحرف لا معه ولا قبله - هو الذي يقرّه البحث الصوتي الدقيق.

(٣) اتّخذ ابن جني هذا الكلام حجة للقول بأن الحرف قبل الحركة، قال: «إذا أشبعت الحركة
 تحمّتها حرف مد، فإذا أشبعت حركة الضاد في ضرب، وحركة القاف في قتل، قلت: ضارب،
 وقاتل... فكيف أن الألف بعد الضاد والقاف، فكذلك الفتحة والضمة والكسرة في الرتبة بعد
 الضاد والقاف... ينظر» سر الصناعة» ٣٥٠٣٤.

وقال جماعة: الحركات والحروف لم يسبق أحدها الآخر في الاستعمال، بل استعملا معاً، كالجسم والعرض اللذين لم يسبق أحدهما الآخر.

وقد طُن في هذا القول، فقيل: إنَّ السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخر يخلفه، لأن حركة الجسم وسكونه، كل واحد منها عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة، وأيضاً فإن الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من حركة^(١) البتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين:

أحدهما: بأن هذا الاعتراض إنَّما يلزم منه ألا يشبه الحرف بالجسم والحركة بالعرض، وليس ينفي قول من قال: إن الحرف والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به للإفهام مبني من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به، ولا يمكن أن يتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينها، فلا بدَّ ضرورة من كون حركة مع الحرف، لا يتقدَّم أحدهما الآخر، إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

الثاني: أن الكلام إنَّما جيء به لتفهّم المعاني التي في نفس المتكلم، وبالحركات واختلافها تفهّم المعاني، فهي متوسطة بالكلام مرتبطة^(٢)، إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام، وهذا الجواب أولى من غيره.

(١) في ط (لا يخلو من عرض) ومثله في الرعاية. وما أثبت من النسخ المخطوطة واللطائف.

(٢) هكذا في «الأصول»، وفي «الرعاية»، و«اللطائف»: منوطة بالكلام مرتبطة به.

فصل: نذكر فيه حروف المدّ واللين والحركات، واختلاف الناس في ذلك^(١)

اختلف النحويون في الحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة: هل هي مأخوذة من حروف المدّ واللين الثلاثة الألف والواو والياء، أو حروف المدّ واللين مأخوذة من الحركات؟

فقال أكثر النحاة: إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة: الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بما قدمناه من قول من قال: إن الحروف قبل الحركات، والثاني أبداً مأخوذ

(١) نقل المؤلف هذا الفصل عن «الرعاية» ٨١-٨٢. وسأعرض هنا لبعض الآراء في هذه المسألة: قال سيبويه - «الكتاب» ٣١٥/٢: «وزعم الخليل أن الفتحة والضمة والكسرة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليتوصل به إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكلّ واحدة شيء مما ذكرت لك». وقال السمراني - حاشية الصفحة المذكورة -: «يعني أن الفتحة تزداد على الحرف وخرجها خرج الألف، وكذلك الكسرة من خرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم: الفتحة جزء من الألف، وهكذا، بدليل أنا متى أشبعنا الضمة مثلاً صارت واواً في مثل قولنا (زيدو)، وبدليل أن سيبويه لا ذكر الألف والواو والياء قال: لأن الكلام لا يخلو منهنّ أو من بعضهن».

وقد تحدث ابن جني في «سرّ الصناعة» ١٩، ٢٠ عن ذلك فقال: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعوض الألف، والكسرة بعوض الياء، والضمة بعوض الواو... ويدلّ على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعوضه، وذلك نحو فتحة عين (فَقر)، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألفاً فقلت: (عافر)... فلو أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها».

ويوافق البحث اللغوي الحديث ابن جني في أن الفرق بين الحركة وحرف المد ليس إلا فرقاً في كمية الهواء، فالبحث في أيها أسبق، وأيها أخذ من الآخر لا جدوى له، إذ لا فرق بينهما - كما سبق - من الناحية الصوتية إلا في زيادة كمية الهواء مع الحركة الطويلة أو حروف المد عما عليه الحال في الحركة القصيرة. ينظر الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٣٩.

من الأول، والأول أصل له، ولا يجوز أخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذاً من المعلوم، واستدلوا على ذلك أيضاً أن العرب لما لم تعرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها، وذلك نحو التثنية، والجمع السالم، ونحو الأسماء الستة، قالوا: ألم تر^(١) أنهم لما لم يعربوا هذا بالحركات أعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها.

وقال آخرون: حروف المد واللين مأخوذة من الحركات، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أسبغت حدثت منها هذه الحروف الثلاث، واستدلوا أيضاً بأن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضمّة، وعن الياء بالكسرة، وعن الألف بالفتحة، ويكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه، كقول الشاعر:

قَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ^(٢)
وقال الآخر:

دَارٌ لَسَلِمَى لِدُوٍّ مِنْ هَوَاكَ^(٣)

فحذفت الياء من (هي) بعد أن أسكنت، لدلالة الكسرة عليها.

وقال الآخر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
هكذا^(٤) أنشده سيبويه وهم فيه، وهذا البيت الصحيح مُخَلَّبُ الْمَلَالِي كما

(١) في ط (ألا ترى).

(٢) البيت دون نسبة في «معاني القرآن» ٩١/١، و«الألفات» لابن خالويه ٦٧، و«الرعاية» ٨٢، و«شرح المفصل» ٨٠/٩، ٥/٧، و«خزانة الأدب» ٣٨٥/٢، و«بروى» (الشفاة) (بدل الأساة).

(٣) وهو غير منسوب أيضاً، «الكتاب» ٩/١، و«الخصائص» ٨٩/١، و«الرعاية» ٨٣، و«أمالى ابن السجري» ٢٠٨/٢، و«شرح المفصل» ٩٧/٣، و«خزانة الأدب» ٢٢٧/١، و«بروى» (سعدى) مكان (لسلمى).

(٤) سقط ما بعد البيت من ط، د إلى قوله: (يريد فبينما هو) أما في ط، فقد كتب في أسفل =

قال الصغاني، وليس للمعجيز بن عبد الله السلولي كما قال جماعة، وعلى القولين
فالقصيدية لامية، وأوها :

وَجَدْتُ بِهَا وَجَدَ الَّذِي ضَلَّ نِصْوَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا، وَالرِّفَاقُ نَزُولُ
ومنها :

فَبَاتَتْ هُمُومُ الصَّدْرِ شَتَّى يَمُدُّنَهُ كَمَا عَيْدَ شَلَوٍ بِالْعَرَاءِ قَتِيلُ
فَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ ذَلُولُ^(١)

نَبَّهْتِي عَلَى ذَلِكَ فَحَرَّرْتَهُ صَاحِبُنَا الشَّيْخُ جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ خَطِيبٍ
داريا^(٢). يريد: « فبيناهو » فأسكن الواو ثم حذفها لدلالة الضمة عليها .

ويقولون: أَنَّ فِي الدَّارِ، فَيَحْذِفُونَ الْأَلْفَ مِنْ «أَنَا» لِدَلَالَةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا.
وَقَرَأَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ^(٣): (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ^(٤)) بَفَتْحِ الْهَاءِ، يَرِيدُ:

الصفحة (هذا البيت أنشده سيبويه وهم فيه...) إلى آخر البيت الثالث الذي سيأتي (لن
جل رخو الملاط ذلول) ويظهر أن ذلك كان ساقطاً من الكتاب، وكتب على جانبه، فظنه
الناشر حاشية وهو من متن الكتاب، موجود في ق، س.

(١) البيت برواية (نجيب) في «الخصائص» ٦٩/١، ودراية» ٨٣، ود الأماي» ٢٠٨/٢ .
ود شرح الفصل ٦٨/١، ود وصف المباني» ١٦. وتوهم المؤلف لسبويه ليس مقبولا، فلم
يرد البيت في كتاب سيبويه المطبوع، وقد أورد ابن السرياني البيت في شرح أبيات سيبويه
٣٣١/١، ولم ينسبه له، وإنما ذكره على أنه من إنشاد الأخفش. أما الخلاف حول قافية البيت
وقائله فطويل: ففي شرح أبيات سيبويه: قال المعجيز السلولي (وأورد بعض أبيات لاميته)
وذكر أن الأخفش أنشد الشاهد (نجيب). وقد نسب الفندجاني- كما في حاشية شرح أبيات
الكتاب- الأبيات للمخلب الحلالي وروى القصيدة... وفي «خزانة الأدب» ٣٩٦/٢-٣٩٩
حديث عن الأبيات وقافيتها ونسبتها، وذكر أن الصاغاني نسبها في العباب للمعجيز، وتروى
للمخلب الحلالي، وذكر أنه موجود في أشعارها، والقصيدة لامية، ونقل كلام ابن السرياني
والفندجاني، وقد ذكر البغدادي أن البيت بما أنشده سيبويه. والنص: البعير المزيل.
والملاط: جانب السنام أو مقدمه.

(٢) هو جلال الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بابن خطيب داريا، من علماء العربية،
وله مشاركة في علوم عدة، توفي سنة ٨١٠ هـ. «بغية الوعاة» ٢٥/١.

(٣) هو هشام بن عروة بن الزبير توفي بعد سنة ١٤٥ هـ. «التاريخ الكبير» ١٩٣/٨، ود المرح
والتعديل» ٦٣/٩.

(٤) والقراءة المتواترة: «وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ» [هود: ٤٢]، وقد نسب ابن خالويه في الشواذ ٦٠

(ابنُها)، فحذف الألف لدلالة الفتحة عليها، ووجه هذه القراءة أنه كان ابن زوجته ربيبه، ولم يكن ابنه لصلبه.

وقال بعض أهل النظر: ليس الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنفين الآخر، على ما قدّمناه من قول من قال: الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر، ووجهه، وهو قول ظاهر.

القراءة التي أوردها ابن الجزري لهشام، ونسبها أبو حيان في «البحر» ٢٢٦/٥ للملّي، وعروة، وعلي بن الحسن، وابنه أبو جعفر، وابنه جعفر، وينظر القرطبي ٣٨/٩، والمكبري ٣٩/٢، وفتح القدير ٤٩٩/٢.

الباب السابع

في ذكر ألقاب الحروف وعِلَلِها^(١)

فصل: نذكر فيه ألقاب الحروف وأنسابها:

اعلم أن ألقاب الحروف عشرة، لقَّبَها بها الخليل بن أحمد في أول كتابه «العين»^(٢):

الأول منها: الحروف الحلقية: وهي ستة: الهمة والهاء، والحاء والعين، والهاء والغين^(٣). هذه الحروف تخرج من الحلق، فنسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه، ولم يذكر الخليل معهن الألف، لأنها تخرج من هواء الفم، وتتصل^(٤) إلى آخر الحلق^(٥).

(١) تحدّث علماء العربية عن مخارج الحروف وصفاتها، ومنهم الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم، وقد عقد مكّي في «الرعاية» باباً تحدّث فيه عن صفات الحروف وألقابها وعللها (٩١-١١٦)، بدأه بالحديث عن الصفات، وهي عنده أربع وثلاثون، ثم تحدّث عن الألقاب المشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهي عشرة ألقاب. وقد تأخّر المؤلّف هنا بجكي واعتمد عليه، ولكنه خالفه بتقديم الألقاب على الصفات. وسأكتفي هنا بالتعليق على ألقاب المخارج والصفات، مرجئاً التعليق على كل صوت على حدة إلى حديث المؤلّف عنها في الباب التالي إن شاء الله.

(٢) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٣ - ١١٦.

(٣) في ط (العين والحاء، والغين والحاء). وللتقديم والتأخير أهميته عند من يرى الترتيب بين الحاء والعين، وبين الحاء والغين.

(٤) في ط (لأنه يخرج... ويتصل) بالتذكير.

(٥) ينظر «العين» ٥٨/١، ٦٤، ٦٥، و«الكتاب» ٤٠٥/٢، و«سر الصناعة» ٥٢.

الثاني: اللَّوَيَّة: وهما حرفان: القاف والكاف^(١)، سُمِّيَا بذلك لأنَّهما منسوبان إلى اللّواة، واللّواة بين الفم والحلق^(٢).

الثالث: الشَّجَرِيَّة: وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد^(٣)، سُمُوَا^(٤) بذلك لأنَّهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مَفْرَجُ الفم. قال الخليل: [الشَّجَرُ] ^(٥) مَفْرَجُ الفم^(٦)، أي مفتحه. وقال غيره: الشجر: مجمع اللَّحْيَيْن عند العَنَقَةِ^(٧).

الرابع: الأَسَلِيَّة: وهي ثلاثة أحرف: الصاد والسين والزاي^(٨)، سُمُوَا بذلك لأنَّهن نُسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو أَسَلَةُ اللسان، أي مُسْتَدِقَّة.

(١) «العين» ٦٥/١، ود الرعاية «١١٣، وسرى عند حديث المؤلف عن كل من هذين الصوتين أنها من مخرجين متجاورين وليسا من مخرج واحد كما ذكر الخليل.

(٢) اللّواة: نهاية الحنك اللين (آخر سقف الفم)، وهي زائدة لحمية صغيرة، متحركة، متدلية إلى أسفل من الطرف الخلفي للحنك. ينظر دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ٨٥، ود الأصوات «- د. كمال بشر ٧١.

(٣) «العين» ٦٥/١، ود الرعاية «١١٤. وللضاد عند علماء العربية- كما سيأتي- مخرج غير مخرج الجيم والشين. وفي اللسان والقاموس- شجر: الشجر: مفرج الفم، أو مؤخره أو الصامع، أو ما انفتح من مُنْطَبِقِ الفم، أو ملتقى اللَّوَزَمَتَيْن، أو ما بين اللحيين.

(٤) في ط (سُئِن).

(٥) ساقط من س.

(٦) «العين» ٣٢/٦.

(٧) العنققة: شعيرات بين الشفة السفلى والذقن. اللسان والقاموس- عنقق.

(٨) «العين» ٦٥/١، ود الرعاية «١١٤. قال الدكتور إبراهيم أنيس معلقاً على ذلك- «الأصوات» ٧٨: «أما تسميتهم للسين والصاد والزاي بالأصوات الأسلية نسبة إلى أَسَلَةُ اللسان، أي طَرَفُه- ففيه إصراف في تكثير المصطلحات دون مبرر ظاهر، لأننا حين ننسب الأصوات إلى أول اللسان أو طرفه نجد مجموعة كبيرة يقوم فيها هذا الجزء من اللسان بدور هام في صدورها أو النطق بها، فليس الأمر إذن مقصوراً على هذه الأصوات الثلاثة، بل معها أيضاً التاء والدال والطاء واللام والراء والتون، بل والطاء والذال والتاء».

الخامس: النِطْطِيَّة: وهي ثلاثة: الطاء والذال والتاء^(١)، سَمَوَاً بذلك لأنَّهن يخرجن من نِطْعِ الغازِ الأعلى، وهو سقفه^(٢) فَتُسَيَّنَ إليه.

السادس: اللِثْوِيَّة: وهي ثلاثة: الطاء والذال والثاء، سَمَاهُنَ بذلك الخليل، نُسِبَهُنَ إلى اللثة، لأنَّهن يَخْرُجْنَ منها^(٣). واللثة اللحم المُركَّب فيه الأسنان.

السابع: الذَّلْقِيَّة: ويقال لها الذَّلْقِيَّة بِاسْكَانِ اللام وفتحها، والذَّلْقِيَّة، وهي ثلاثة: الراء^(٤) واللام والنون، سَمَاهُنَ الخليل بذلك، لأنَّهن يُنسَبْنَ إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان، وطرف كل شيء ذَلَقَهُ^(٥).

الثامن: الشفهية: ويقال: الشفوية، وهي ثلاثة: الفاء والباء والميم، سَمَوَاً بذلك لأنَّهن يُنسَبْنَ إلى الموضع الذي منه مَخْرَجُهُنَ، وهو بين الشفتين^(٦).

التاسع: الجوفية: وهي ثلاثة: الواو والألف والياء، سَمَوَاً بذلك لأنَّهن [ينسبن] ^(٧) إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف، وزاد غير الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر، وهو متصل بالجوف.

(١) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٤.

(٢) ينظر اللسان والقاموس - نطع. ومخرج هذه الأصوات - كما سيأتي - من التقاء أصول الأسنان بالثة.

(٣) لا علاقة للأصوات الثلاثة بالثة، فهي كما قال سيبويه ٤٠٥/٢: «تأْ بِن طرف اللسان وأطراف الثنايا». ويحدِّثها المحدثون أسنانية، أو بين أسنانية كما سيأتي.

(٤) ورد خطأ في ط (الذال).

(٥) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٥.

(٦) «العين» ٦٥/١، و«الرعاية» ١١٦. ويلاحظ هنا اشتراك الشفتين في إخراج الباء والميم، فهما من بين الشفتين، أما الفاء فمن باطن الثفة السفلى والثنايا العلوى. ففي إطلاق الشفهية عليها توسع.

(٧) ساقط من س.

العاشر: الهوائية: وهي الجوفية، وتقدّم شرحها^(١).

فصل: نذكر فيه صفات الحروف وعللها^(٢)

الأول: المهموسة: وهي عشرة أحرف يجمعها قولك: (سكت فحثة شخص) ومعنى الحرف المهموس: أنه حرف جرّى معه النَّفْسُ عند النطق به لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والحاء أقوى من غيرها، لأنّ في الصاد إطباقاً وصفيراً واستعلاءً، وهنّ من صفات القوة، والحاء فيه استعلاء.

ولمّا لُتِبَت هذه الحروف بالمهموسة، لأنّ الهمس: الحسّ الخفيّ الضعيف، فلمّا كانت ضعيفة لُتِبَت بذلك، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]. قيل: هو حسّ الأقدام^(٣)، ومنه قول أبي زيد^(٤) في صفة الأسد:

فَبَاتُوا يُدْلِحُونَ وَيَبَاتَ يَسْرِي بِصَيْرٍ بِالْجَسَى هَادٍ هَمُوسٌ^(٥)
الثاني: المجهورة: وهي أقوى من المهموسة، وبعضها أقوى من بعض على

(١) «المعين» ٦٥، ٦٤/١، «الرعاية» ١١٦. وما قاله الخليل عن الحروف الثلاثة صحيح دقيق في نظر الدراسات الصوتية الحديثة، التي ترى أن الحروف اللدّة ليس لها حيز، أو مكان تُنسب إليه، ولذا هي من الجوف. أما الهمزة فلها مخرج، وهو آخر الحلق، أو المنجرة. ينظر «الأصوات» للدكتور كمال بشر ٧٧، ١١٢.

(٢) ينظر في صفات الحروف: «الكتاب» ٤٠٥/٢، ٤٠٦، «المقتضب» ١٩٤/١-١٩٦، «الجمهرة» ٨/١، «سر الصناعة» ٦٨/١-٧٥، «شرح المفصل» ١٢٨/١٠-١٣١، «وَد النثر» ٢٠٢/١-٢٠٥، «لطائف الإشارات» ١٩٦-٢٠٤، وقد أفاد المؤلف من مكّي في «الرعاية» ٩٢-١١٣.

(٣) ينظر القرطبي ٢٤٧/١١.

(٤) في س، ق، «وإبراز المعاني» ٧٥١، «لطائف الإشارات» ١٩٧ (قول أبي زيد)، وفي ط (قول ابن زيد). ولكن الصواب ما أثبت من د. وأبو زيد هو حملة بن النضر، شاعر محضرم، اختلف في إسلامه. ينظر «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام ٥٩٣.

(٥) الشطر الثاني من البيت في تهذيب اللغة ١٤٣/٦، واللسان والتاج- همس، منسوب فيها لأبي زيد. وهو صدر قصيدة يصف فيها الأسد في طبقات فحول الشعراء ٥٩٩.

قدر ما فيها من الصفات القوية، وهي ما عدا المهموسة، ومعنى الحرف المجهور: أنه حرف قويّ مَنَعَ النَّفْسَ أن يجريّ معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتداد عليه في موضع خروجه.

وإنما لُقِّبَت بالجهر لأن الجهر الصوتُ الشديد القويّ، فلمّا كانت في خروجها كذلك لُقِّبَت به، لأن الصوت مجهر بها^(١).

الثالث: الحروف الشديدة: وهي ثمانية أحرف يجمعها قولك: (أجدت كقطب)، ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتدَّ لزومه لموضعه وقويّ فيه حتى مَنَعَ الصوت أن يجري معه عند اللفظ به. والشدة من علامات قوّة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستملاء فذلك غاية القوة، فإذا اجتمع اثنان من هذه الصفات أو أكثر فهي غاية القوة، كالطاء الذي اجتمع

(١) عند النطق يَرُ الحواء الخارج من الرئتين بالحنجرة، وفيها الوتران الصوتيان - وهما شفتان ممتدتان أفقياً في الحنجرة من الخلف إلى الأمام، وتلتقيان عند البروز الظاهر في مقدم الحنجرة المسماة بـ «تفاحة آدم»، والفراغ بين الوترين يسمى فتحة الزمار. فإذا مر الحواء بالوترين الصوتيين، وهما متقاربان وفتحة الزمار متقبضة، هز الوترين محدثاً ذبذبة يُطلق عليها في الاصطلاح الصوتي الحديث (الجهر)، وإذا صادف فتحة الزمار في حالة انفتاح، والحنبلان متباعداً لم يهز الوترين هزاً واضحاً، ويُسَمَّى الصوت في هذه الحالة (مهموساً) ينظر «الأصوات» د. أنيس ١٨، ٢٠، ودراسة الصوت د. أحمد مختار ١٠٦.

أما علماء العربية فالجهور عندهم «حرف أشيع الاعتداد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتداد عليه ويجري الصوت». والمهموس: «حرف أضعف الاعتداد في موضعه حتى جرى النفس معه» «الكتاب» ٤٠٥/٢، وكرّر علماء العربية ما جاء عند سيبويه دون توضيح لمعنى «إشباع الاعتداد وإضعافه».

وقد تساءل المحدثون - من عرب وغيرهم - بعد أن رأوا سيبويه صنف الأصوات تصنيفاً لا يختلف إلا قليلاً عما قال المحدثون - تساءلوا: هل عرف علماء العربية الجهر والمهموس كما يراه المحدثون أو لم يعرفوه؟ وحاولوا تفسير كلام سيبويه حسب ما يرون، وبما يتوافق مع وجهات نظرهم. والأصوات التي عدها سيبويه مجهورة ولا يتفق معه المحدثون فيها هي: الحزمة والطاء والقاف، وستحدث عنها في مواضعها.

ينظر تفصيل الموضوع في: «الأصوات» د. أنيس ٨٨-٩٣، حيث نقل كلام المستشرق شاده في ذلك، و«الأصوات» د. بشر ٨٨، و«الوجيز في فقه اللغة» لحمد الأنطاكي، ص: ٢٠٠ وما بعدها.

فيه الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء^(١)، فالجهر والشدة والإطباق والصغير والاستعلاء من علامات القوة، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات الضعف. وإنما لقبت^(٢) بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد (إج)، (إث)، فلا يجري النفس مع الجيم والتاء، وكذا أخواتها.

الرابع: الحروف الرخوة: وهي ما عدا الشديدة، وما عدا قولك (لم يُروَعنا)^(٣) وهي ثلاثة عشر حرفاً، ومعنى الرخو: أنه حرف ضَعْفُ الاعتدال عليه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول (إس)، (إش)، فجرى النفس والصوت معها، وكذلك أخواتها.

وإنما لقبت بالرخوة لأن الرخاوة اللين، واللين ضد الشدة. فإذا كان أحد هذه الصفات الضعيفة في حرف كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له^(٤)، نحو الهاء التي هي مهموسة رخوة خفيفة، وكل واحد من هذه الصفات من صفات الضعف^(٥).

(١) زاد في ط (والصغير) وهو خطأ، لأن الطاء لا صغير فيها.

(٢) في ط (لقب).

(٣) لأن هذه عند علماء العربية تسمى (المتوسطة)، ويوافقهم المحدثون في اعتبار هذه الأصوات عدا العين - لا شديدة ولا رخوة.

(٤) «الرعاية»: ٩٤.

(٥) عرّف سيبويه الشديد بقوله: «وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه. والرخو: «هو الذي يجري معه الصوت». «الكتاب» ٤٠٦/٣.

والصوت الشديد عند المحدثين: هو الذي يلتقي فيها عضوان من أعضاء النطق كالشتين مثلاً، أو طرف اللسان واللثة التقاء محكماً يمنع النفس، ثم يُسمح له بالخروج مرة واحدة. فإذا كان الالتقاء غير محكم بحيث يسمح للهواء بالخروج مستمراً سمي رخواً، ويطلق عليه «احتكاكي» وعلى الشديد «انفجاري». ينظر الأصوات - د. كمال بشر ١٠٠.

وما لا شك فيه أن علماء العربية عرفوا الشدة والرخاوة، قال ابن يعيش - شرح المفصل ١٢٩/١٠: «لو قلت الحق، والشط ثم رمت مدّ صوتك في الغاف والطاء لكان مُمتنعاً، والرخو هو الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول: الس والرش والسح ونحو ذلك، فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء». وقد وضح ذلك ابن سينا بما لا يدع مجالاً =

الخامس: الحروف الزوائد: وهي عشرة أحرف مجمعها قولك: (اليوم تنساه)^(١) ومعنى تسميتها بذلك أنه لا يقع في كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل إلاّ أحد هذه العشرة^(٢)، يأتي زائداً على وزن الفعل زائدتان^(٣) منها وثلاث زوائد، نحو «انكسر» و«استبشر» الهزمة والنون، والهمزة والسّين والتاء زوائد^(٤)، وقد يجتمع منها أربعة في المصادر نحو «استبشار»، الهزمة والسّين والتاء والألف زوائد، وقد تقع هذه الحروف أصولاً غير زوائد إلاّ الألف فإنها لا تكون أصلاً إلاّ منقلبة عن حرف آخر.

السادس: الحروف المُدَبَّذَة: وهي الزوائد المذكورة إلاّ الألف، سميت أيضاً بذلك لأنها لا تستقرّ أبداً على حال، تقع مرةً زوائد، ومرةً أصولاً^(٥).

السابع: الحروف الأصلية: وهي ما عدا الزوائد المذكورة، سميت بذلك لأنها لا تقع أبداً في الكلام إلاّ أصولاً: إمّا فاء الفعل، أو عينه، أو لامه^(٦).

لشك فيا نقول. قال- أسباب حدوث الحروف ١٧- من القاف- وهو شديد: «تحدث حيث تحدث الخاء ولكن بحسب تام» وقال عن الشين وهي صوت رخو، ص ١٨: «في حادثة حيث تحدث الميم بعينه بلا حيس البتة، فكأن الشين جيم لم يحس». وقد أقرّ المحدثون بهذه الحقيقة. ينظر د. إبراهيم أنيس ٩٣، ٩٤.

ونذكر هنا أن تقسيم علماء العربية الأصوات إلى شديدة ورخوة لا يختلف عن تقسيم المحدثين كثيراً، كما سنوضح ذلك في مكانه.

وما يجب التنبيه عليه هنا أن المؤلف أسقط الحروف المتوسطة، وهي التي ليست شديدة ولا رخوة، وهذه الأصوات كما ذكرها علماء العربية (لم يرو عنها) «سرّ الصناعة» ٦٩، والمؤلف ابن الجزري أسقط الحروف المتوسطة متابعاً مكياً في «الرعاية». وربما كان سكوتهم عنها، وعدم عدّها مهموسة ولا مجهورة، أو الإشارة إليها في الرخوة كافياً لمرقة صفحتها.

(١) «الرعاية» ٩٦، وينظر «الوجيز في علم التصريف» لأبي البركات الأنباري ٣٠ وما بعدها.

(٢) في ط (إلاّ أحد هذه الحروف العشرة).

(٣) جاءت العبارة في ط هكذا: (يأتي زائداً على وزن الفعل، ليس بفاء ولا عين ولا لام، وقد يجتمع في الفعل زائدتان...) ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) أي: الهزمة والنون زائدتان في (انكسر)، والهمزة والسّين والتاء زوائد في (استبشر).

(٥) «الرعاية» ٩٧.

(٦) المصدر السابق.

الثامن: حروف الإطباق: وهي أربعة أحرف: الطاء والظاء والصاد والضاد، سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك^(١) عند النطق بها مع استعلائها في الفم^(٢)، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقوىها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدةها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا. والصاد والضاد متوسطان في الإطباق.

التاسع: الحروف المنفتحة: وهي ما عدا حروف الإطباق، وسميت بالمنفتحة لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا ينحصر الريح بين اللسان والحنك، بل يفتح ما بينها ويخرج الريح عند النطق بها^(٣).

العاشر: حروف الاستعلاء: وهي سبعة، منها حروف الإطباق، والفين والحاء والقاف، سميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق، ولا ينطبق الصوت مع الفين والحاء والقاف، وإنما بهتمي الصوت غير منطبق^(٤).

(١) في ط (لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها) وما أثبت من س، ق، د.

(٢) لا يختلف تعريف المحدثين للإطباق عما قال به علماء العربية، وهو أن يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى بشكل مقعر، على حين يكون طرفه مشتركاً مع عضو آخر في إخراج الصوت، ينظر د. أنيس ٤٨، ود. بشر ١٠٢، والوجيز ١٦٧.

(٣) «سر الصناعة» ٧٠، ود. الرعاية ٩٨.

(٤) الفين والحاء عند المحدثين طبقيان، ويتم إنتاجهما بارتفاع مؤخر اللسان نحو الطبق - الجزء اللين من سقف الفم - وتضييق مجرى الهواء بحيث يسمح له بالخروج ولهذا يمدان من أصوات الاستعلاء، أو التنفخ الجزئي. أما القاف فيتصل فيه مؤخر اللسان مع اللهاة اتصالاً عكسياً، لهذا مد كسائتيه. ينظر د. أحمد مختار ٢٧٢، ٢٧٨، والفرق بين هذه الأصوات الثلاثة وأصوات الأطباق، أن هذه الثلاثة يرتفع فيها مؤخر اللسان عند الطبق أو اللهاة ليكون الصوت، أما الأصوات المطبقة فيرتفع اللسان نحو الطبق، ويكون جزء آخر من اللسان له دوره في إخراج الصوت.

الحادي عشر: الحروف المستقلة: وهي ما عدا المستعيلة، سُميت مستقلة لأنّ اللسان يَسْتَقِيلُ بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها^(١).

الثاني عشر: حروف الصفير: وهي ثلاثة: الزاي والسين والصاد، سُميت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير^(٢)، فالصفير من علامات القوة، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي نليها لجهري فيها والسين أضعفها لهمس فيها.

الثالث عشر: حروف اللَّقْلَقَةِ^(٣): ويقال: اللَّقْلَقَةُ، وهي خمسة أحرف مجتمعا قولك: (قطب جد)، سُميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وزيادة^(٤) إقام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن. وقيل: أصل هذه الصفة القاف، لأنه حرف لا يُقدر أن^(٥) يُؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه، وأشبهه في ذلك أخواته. قال الخليل: اللقلقة: شدة الصياح، وقال: اللقلقة: شدة الصوت^(٦).

- (١) «در الصناعة» ٧١، و«الرعاية» ٩٩، و«إبراز المعاني» ٧٥٢.
 - (٢) قال د. أنيس- «الأصوات» ٦٢ في سبب تسميتها أصوات الصفير: «وذلك لأن مجرى هذه الأصوات يضيق جداً عند خروجها فتحدث عند النطق بها صفيراً عالياً، لا يشركها في نسبة علو هذا الصفير غيرها من الأصوات».
 - (٣) «الرعاية» ١٠٠، و«إبراز المعاني» ٧٥٤.
 - (٤) في «الرعاية» (وإرادة).
 - (٥) في ط (لا يقدر على أن).
 - (٦) في «العين» ٣٦/٥: اللقلقة: شدة الصياح والإكثار من الكلام... واللقلقة: شدة الصياح، وشدة اضطراب الشيء في تحركه. وينظر «النشر» ٢٠٣/١.
- قال الدكتور كمال بشر - «الأصوات» ١١٦: «أما وجوب إتباع هذه الحروف بصوت أو بحركة خفيفة عندما تكون ساكنة فمرجعه إلى أن في هذا النطق تحقيقاً كاملاً لخواص هذه الحروف، أي تحقيقاً للانفجار والجهري، فعدم وجود هذا الصوت ينشأ عنه تقليل صفتي الانفجار والجهري ممّا، وتفسير ذلك أن نطق هذه الأصوات بالذات نطقاً كاملاً واضحاً حالة السكون - وبخاصة في الوقوف - يستدعي جهداً كبيراً، وذلك لأن شدتها تعني أن الهواء عند نطقها محبوس حبساً تاماً، ولأن جهرها يعني عدم جريان النفس معها، ومن ثمّ وجب إتباعها بصوت أو حركة خفيفة، فتنتقل هذه الحروف من السكون إلى شبه تحريك، فيتحقق نطقها كاملاً بكل صفاتها من شدة وجهر». وينظر د. أنيس ١٠٦.

الرابع عشر: حروف الإبدال: وهي اثنا عشر حرفاً^(١)، يجمعها قولك: (طال يوم أنجدته)، سُميت بذلك لأنها تُبدل من غيرها، تقول: هذا أمرٌ لازِب ولازِم^(٢)، فتبدل أحدهما من الآخر، فاليم بدل من الباء، ولا تقول: الباء بدل من الميم، لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها ولا تبدل هي من غيرها، وليس البدل في هذا جارياً^(٣) في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع من العرب، ينقل ولا يُقاس عليه، فلم يأت في السماع من العرب حرف يكون بدلاً من غيره إلا من أحد هذه الاثني عشر، فاعلم.

الخامس عشر: حروف المدّ واللين^(٤): وهي ثلاثة أحرف: الألف، والواو الساكنة التي قبلها ضمة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة، سُميت بذلك لأن الصوت يمتدّ بها ويلين، وذلك في مخرجها حين يسمع السامع مدّها، والألف هي الأصل في ذلك، والواو والياء مشبهتان الألف لأنها ساكنتان كالألف، ولأن حركة ما قبلها منها كالألف، يتولدان من إشباع الحركة قبلها كالألف. فاعلم.

السادس عشر: حروف اللين: وهي الياء الساكنة التي قبلها فتحة، والواو الساكنة التي قبلها فتح، سُميتا بذلك لأنها يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لبتغير حركة ما قبلها عن جنسها، فنقصتا المدّ الذي في الألف، وبقي اللين فيها لسكونها، فشبهتا بذلك.

السابع عشر: الحروف الهوائية: وهي حروف المد واللين، وإنما سُميت بالهوائية لأن كل واحد منهما يهوي عند اللفظ به في الفم فعمد خروجها من هواء الفم، وأصل ذلك الألف، والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في هواء الفم من الواو والياء، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها إلى موضع في الفم.

(١) هذا أحد أقوال علماء العربية، وإلا فمدّة حروف الإبدال مختلف فيها عند النحويين. ينظر

«الوجيز في علم التصريف» لأبي البركات الأنباري ٤٤.

(٢) القلب والإبدال لا ين السكيت ١٤، واللسان لزب ولزم.

(٣) في «الرعاية» ٩٨ (جائزاً).

(٤) «الرعاية» ١٠١، و«إبراز المعاني» ٧٥٤، وينظر «الأصوات» د. بشر ٨٠، ود. أنيس ٨٤.

الثامن عشر: الحروف الحَقِيَّة: وهي أربعة: الهاء^(١) وحروف المد واللين، سُمِّيت بالحَقِيَّة، لأنها تَحْفَى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قُوَّوها بالصلة والزوائد، والألف أخفى هذه الحروف لأنها لا علاج لها على اللسان عند النطق بها، ولا لها مخرج تنسب إليه على الحقيقة، ولا تتغيَّر ولا تتحرَّك حركة ما قبلها، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها على عضو من أعضاء الفم، إنما يخرج من هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت في آخر الحلق. وقال بعض العلماء: في الهمزة خفاء يسير، وكذلك النون الساكنة فيها خفاء.

التاسع عشر: حروف العلة: وهي ثلاثة: حروف المد واللين، وزاد الهمزة جماعة، وإِنَّمَا سُمِّيت بذلك لأنَّ التَّغْيِير والعلة والانتقال لا يكون في جميع كلام العرب إلَّا في أحدها: يمتلِّ الباء والواو فينقلبان ألفاً مرة وهمزة مرة أخرى، نحو: قال وسق^(٢)، وتنقلب الهمزة ياء مرة وواو مرة أخرى نحو: رَأْس ويؤمن ويبر. وأدخل قوم الهاء في هذه الحروف لأنها تقلب همزة في نحو ماء، وأيها^(٣)، فاعلم.

العشرون: حروف التَّفْخِيم: وهي حروف الإطباق، وقد تُفْخَم مثلها بعض الحروف في كثير من الكلام: اللام والراء نحو: ﴿الطَّلَاق﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿الصَّلَاة﴾ [البقرة: ٣] في قراءة ورش^(٤)، و﴿رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَحِم﴾ [البقرة: ١٤٣]. وتَفْخِيم اسم الله تعالى لازم إذا كان قبله فتحة أو ضمة نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٥]، و﴿يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ٦٣]،

(١) ذكر الدكتور إبراهيم أنيس «الأصوات» ٧١، أن الفم يتخذ عند النطق بالهاء وضماً يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين، وأن الهاء يُسَمَّع لها نوع من الحفيف لولاها لكانت الهاء أقرب إلى صوت لين عادي.

(٢) أصلها: (قَوْل) و(سَقَى).

(٣) ينظر القلب والإبدال ٢٦، واللسان موه، وهي.

(٤) ينظر «النشر» ١١١/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر «التحديد» ١٠٨ ب، و«النشر» ١١٥/٢.

والطاء أمكن في التنفخ من أخواتها وزاد مكى الألف وهو هم^(١).

الحادي والعشرون: حروف الإمالة: وهي ثلاثة: الألف والراء وهاء التأنيث، سُميت بذلك لأن الإمالة في لغة العرب لا تكون إلا فيها، لكن الألف وهاء التأنيث لا يتمكن إمالتهما إلا بإمالة الذي قبلهما، والهاء لا تُمال إلا في الوقف، والراء والألف في الوقف والوصل، وتقدّم معنى الإمالة^(٢). فالألف وهاء التأنيث يُمالان ويُمال ما قبلهما من أجلهما، والراء يُمال ما قبلها من أجلها وتُمال من أجل غيرها.

الثاني والعشرون: الحروف المُشْرِبة: ويقال: الخاططة بكسر اللام وفتحها، وهي الحروف التي اتسعت فيها العرب فزادتها على التسعة والعشرين المستعملة وهي ستة أحرف: النون الخفاة، والألف المائلة، والألف المفخمة وهي التي يخالط لفظها تنفخ يقرّبها من لفظ الواو [نحو «الصلاة» في قراءة ورش]^(٣)، وصاد بين بين، وهمة بين بين، هذه الخمسة مستعملة في القرآن، والسادس حرف لم يستعمل في القراءة وهو بين الجيم والشين لغة لبعض العرب^(٤). قال

(١) في «الرعاية» ١٠٤: «حروف التنفخ: وهي حروف الإطباق المذكورة، يتنفخ اللفظ بها، لانطباق الصوت فيها بالريح من الحنك، ومثلها في التنفخ في كثير من الكلام: الراء واللام والألف». ويلاحظ أن المؤلف - مقلداً مكياً - سيذكر في الثاني والعشرين (الألف المفخمة وهي التي يخالط لفظها تنفخ يقرّبها من الواو) وهي من الحروف المُشْرِبة، المتفق على جواز القراءة بها. وقال في «النشر» ٢١٥/١: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تنفخ، بل بحسب ما تقدمها، فإنه تتبعه ترقيقاً وتنغياً».

(٢) وهو أن قبيل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء. ينظر «الرعاية» ١٠٤. وللإمالة أحكام طولية في كتب القراءات. ينظر «السبعة» ١٤٥، و«الكشف» ١٦٨/١، و«النشر» ٢٩/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من س، موجود في النسخ الأخرى.

(٤) قال سيبويه ٤٠٤/٢ عن عدد حروف العربية: «وتكون خمسة وثلاثين حرفاً مجزئاً من فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التنفخ - يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة، وتكون اثنتين وأربعين حرفاً مجزئاً غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من =

ابن دريد: يقولون في غلامك: غَلامش^(١). فهي مشربة بغيرها، وهي غالبة في اللفظ لغيرها.

الثالث والعشرون: الحرف المكرّر: وهو الراء، سُمّي بذلك لأنه يتكرّر على اللسان عند النطق، كأنّ طرف اللسان يرتعد^(٢) به، وأظهر ما يكون إذا اشتدّت، ولا بدّ في القراءة من إخفاء تكريرها، وقد جرى فيه لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة.

الرابع والعشرون: حرفا الغنة: هما النون والميم الساكنان، سُمّي بذلك لأنّ فيها غنة تخرج من الحياشيم، عند النطق بهما، فهي زيادة فيها ومثلها التنوين.

الخامس والعشرون: حرفا الانحراف: هما الراء واللام، سُمّي بذلك لأنها انحرافا عن مخرجها حتى اتّصلا بمخرج غيرها، وعن صفتها إلى صفة غيرها. أما اللام فهو حرف من الحروف الرخوة لكنه انحراف به اللسان مع الصوت إلى الشدّة فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشدید، ولا خرج معه الصوت كله كخروجه مع الرخو، فهو بين صفتين^(٣). وأما الراء فهو حرف

= ترتقي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر... ومثله في «در الصناعة» ٥١، وشرح المفصل «١٢٥/١٠». ولكن علماء القراءات لم يذكروا الشين التي كالجيم، وهو الذي ذكره المؤلف هنا. ينظر «الرعاية» ١٠٥، و«التحديد» ٦٩، و«إبراز المعاني» ٧٥٠، و«النشر» ٢٠١/١، و«اللطائف» ١٨٥، قال القسطلاني: «فلانه لا يُعرف في القراءة المشهورة قراءة بين الشين والجيم».

(١) الجهرة ٥/١.

(٢) «در الصناعة» ٧٢، و«إبراز المعاني» ٧٥٢.

عند النطق بالراء يتكرر ضرب طرف اللسان للثة العليا مرتين أو ثلاثاً. وقد عدّ من الأصوات المتوسطة لأن الهواء لا يمسّ عند المخرج حبساً تاماً كالأصوات الشديدة، ولا يسمع له بالخروج مستمراً كالرخو، وإنّما يخرج متقطعاً. ينظر «الأصوات» د. أنيس ٥٥، ود. بشر^١ ١٢٩، ود. أحمد مختار ٢٧١.

(٣) عند النطق باللام يعترض اللسان الهواء عند اللثة، ويسمح له بالخروج من جانبي اللسان، فهو =

انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب الخارج إليه إلى مخرج اللام وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فُسِمَ منحرفاً لذلك.

السادس والعشرون: الحرف الجرسى: وهو الهمزة، سُمِّيت بذلك لاستئصالها في الكلام، ولذلك جاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل، والحذف، وبين بين، وإلقاء الحركة. والجَرَسُ في اللغة: الصَّوت، قال الخليل: الجرس: الصوت، ويقال: جَرَسْتُ الكلام: تَكَلَّمْتُ به، أي صَوَّتَ^(١)، فكأنه الحرف الصوقي، أي المَصَوَّت به عند النطق به^(٢)، وكلَّ الحروف يُصَوَّت بها، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك، فلذلك استُثِّل الجمع بين همزتين في كلمة أو كلمتين^(٣).

السابع والعشرون: الحرف المستطيل: وهو الضاد المعجمة، سُمِّيت بذلك لأنها استطالت على^(١) الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما فيها من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء، قويت واستطالت في الخروج من مخرجها.

الثامن والعشرون: الحرف المتفشي: وهو الشين، سُمِّيت بذلك لأنها تَفَشَّتْ

صوت متوسط: فيه صفة الشدة وهي منع الهواء، ولكنه لا يسمح للهواء بالخروج مرة واحدة كالشديد، بل من جانبي الفم كالأصوات الرخوة. وعد ابن جني اللام وحدها حرفاً منحرفاً. «سر الصناعة» ٧٢. قال أبو شامة: «إبراز المعاني» ٥٤: «وأكثر للصنفين من النحاة والقراء لا يصفون بالانحراف إلا اللام وحدها.

(١) قال الخليل - «المعين» ٥١/٦: «الجرس: الصوت نفسه. وجَرَسْتُ الكلام: تكلمت به... والحروف الثلاثة الجوف لا صوت لها ولا جرس، وهي الواو والياء والألف اللينة، وسائر الحروف مجروسة». وينظر «الرعاية» ١٠٨.

(٢) في ط (عند النطق).

(٣) في ط (وكلمتين).

(٤) في ط، ق، د (عن)، وما أثبت من س «الرعاية» ١٠٩. وينظر «التحديد» ٩٥ ب، ود «إبراز المعاني» ٧٥٤.

في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الطاء^(١)، وقيل: إن في الياء^(٢) تنفسيًا. قلت: والواو كذلك. وقال قوم: حروف التنفسي ثمانية: الميم والشين، والفاء، والراء، والياء، والصاد، والسين، والصاد، تنفسي الميم بالفنة، والشين والياء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والصاد بالاستطالة.

قلت: ومن جعل الميم حرف تنفسي بالفنة يلزمه النون لأنه حرف أغن، ومن لقّب الصاد والسين بالتنفسي لصفيرها يلزمه الزاي لأن فيه ما فيهما من الصغير^(٣). ومعنى التنفسي: هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف بمخرج غيره.

التاسع والعشرون والثلاثون^(٤): الحروف المصمتة، والحروف المذلقة: بهنين اللقبين^(٥) لقّب ابن دريد الحروف كلّها، قال: ومعنى المصمتة - على ما فسره الأخفش: أنها حروف أصممت، أي مُنعت أن تحتصّ ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لا اعتبارها على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف، حيث يكون معها غيرها من الحروف المنلقة. فمعنى المصمتة: المنوعة من أن تكون منفردة في كلمة طويلة، من قولهم: صممت: إذا منع نفسه الكلام.

(١) هكذا في الأصول، وفي «الرعاية» ١٠٩ (بمخرج اللام). وفي «إبراز المعاني» ٧٥٣ (بمخرج الطاء).

(٢) هكذا في «الأصول»، ويرجعه قول المؤلف: (والواو كذلك) ولكن في «الرعاية» ١١٠ (الثاني) بدل الياء، وأشار المحقق إلى وجود (الياء) في نسخ أخرى.

(٣) كلّ الأصوات التي ذكر المؤلف فيها تنفس وانتشار، ولكن الشين أكثرها تنفساً ولذا خصّت بهذا اللقب دون خلاف. ونقل أبو شامة - «إبراز المعاني» ٧٥٣: «... ومنها حروف التنفسي، وهي أربعة بمجموعة في قوله (بشفر) وهي حروف فيها غنة وتنفس وتأفف وتكرار، وإذا قيل لها حروف التنفسي - وإن كان التنفسي في الشين خاصة - لأن الباقية مقاربة له، لأن الشين بما فيه من التنفسي ينتشر الصوت منه ويتنفسي حتى يتصل إلى خارج الباقية...».

(٤) هكذا جمعها في «الرعاية» ١١٠، وتبعه المؤلف.

(٥) في ط (بهاتين اللغتين).

ومعنى الحروف المذلة - على ما فسره الأخفش: أنها حروف عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرف كل شيء ذلقه، فسميت بذلك إذ هي من طرف اللسان وهو ذلقه، وهي أخف الحروف على اللسان وأكثرها امتزاجاً بغيرها، وهي ستة أحرف: ثلاثة تخرج من الشفتين ولا عمل لها في اللسان وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة يخرجن من أسفل اللسان إلى مقدّم الفار الأعلى وهن الراء والنون واللام، يجمع الستة هجاء (فر من لب)، فهذه الستة هي المذلة، والمصمتة ما عداها من الحروف، وهي اثنان وعشرون حرفاً، والألف خارجة عن المصمتة والمذلة، لأنها هواء^(١) لا استقرار لها في المخرج^(٢).

الحادي والثلاثون: الحروف الصّمت^(٣): وهي الحروف التي ليست من الحلق، وما عداها حروف الحلق، سُميت صمّاً لتمكّنها في خروجها من الفم واستحكامها فيه. ويقال للمصمّم: المصمّم، حكاه الخليل وغيره. قال الخليل في كتاب العين: والحروف الصمّة: التي ليست من الحلق^(٤).

الثاني والثلاثون: الحرف المَهْتَف: وهو الهمزة، سُميت بذلك لخروجها من الصدر كالتَهْوَع، فتحتاج إلى ظهور قويّ شديد. والمَهْتَف: الصوت، يقال: هَتَفَ به: إذا صَوّت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم الهمزة بالجرسي، لأن الجرس: الصوت الشديد، والمهتف: الصوت الشديد^(٥).

الثالث والثلاثون: الحرف الراجع: وهو الميم، سميت بذلك لأنها ترجع في

(١) في ط (هوائي).

(٢) «العين» ٥٧/١، ٥٨، و«الجمهرة» ٧/١، و«سر الصناعة» ٧٤، و«الرعاية» ١١٠.

(٣) في «الرعاية» ١١١ (الصم)، وذكر المحقق أن في نسخة (الصم). والذي في «العين» ٦٠/١ (الصم).

(٤) الصّاحح واللسان - صم.

(٥) «العين» ٣٤/٤. قال في «الرعاية» ١١٧: «وذكر بعض العلماء في موضع المهتف: المهوت. قال: لأن الهمزة إذا وقفت عليها لانت وصارت إمّا واوًا، وإمّا ياء، وإمّا ألفاً». أما ابن جني في «سر الصناعة» ٧٤، فقد أطلق «المهوت» على الماء.

مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة، وينبغي أن يشاركها في هذا اللقب النون الساكنة، لأنها ترجع أيضاً إلى الخياشيم للغنة التي فيها^(١).

الرابع والثلاثون: الحرف المتّحل وهو الواو، وذلك أنها تهوي في مخرجها في الغم لما فيها من اللين حتّى تتّصل بمخرج الألف^(٢). قلت: والياء كذلك، فينبغي أن تُلقَّب كالواو.

(١) «الرعاية» ١١٣.

(٢) «الرعاية»: ١١٣.

تأليف الكلام

مقدمة^(١): نذكر فيها تأليف الكلام من هذه الحروف:

قلت^(٢): ائتلافه من أربعة أشياء: من حرف متحرك، وحرف ساكن، ومن حركة، وسكون. وذلك يرجع إلى شيئين: حرف ساكن، وحرف متحرك^(٣). فالحرف المتحرك أكثر في كلام العرب من الساكن، كما أن الحركة أكثر من السكون، وإنما كان المتحرك أكثر من الساكن، لأنه^(٤) لا تبتدىء إلا بمتحرك وقد يتصل به حرف آخر متحرك وآخر متحرك، وآخر بعد ذلك متحرك^(٥). ولا يجوز أن تبتدىء بساكن، ولا أن تصل ساكناً بساكن إلا أن يكون الأول حرف مدّ ولين، أو الثاني ساكن للوقف، فلذلك كانت الحركة أكثر من السكون.

-
- (١) هذه المقدمة في «الرعاية» ٧٦، بعنوان: (باب ما تضمنه تأليف الكلام وعمله).
(٢) في ط (مقدمة نذكر فيها تأليف الكلام: إن قلت: كيف يتألف الكلام من هذه الحروف؟ قلت: ائتلافه...) وفي النسخ الثلاث ما أثبت. أما في الرعاية (الكلام كله ألف من أربعة أشياء...).
- (٣) الحرف المتحرك عبارة عن ساكن وحركة. ولو قال المؤلف - الذي تابع مكياً -: من حرف وحركة لكان أفضل، ويغير الحديثون عن ذلك: من ساكن وعلة، أو صامت وصامت. في ط (لأنك).
- (٤) الذي في «الرعاية» ٧٦: (لأنك لا تبتدىء إلا بمتحرك، وقد يتصل به حرف آخر متحرك، وآخر بعد ذلك متحرك) وما في التمهيد أصح، لأننا نقول (خلقكم).

والحروف: هي مقاطع تُعرض للصوت الخارج مع النفس مبتدأً مستطيلاً، فتتمعه من إيصاله بفايته، فحيثما عرض ذلك المقطع سُمي حرفاً. وسُمي ما يُسأته ويُحاذيه من الحلق والقم واللسان والشفَتين مخرجاً^(١). ولذلك اختلف الصوت باختلاف الخارج واختلاف صفاتها، والاختلاف هو خاصية حكمة الله تعالى المودعة فيها، إذ بها يحصل التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحداً بمنزلة أصوات البهائم التي هي من مخرج واحد على صفة واحدة، فلا يتميز الكلام، ولا يُعلم المراد. فبالاختلاف يعلم وبالاتفاق يعدم^(٢).

فصل: نذكر فيه اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض

فنقول: الحروف التسعة والعشرون المشهورة اشترك لغات العرب ولغات العجم في استعمالها إلا الظاء المعجمة فإنها للعرب خاصة، انفرد العرب بها دون العجم، وقيل: إن الحاء أيضاً انفردت بها العرب. قال الأصمعي: ليس في الرومية ولا في الفارسية ثاء، ولا في السريانية ذال، وكذا ستة أحرف انفردت بكثرة استعمالها العرب، وهي قليلة في لغة العجم، ولا توجد في لغات كثيرة منهم وهي: العين، والصاد، والضاد، والقاف، والطاء، والئاء. وانفردت أيضاً العرب باستعمال الهمزة متوسطة ومتطرفة لم تستعمل ذلك العجم إلا في أول الكلام. وليس في لسان اختلاف في لفظ التنوين^(٣).

(١) ينظر «سر الصناعة» ٦. وللمحدثين مأخذ على اصطلاحات القدماء، وأن: «الحرف» يُنبر عن الرمز المكتوب لا المسموع. ولكن، لا مشاحة في الاصطلاح «كما يقولون. ينظر د. إبراهيم أنيس ٨١.

(٢) نقل مكّي هذا الفصل عن المازني- «الرعاية» ١١٧.

(٣) تكثر هذه الملاحظات في مؤلفات أئمة العربية: «الجمهرة» ٤/١، و«سر الصناعة» ٢٢٢، ٢٣٢، و«الصاحي» ١٠٠. وتعدّ هذه الأحكام صحيحة إلى حد ما إذا ما حللنا كلام علماء العربية على أنهم يمتنون به اللغات الحية المعروفة لديهم، وليس كل لغات البشر. والبحوث الحديثة تؤيد كثيراً ما قالوا: فالمتنسون بدراسة اللغات السامية والمقارنة بينها يُجمعون على أن اللغات السامية تتميز من الناحية الصوتية بوجود أصوات الحلق (هـ عـ حـ غـ خ). وأصوات الإطباق (صـ ضـ طـ ظـ قـ كـ غـ خ)، والأصوات بين الأسنان (ذـ ثـ ظ)، ولكنهم يتفقون على أن كثيراً من هذه الأصوات ضاع من اللغات السامية أو بعضها: فالحاء صارت خاء في =

وقد ذكرنا ألقاب الحروف وصفاتها وتعليل ذلك . ولنتكلم الآن على مخارج الحروف مجملة ، وعلى الحروف مفردة .

=
العبرية والآرامية . والهاء والحاء والعين والفين تركت في البابلية الآشورية ، ويذكر « بروكلهان » أن الهمزة تأتي محقة بعد حركة في كثير من اللغات السامية على أنها أصل من أصول الكلمة الثلاثية ، مثل (رأس) و(بشر) . وفي البابلية الآشورية تترك هذه الهمزة دائماً ويُؤمّس عنها بحركة المد قبلها .

ويذكر الدكتور محمود حجازي أن الأصوات الحلقية والمطبقة ليست في اللغات الأوروبية كرموز صوتية متميزة ، ولكن بعضها مثل الهمزة قد يسمع بصورة ما في بعض اللغات كالألمانية ، ولكنه لا يشكل وحدة صوتية متميزة .

وتحوّل الصوتان المطبقان الضاد والظاء ليصيرا مع الصاد صوتاً واحداً هو الصاد في الحبشية والعبرية والآرامية والآشورية البابلية ، وقد بقي من الأصوات المطبقة في اللغات السامية الصاد والضاد والتفاف .

ويذكر الدكتور حسن ظاها أن الظاء من مستحدثات العربية ، متطورة عن الصاد ، وأن الضاد من خصائص العربية الفصحى .

وقد أضعفت اللغات السامية الذال فصار دالاً أو زايّاً ، وكذلك التاء التي تحولت إلى شين أو تاء أو سين (وقد حدث مثل هذا التغير في العاميات العربية) . فمثل هذه الأقوال تؤكد صحة كثير مما قال علماء العربية ، والموضوع يحتاج إلى كلام طويل لا يحتمله المقام .

ينظر ما سبق في : « فقه اللغات السامية » - بروكلهان ٤١ ، ٤٨ ، ٤٩ . ود الساميون ولغاتهم » د حسن ظاها ١٧-١٩ ، ود أسس علم العربية » د محمود حجازي ١٤٢ .

الباب الثامن

في مخارج الحروف

والكلام على كلّ حرفٍ بانفراده

فصل: مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوىة^(١)، وعند الفراء وتابعيه أربعة عشر لجمعهم مخرج الذلّية واحداً.^(٢)

ويُحصَرُ المَخارجُ الحلقُ واللسانُ والشفَتانُ ويممُّها الفمُ:^(٣)
فللحلق ثلاثة مخارج لسبعة أحرف:

(١) في د (لإسقاطهم الجوىة)، وفي ط (لإسقاطهم الجوىة والجوىة). وما أثبت من س، ق، قال الخليل في «العين» ٦٤/١ عن المزمرة بأنها تخرج من الجوف... أما المؤلف هنا فجعل المخرج الأخير للحروف المدّية من جو الفم.

(٢) ينظر: «العين» ٥٧/١، ٦٥. ود الكتاب «٤٠٥/٢، ود المقتضب» ١٩٢/١، ود سرّ الصناعة «٥٧/١، ود التحديد» ٩٤ ب، ود الكشف «١٣٩/١، ود الرعاية» ٢١٧، ود إبراز المعاني «٧٤٤، ود النشر» ١٩٨/١. وقد سار المؤلف على أن المخارج سبعة عشر وهو رأي الخليل. وسيكون تعليقنا على هذه المخارج عند حديث المؤلف عن كلّ حرف من حروف العربية.

(٣) في الأصول كلها (والشفتين) ولا وجه له. وقد نقل العبارة صحيحة كما أثبت الشيخ زكريا في شرحه على المقدمة للمؤلف: ٩. قال: «وزاد جماعة منهم الناطم عليها الجوف والخياشيم».

فمن أقصاه الهمزة، والألف لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاء.

ومن وسطه: العين والحاء المهملتان.

ومن أدناه الغين والحاء.

وللسان عشرة مخارج، لثمانية عشر حرفاً:

فمن أقصاه ثَمَّا يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى القاف.
ودونه قليلاً مثله الكاف.

ومن وسطه ووسط الحنك الأعلى الجيم والشين والياء.

ومن إحدى حاقتيه وما يحاذيها من الأضراس اليسرى صعب، ومن اليمنى أصعب منه، الضاد.

ومن رأس حاقته وطرفه ومحاذيها من الحنك الأعلى من اللثة اللام. ومن رأسه أيضاً ومحاذيه من اللثة النون، ومن ظهره ومحاذيه من اللثة الراء، هذا على مذهب سيبويه، وعند الفراء وتابعيه: مخرج اللثة واحد.^(١)

ومن رأسه أيضاً وأصول الثنيتين العليين الطاء والتاء والذال.

ومن رأسه أيضاً وبين أصول الثنيتين الصاد والسين والزاي.

ومن رأسه وما بين طرفي الثنيتين الطاء والذال والتاء.

ومن طرفي الثنيتين وباطن الشفة السفلى الفاء.

وللشفيتين الباء والميم والواو.

والفتحة من الخيشوم، ومن داخل الأنف، هذا السادس عشر.

وأحرف المدّ من جوّ الفم، وهو السابع عشر.

(١) في د (مخرج الثلاثة واحد).

فصل نذكر فيه ما يتعلق بكل حرف من التجويد^(١)

[الهزمة^(٢)]

أما الهزمة تقدّم^(٣) الكلام على مخرجها ونسبتها وصفتها، وهي حرف مجهور، شديد، منفتح، مُستَقِلٌّ، لا يخالطها نَفَسٌ^(٤)، وهي من حروف الإبدال، وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخطّ، وإنّا نَعَلِّمُ بالشكل والمشافهة.

والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم ورقّتها: فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب. ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من أخذ به. ورؤي عن الأعمش^(٥) أنّه كان

(١) أفرد مكّي في «الرعاية» ١١٩-٢١٣، بأباً لكل حرف من حروف الهجاء، ولكنه رتب الأبواب على مخارج الحروف، وعليه اعتمد المؤلف، ومنه أفاد في المقام الأول، في هذا الفصل. كما فعل مثل ذلك الداني في «التحديد» ٩٨-١١٠، ولكنه لم يفصل في ذلك كمكّي، وقد أفاد المؤلف أيضاً من الداني في المقام الثاني بعد «الرعاية». وفي «لطائف الإشارات» تحدّث الفسطلاني عن الحروف ٢٢٠-٢٤٧، ورتبها على المخارج أيضاً، واعتمد على ابن الجزري. والمؤلف يميل في كل حرف على ما سبق من حديثه عن المخارج والصفات.

(٢) «الرعاية» ١١٩، و«التحديد» ٩٨ ب، و«اللطائف» ٢٢٢. وللهزم أحكام ومباحث طويلة في كتب القراءات.

(٣) ورد في كل الأبواب (أما...تقدم) بإسقاط الفاء من جواب (أما) عدداً نسخة ط التي أضيفت فيها الفاء، ويبدو أن ذلك من ناسخ المخطوطة التي اعتمد عليها طابع الكتاب، أو من عمل الطابع نفسه. واتفاق النسخ كلها على حذفها دليل على أنه أسلوب جرى عليه المؤلف، مع عدم جواز ذلك في اللغة إلا على تقدير حذف قول أغنى عنه المحكي، كأنه يقول: «أما الهزمة فأقول: تقدم الكلام...».

(٤) لا يختلف المحدثون مع القدماء في تحديد مخرج الهزمة، ولكنهم ينسبونها إلى «الحنجرة» أعنى الخارج، وهي التي عبر عنها علماء العربية بـ«أقصى الحلق» كما يتفق المحدثون مع القدماء في شدة الهزمة، ولكنهم يخالفتهم في صفة «الجهير» فأكثر المحدثين على أن الهزمة صوت لا مجهور ولا مهموس، ذلك أن عرجه هو فتحة الزمار، والوتران الصوتيان حال النطق بالهزمة لا يحكم عليهما بجهر ولا بهمس. ينظر د. بشر ١١٢، ود. أحمد مختار ٢٧٧.

(٥) هو سليمان بن مهران (٦٠-١٤٨ هـ) من أئمة القراءة، الأربعة عشر، ينظر «غاية النهاية» ٣١٥/١.

يكره شدة النَّبَرَة - يعني الهمزة - في القراءة^(١). وقال أبو بكر بن عيَّاش: (٢) «إِمامُنَا يَهْمِزُ «مُؤَصَّدَةً» [الهمزة ٨] فَأَشْتَهِي أَنْ أَسَدَّ أذْنِي إِذَا سَمِعْتَهُ يَهْمِزُهَا» (٣).

ومنهم من يشدّها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المدّ، فيقولون: (٤) «يَأْيَا» [البقرة ٢١].

ومنهم (٥) من يأتي بها في لفظة مسهلة، وذلك لا يجوز إلّا فيما أحكمت الرواية تسهيله. (٦)

والذي ينبني، أنّ القارئ - إذا همز - أن يأتي بالهمزة سلسة (٧) في النطق، سهلة في الذوق، من غير لَكَن ولا ابتهاج لها (٨)، ولا خروج بها عن حدّها، ساكنة كانت أو متحركة، يألف ذلك طبع كل أحد، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة، وذلك المختار، وقليل من يأتي بها كذلك في زماننا هذا، ولا يقدّر القارئ عليه إلّا بريضة شديدة، كما كان حمزة يقول: إنّما الهمزة رياضة (٩). وقال أبان بن تغلب: (١٠) فإذا أحسن الرجل سهّلها، أي تركها (١١).

(١) «التحديد» ٩٩.

(٢) هو شعبة بن عيَّاش، راوية عاصم - مع حفص، إمام عالم، توفي ١٩٣ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٣٢٥/١.

(٣) «التحديد» ٩٩. وقال مكّي في «الرعاية» ١٢٠ بعد أن ذكر الخبر: «يريد أنه كان يتمسّك في اللفظ بالهمز، ويتكلّف شدة النبر، فيقبّح لفظه بها».

(٤) في ط (فيقول) - وما ذكر المؤلف هنا عما لا يتبين إلّا بالمشاهدة.

(٥) في ط (ومنها).

(٦) في ط (لتسهيله).

(٧) في ط (إذا همز أتى بالهمزة سلسة).

(٨) في ط (من غير لكز ولا ابتهاج) وهو تحريف. والكَن: العي والتقل، كاللكنة، والابتهاج: المبالغة في الشيء.

(٩) «التحديد» ٩٩.

(١٠) في ط (أبان بن تغلب) والصواب ما أثبت، وهو أبان بن تغلب الربيعي، قرأ على عاصم والأعمش، توفي سنة ١٥٣ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٤/١.

(١١) «التحديد» ٩٩.

وينبغي للقارئ إذا سهل الهزمة أن يجعلها بين الهزمة والحرف الذي منه حركتها، وذلك مذكور في كتب القراءات فلذلك أضربنا عن ذكره هنا.

وينبغي أيضاً للقارئ أن يتحفظ من إخفاء الهزمة إذا أنضمت أو أنكسرت، وكان بعد كل منها أو قبله ضمة أو كسرة، نحو قوله: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة ٥٤]، ﴿سُبُّل﴾ [البقرة ١٠٨]، و﴿مُتَكِينُونَ﴾ [يس ٥٦]، و﴿أَعَدَّتْ﴾^(١) [البقرة ٢٤].

وينبغي أيضاً للقارئ إذا وقف على الهزمة المتطرفة بالسكون أن يظهرها في وقفة لبعد مخرجها، وضعفها بالسكون وذهاب حركتها، لأن كل حرف سكن خف إلا الهزمة فإنها إذا سكنت ثقلت، لا سيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علة أو صفة، نحو قوله: ﴿دِفْعُ﴾ [النحل ٥]، و﴿الْحَبِيبُ﴾ [النمل ٢٥]، و﴿السَّاءُ﴾ [البقرة ١١]، و﴿شَيْءُ﴾ [البقرة ٢٠]، ولهذا المعنى أثر هشام^(٢) تسهيلها على تسهيل المتوسطة^(٣).

هذا ما يتملق بحكم الهزمة.

[الباب ٥]

وأما حكم^(١) الباء فهي تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، مما بين

(١) قامها: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ فيكون قبل الهزمة ضمة، وفي قوله تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ...﴾ [الحديد: ٢١] فيكون قبلها كسرة.

(٢) في ط: زيادة ﴿سَلِّ﴾ [آل عمران: ٩١].

(٣) هو هشام بن عمار، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم وعُدَّتْهم ومفتنيهم، راوية عبد الله بن عامر. توفي سنة ٢٤٥ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٣/٣٥٤.

(٤) ينظر «الكشف» ١/٩٥.

(٥) «الرعاية» ٢٠٣، ود التحديد «١١٠»، ود لطائف الإشارات «٢٤٦».

(٦) سقط (حكم) من ط.

الشتين مع تلاصقهما، وقد تقدّم الكلام على أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، منسلفة، مقلقة^(١).

فإذا التقتا من كلمتين وكانت أولاهما ساكنة كان إدغامها إجماعاً نحو قوله: ﴿فَاضْرِبْ بِهِ﴾ [ص ٤٤].

وإذا سكنت ولقيها ميم أو فاء نحو قوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾ [هود ٤٢]، ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء ٧٤] جاز فيها الإظهار والإدغام، فالإظهار لاختلاف اللفظين، والإدغام لقرب المخرج^(٢).

وإذا التقت الباء المتحركة بمثلها وجب إثبات كلٍّ منهما على صيغته مرققاً مخافة أن يقرب اللفظ من الإدغام، نحو قوله: ﴿سَبَّأَ﴾ [الكهف ٨٤]، و﴿حَبَّابَ إِلَيْكُمْ﴾^(٣) [الحجرات ٧]، «الكتاب بالحق»^(٤) [البقرة ١٧٦] ونحو ذلك.

فصل: وإذا سكنت الباء وجب على القارئ أن يظهرها مرققة، وأن يثقلها سواء كان الإسكان لازماً أو عارضاً، لاسيما إذا أتى بعدها واو، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبِوَةٌ﴾ [المؤمنون ٥٠]، و﴿عَبْرَةٌ﴾ [يوسف ١١١]، وقوله^(٥): ﴿فَأَنْصَبْ﴾ [الشرح ٧]. وأما العارض فنحو قوله: ﴿الْحَسَابُ﴾ [البقرة ٢٠٢] و﴿الْكِتَابُ﴾ [البقرة ٢]، و﴿لَهَبٌ﴾ [المسد ١]، و﴿حَسِيبٌ﴾ [العنكبوت ٤] ونحو ذلك.

(١) لا يختلف نطقنا للباء، والوصف الحديث له عما جاء عند علماء العربية في شيء، ويلاحظ أن للباء نظيراً مهموساً في غير العربية وهو (P).

(٢) اختلف القراء في إدغام الباء عند الميم، وقد فصل ذلك المؤلف في «النشر» ١٠/٢-١٢ والحجة لن أدغم أن الباء والميم شفوويان مجهوران. ولا فرق بينهما إلا في غنة الميم، فإدغام الباء في الميم جائز. وكذلك في إدغام الباء الساكنة في الفاء والحجة للدغم أنها متقاربان: فالفاء شفوي أسناني، والباء شفوي. ينظر «النشر» ٨/٢، ٩، و«التحديد» ١٠٩ ب.

(٣) في ط: «حبيب».

(٤) كان على المؤلف أن ينبّه هنا - كما فعل ذلك مراراً - أن هذه الآية على مذهب المظهر.

(٥) في ط (لا سيما إذا أتى بعدها واو أو راء نحو).

(٦) ساقطة من ط.

فصل: وإذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها لا سياً إذا وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى: ﴿بَاغٌ﴾ [البقرة ١٧٣] و﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة ٥٤]، و﴿بَاسِطٌ﴾ [الكهف ١٨]، و﴿الْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة ١٣٦]، و﴿البَاطِلُ﴾ [الأنفال ٨]، و﴿بَالِغٌ﴾ [المائدة ٩٥] ونحو ذلك، فكثير من القراء يتعمدون اللفظ بها شديدة، فيخرجونها عن حدّها ويفخمون لفظها فأحذر ذلك. واحذر أيضاً إذا رَقَّقْتَهَا أن تدخلها إمالة (١) فكثيراً ما يقع في ذلك عامة المغاربة.

[التاء] (٢)

وأما التاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم، وهي من فوق الشاها العليا مصعداً إلى جهة الحنك يسيراً مما يقابل طرف اللسان، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، منسفلة (٣). وقيل: إنها من حروف القلقلّة، وهذا في غاية (٤) ما يكون من البعد، لأنّ كلّ حروف القلقلّة مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في الكاف، فلولا الهمس الذي في التاء لكانت دالّاً، ولولا الجهر في الدال لكانت تاء، إذ المخرج واحد، وقد أشرت كما في الصفات (٥).

(١) حروف الاستعلاء والإطباق من مواعيد الإمالة، ذلك أن الاستعلاء ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى، والإمالة تسفل. ينظر «المفصل» وشرحه ٥٩/٩.

(٢) «الرعاية» ١٧٨، و«التحديد» ١٠٤، و«اللطايف» ٢٣١.

(٣) لا يختلف نطق التاء أو وصفه عند علماء العربية عما يصفه به المحدثون، فهو عندهم لثوي أنساني، وذلك بالتقاء طرف اللسان بأصول الشاها العليا ومقدّم اللثة، ثم ينفصل اللسان، فهو صوت شديد، مهموس.

(٤) سقط من ط (في غاية).

(٥) في ط (في الصفتين). وبين الدال والتاء أكثر من صفتين مشتركين كالشدّة، والانفتاح، والانسفال.

فاذا نطقت بها وبمعها ألف غير المالة، فأحذر تغليظها أو أن تنحو بها إلى الكسر، فكلاهما محذوران، بل تنطق بها مرقة، وذلك نحو: ﴿التَّائِبُونَ﴾^(١) [التوبة ١١٢]، و﴿تَأْكُلُونَ﴾^(٢) [آل عمران ٤٩].

فصل: وإذا سكنت وأتى بعدها طاء أو دال أو تاء وجب إدغامها فيهن،^(٣) فإذا أدغمت في الطاء وجب إظهار الإدغام مع إظهار الإطباق والإستعلاء وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ طَائِفَةٌ﴾ [الأحزاب ١٣]، لأن في الأصل إطباقاً مع إطباق وكذا إستعلاء مع إستعلاء^(٤)، وذلك غاية القوة لا سيما مع الجهر والشدة.

وإذا تكررت التاء^(٥) في كلمة نحو قوله تعالى: ﴿تَتَوَقَّاهُمْ﴾ [النحل ٢٨]، أو كلمتين الأولى متحركة - أظهرتهما إظهاراً بيناً نحو قوله تعالى: ﴿كَدَّتْ تَرَكْنَ﴾ [الإسراء ٧٤]. وإن^(٦) تكررت ثلاث مرات نحو قوله تعالى: ﴿الراجفة. تَتَّبِعُهَا﴾ [النازعات ٦، ٧]، فبيان هذا الحرف لازم، لأن في اللفظ به صعوبة. قال مكِّي في الرعاية: «هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات^(٧) ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه»^(٨). وهذا ظاهر، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالثانية، ثم يرجع ليلفظ بالثالثة، وذلك صعب، فيه تكلف.

وإذا جاءت قبل حرف الإطباق في كلمة لزم بيانها وتخليصها بلفظ مرقق غير مفخم^(٩)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَنُّونَ﴾ [البقرة ٧٥]، ﴿وَلَا تَطْرُدُ﴾

(١) في كل النسخ (تائبون) وصوبته بإضافة (ال).

(٢) لا يصلح الاستشهاد بهذه الآية إلا على قراءة تهليل الميمزة.

(٣) لأنها أصوات متجانسة.

(٤) ذلك أن التاء صارت طاء.

(٥) لفظة (التاء) ليست في ط.

(٦) في ط (وإذا).

(٧) في ط (ثلاثاً) وما أثبت من س، ق، د، وه الرعاية.

(٨) «الرعاية»: ١٧٩.

(٩) «التحديد»: ١٠٤.

[الأنعام ٥٢]، و﴿لَا تَطْفُوا﴾ [هود ١١٢]، و﴿تَطْهَرُوا﴾ [الأحزاب ٣٣] ونحو ذلك، لأن الطاء والتاء من مخرج واحد، لكن الطاء حرف قويّ فيه جهر وشدة وإطباق واستعلاء، والتاء منسفة منفحة مهموسة، والقويّ إذا تقدّم الضميف^(١) وهو مجاوره جذبه إلى نفسه، ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف الإطباق لم يكن بُدّ من أن تبدل منها طاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اضْطَفَى﴾^(٢) [البقرة ١٣٢]، و﴿اضْطُرَّ﴾^(٣) [البقرة ١٧٣]، ليعمل اللسان عملاً واحداً. وإن حال بينهما حائل نحو قوله: ﴿اخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وجب بيان التاء مرققة مع ترقيق اللام، لئلاّ تقرب التاء من لفظ الطاء التي بعدها وتصير اللّام مفخمة^(٤).

وإذا سبقت الطاء التاء وكانت ساكنة أدغمت الطاء فيها، فإذا نطقت بها خلصت صوت الطاء مع الإتيان بصوت الإطباق، ثم تأتي بالتاء مرققة على أصلها، وهذا قليل في زماننا هذا، ولا يقدر عليه إلا الماهر الجود، ولم أر أحداً نبّه عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَسَطَ إِلَى﴾ [المائدة ٢٨]، و﴿فَرَطَتْ﴾ [الزمر ٥٦]، و﴿أَحْطَتْ﴾ [النمل ٢٢]، وهذا ونحوه تحكمه المشافهة^(٥).

قال شريح^(٦) في «نهاية الإتيان»: «القرّاء قديتفاضلون فيها - يعني التاء -»

(١) في ط (إذا تقدّم على).

(٢) في ط (واضطفى).

(٣) أصلها: (اضطفى) «اقتل» من «صفا»، و(اضطر) «اقتل» من «ضر».

(٤) قال مكّي ١٨١: «وذلك لإحالة وتغيير، فلا بد من ترقيق اللام والتاء، وإظهار ذلك».

(٥) قال التسلافي - «اللطائف» ٢٣٠: «فإذا لحقتها تاء كـ ﴿بسطت﴾ و﴿أحطت﴾ وجب إدغامها في لاحقها إدغاماً غير مستكمل، تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء، لقوة الطاء وضعف التاء، فهذا كإدغام النون مع الفنة في الواو والياء، فالتشديد متوسط لأجل إبقاء الصفة». انظر «اللطائف» ٢٣٢.

(٦) هو شريح بن محمد، أبو الحسن الرعيني الأصبهاني، إمام، مُعَرِّيه أدب، محدث، توفي سنة ٥٣٧ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٣٢٤/١.

فتلتبس في ألفاظهم بالسين لقرب مخرجها، فيُحْدِثُونَ^(١) فيها رخاوةً وصغيراً، وذلك أنَّهم لا يصمّدون بها إلى جهة الحنك، إنّما يَنْحُون بها إلى جهة الثنايا، وهناك مخرج السين^(٢) .

وإذا قرأت بحرفٍ وَرَشٍ وفخمت اللام^(٣) فليكن احتفالك بترقيق التاء أكثر، لقرب الحرف القوي من التاء نحو قوله تعالى: ﴿تَصَلَّى نَاراً﴾ [الفاشية]. [٤].

وإذا سكنت التاء وأتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاؤها في نحو قوله: ﴿فِتْنَةً﴾ [البقرة ١٠٢] وقيل: لأن التاء حرف فيه ضعف، وإذا سكن ضعف، فلا بدّ من إظهاره لشدّته.

[التاء]^(١)

وأما التاء فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج العاشر من الفم، وهو ما بين اللسان وأطراف الثنايا العليا^(٥)، وهي مهموسة، رخوة، مفتحة، منسلفة، فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها جهراً فيلتبس لفظها بالذال لأنها من مخرج واحد^(٦).

وإذا وقع بعد التاء ألفٌ فاللفظ بها مرققة غير مغلظة نحو قوله تعالى: ﴿ثَالِثٌ﴾ [المائدة ٧٣]، و﴿ثَامِنُهُمْ﴾ [الكهف ٢٢] ونحوه^(٧).

- (١) في ط (فيجدون) وهو من تحريفات هذه النسخة.
- (٢) قال القسطلاني - «اللطائف» ٢٣١ تعليقاً على هذا الكلام: «فالتخلص من هذا أن يُنْحَى بها إلى جهة الحنك».
- (٣) ينظر «التبشير» ١١١/٢.
- (٤) «الرعاية»: ١٩٧، و«التحديد»: ١٠٥ ب، و«اللطائف»: ٢٤١.
- (٥) مخرج التاء «ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا» كما قال سيبويه ٤٠٥/٢، وهي عند الحديثين «بين أسنانية»، ولا معنى لـ (العليا) هنا، إذ يشترك في ذلك الثنايا العليا والسفلى.
- (٦) ويشتركان في كل الصفات عدا الجهر والهمس.
- (٧) (ولنحوه) ليست في ط.

وإذا تَكَرَّرَتِ النَّاءُ وجِبَ بيانُها نحو قوله: ﴿ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣] ونحوه، مخافة أن يدخل الكلام إخفاؤه.

وإذا وقعتِ النَّاءُ ^(١) ساكنة قبل حرفٍ استعلاء وجب بيانها لضعفها وقوة الاستعلاء بعدها نحو قوله تعالى: ﴿أَتُخَنَّتُمْوَهُمْ﴾ [محمد ٤]، و﴿إِنْ يَنْقُوكُمْ﴾ [المتحنة ٣] وشبهه ^(٢).

[الجيم] ^(٣)

وأما الجيم فتقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفة، مقلقة، فإذا نطقت بها فوقّها حقّاً من صفاتها ^(٤).

وإذا سكنت الجيم - سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً: فإن كان لازماً وجب التحفظ من أن تجعل شيئاً لأنّها من مخرج واحد، فإنّ قوماً يخلطون

(١) (الناء) ساقطة من ط.

(٢) «التحديد» ١٠٥ ب. زاد القسطلاني على ما أورد ابن الجزري في هذا الحرف: «وتمييز الناء من الناء متعين». ثم أورد ألفاظاً من القرآن الكريم جاءت بالناء، وأخرى جاءت بالناء، «اللطائف» ٢٤٤-٢٤١.

(٣) «الرعاية» ١٥٠، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٤) لا يختلف المحدثون مع القدماء في تحديد مخرج الجيم وصفاتها عدا الشدة، يقول د. أنيس: ٦٥: «والجيم التي نسميها الآن من المجهدين للقرأة صوت مجهور يتكون بأن يتدفق الهواء إلى الحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحس منه مجرى الهواء. فإذا انفصل المضمون انفصالاً بطيئاً، سُمع صوت يكاد يكون انفجارياً هو الجيم العربية الفصحى، فانفصال المضمون هنا أبطأ قليلاً منه في حالة الأصوات الشديدة الأخرى، ولهذا يُمكن أن تُسمّى الجيم العربية الفصحى صوتاً قليل الشدة» وينظر ص: ٨٢. وعدّ الدكتور كمال بشر ١٢٤، ود. أحمد مختار ٢٧١ الجيم صوتاً مركباً «بين الشدة والرخاوة».

فيها لا سبباً إذا أتى بعدها زاي أو سين، فيحدثون همساً ورخاوة، ويدغمونها في الزاي والسين ويذهبون لفظها^(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اجْتَمَعُوا﴾ [الحج ٧٣]، و﴿النَّجْدَيْنِ﴾ [البلسد ١٠]، و﴿اجْتَنِبُوا﴾ [الحجرات ١٢]، و﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]. و﴿وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿تُجْزَى﴾ [غافر: ١٧] و﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، و﴿رَجْزاً﴾ [البقرة: ٥٩]، و﴿رَجْصاً﴾^(٢) [التوبة: ١٢٥] ونحو ذلك. فلا بد^(٣) أن ينطق بجهرها وشدتها وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلا بد من إظهار جهرها وشدتها وقلقلتها وإلا ضمعت وأتجزعت بالسين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَجَاجٍ﴾ [الفرقان ٥٣]، و﴿فَخَرَجَ﴾ [المؤمنون ٧٢] ونحو ذلك في الوقف.

وإذا أتت الجيم مشددة أو مكررة وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدّة فيها نحو قوله: ﴿حَاجُّهُمْ﴾ [آل عمران ٦٦]، و﴿حَاجَّهُ﴾ [الأنعام ٨٠].

فإذا أتى بعد الجيم المشددة حرفٌ مشدّد خفي كان البيان لها جميعاً أكد، لئلا يخفى الحرف الذي بعد الجيم وليظهر^(٤) الجيم، نحو قوله تعالى: ﴿يُوجِّهُ﴾ [النحل ٧٦]، والبيان لها لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة [بعد الجيم المشددة]^(٥). لأجل خفاء الهاء.

(١) إذا تخلصت الجيم من صفة الشدة تماماً وصارت رخوة لم يمد بينها وبين السين من فارق إلا في الجهر والمهمل، ولذا حرص العلماء على تلفية الجيم لتحفظ بصفتي الشدة والجهر، خشية الالتباس بالسين وهي رخوة مهموسة.

(٢) الآيات كما أثبتت هنا من س، ق، أما في ط فورد ﴿اجتمعت﴾ و﴿اجتنبوا﴾ و﴿النجدين﴾ و﴿اجتنت﴾ و﴿خرجت﴾ و﴿وجهك﴾ و﴿تجزى﴾، و﴿تجزون﴾، و﴿رجزاً﴾، و﴿رجصاً﴾. وفي د ﴿اجتمعوا﴾، و﴿النجدين﴾، و﴿تجزى﴾، و﴿رجصاً﴾.

(٣) في ط، ق (فلا بد من). وما أثبت من س، د.

(٤) في ط (وتظهر).

(٥) ما بين المقوفين ساقط من س، وهو في ط، ق. أما في د فلم تذكر (المشددة).

أما الحاء المهملة: تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني^(٢) من وسط الحلق^(٣) بعد مخرج العين^(٤). لأنها جميعاً من وسطه، وهي مهموسة، رخوة، منسلفة، منفتحة. فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها.

قال الخليل في كتاب العين: «ولولا بُحَّةٌ في الحاء لكانت مشبهة بالعين» يريد في اللفظ، إذ المخرج والصفات متقاربة، وهذه العلة لم يأتلف في كلام العرب عين وحاء أصليتان في كلمة، لا تجد إحداها مجاورة للأخرى في كلمة إلا مجاز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء^(٥)، ولذلك قال بعض العرب في «مهمم»: «مَحْم»، فأبدل من العين حاء لقرب الحاء في الصفة^(٦)، ولأن مخرجهما واحد، ولبعد الهاء في الصفة من العين مع خفاء الهاء، فلما أبدل من العين حاء أدغمت الهاء التي بعدها فيها على إدغام الثاني في الأول^(٧).

(١) «الرعاية» ١٣٨، و«التحديد» ١٠٠ ب، و«اللطائف» ٢٢٣.

(٢) في ط: (فتقدم الكلام على أنها من المخرج...).

(٣) وهو الذي يطلق عليه (الحلق) عند المحدثين، ولا خلاف في الصوت غير التسمية: «وسط الحلق» عند علماء العربية، و«الحلق» عند المحدثين.

(٤) جرى المؤلف هنا على رأي يكي من أن الحاء بعد العين، قال المؤلف في «النشر» ١٩٩/١: «فمن مكّي على أن العين قبل الحاء وهو ظاهر كلام سيبويه وغيره، ونصّ شريح على أن الحاء قبل، وهو ظاهر كلام المهدي وغيره». وكلام سيبويه ١٠٥/٢ لا يفهم منه ما قال المؤلف، قال: «ومن أوسط الحلق يخرج العين والحاء» وقد ذكر المبرد - «اللتضب» ١٩٢/١، وابن دريد - «الجمهرة» ٨/١، الحرفين على أنها من المخرج الثاني، دون ترتيب، ولكن قد يفهم شيء من الترتيب في قول الخليل - «العين» ٦٤/١: «ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين» ولا يرى المحدثون بين الحاء والعين اختلافاً في المخرج ولا فرق بينهما في الصفات إلا بهس الحاء وجه العين.

(٥) «العين» ٦٤/١، و«الجمهرة» ٩/١.

(٦) في «الرعاية» (لقرب الحاء في الصفة من العين).

(٧) قال سيبويه ١٣/٢: «... ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخفّ في الكلام من التقاء العينين، ألا ترى أن التقاءهما في باب (رددت) أكثر، وللمهموس أخف من المجهور، فكل هذا يباعد =

وإذا أتى بعد الهاء ألف وجب على القارئ أن يلفظ بها مرققةً، وينبغي أن يتحفظ ببيان لفظها عند مجيء العين بعدها لأنها من مخرج^(١).

فإذا وقعت الهاء قبل العين خيف أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو من الإدغام نحو قوله تعالى: ﴿المسيح عيسى﴾ [آل عمران ٤٥]، و﴿زُحْرَجَ عَنْ﴾ [آل عمران ١٨٥] ونحو ذلك^(٢)، فإذا كانت الهاء ساكنة كان البيان أكد لأنَّ بسكونها قد تبيَّنت للإدغام، إذ كلُّ حرف أدغم لا بدَّ من إسكانه قبل أن يُدغم. فإذا سكنت الهاء قبل العين قربت من الإدغام فيجب إظهارها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فاصْغَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف ٨٩] البيان في هذا لازم.

وإذا لقيها مثلها كان البيان لازماً إن لم يقرأ بالإدغام^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا أُبْرِحُ حَتَّى﴾ [الكهف ٦٠].

وإن لاصقتها هاء كان البيان لازماً أكيداً لئلا تُدغم الهاء فيها لقرب المخرجين، ولأن الهاء أقوى من الهاء فهي تجذب الهاء إلى نفسها وهذا كثير^(٤) ما يقع فيه الناس، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَبَّحَهُ﴾ [ق ٤٠] فالتحفظ بإظهارها واجب.

١ = العين من الإدغام، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق ومثل ذلك: أجه عنبه في الإدغام والبيان. وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حامين، والبيان أحسن، وما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام، قول بني تميم (نَحْمُ يريدون: معهم)، و(نَحْلَوْلَاءُ) يريدون: (مع هؤلاء)... وينظر «المفصل وشرحه» ١٣٦/١٠، و«النشر» ٢٩٠/١.

(١) زاد في ط (واحد).

(٢) قال مكِّي ١٣٩: «لتقارب الحرفين واشتياهما، ولأن العين أقوى قليلاً من الهاء، فهي تجذب لفظ الهاء إلى نفسها، ولأنه لا يقع في كلام العرب حاء بعدها عين في كلمة، فإذا وقع ذلك في كلمتين نزل، فيجب البيان في ذلك». والآيات التي استشهد بها المؤلف، والكلام الذي قاله متابعا لمكِّي لا يصدق على قراءة أبي عمرو بالإدغام الكبير، لأنه يدغم العين في الهاء في ﴿فمن زحزح عن النار﴾. «النشر» ٢٩٠/١، و«شرح المفصل» ١٣٦/١٠.

(٣) أي على قراءة أبي عمرو. ينظر «النشر» ٢٨٠/١.

(٤) في ط (كثيراً) وما أثبت من سائر النسخ.

وأما الحاء تقدّم الكلام على أنها من أول (١) المخرج الثالث من الحلق، وهي ثمانية في الفم، وهي حرف مهموس، مستعمل، رخو منفتح (٢)، فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها (٣).

فإذا وقع بعدها ألف فلا بدّ من تفخيم لفظها لاستعمالها، وكذلك كل حرف من حروف الاستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألف. قال ابن الطحّان الأندلسي (٤) في «تجويد»: «المُفْعَلَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: ضَرْبٌ يَتِمَّكَّنُ التَّفْخِيمَ فِيهِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِ اسْتِعْلَاءٍ مُفْتَوَحاً. وَضَرْبٌ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَقَعَ حَرْفٌ مِنْهَا مَضْمُوماً. وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ مِنْهَا مَكْسُوراً».

قلت: وهذا قول حسن، غير أنني أختار أن يكون على خمسة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف.

(١) «الرعاية» ١٤٢، و«التجويد» ١٠١، و«الطوائف» ٧٣٤.

(٢) سقط من ط (أول) وفي د (تخرج من أول...).

(٣) الحاء والفتن من أدنى الحلق من الفم - كما ذكر علماء العربية، وبعدها القاف فالكاف، ولكن الوصف الحديث لهنّين الصوتين يوضح أنها من حروف أقصى الحلق مع الكاف، وهما أقرب من القاف إلى الشفتين، والقاف أقرب منها إلى الحلق، لأنها لهوية، ينظر د. كمال بشر ١٣١، ود. أحمد مختار ٧٧٢. وليس هنا مجال بحث سبب الخلاف، ولكن أشير إلى أن بعض علماء العربية أدرك أن الحاء والفتن من حروف أقصى الفم. قال المبرد - «المقتضب» ١٩٢/١: «والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم بما يلي الحلق مخرج الحاء والفتن» ومثله في «الجمهرة» ٨/١. وجعل ابن سينا الحاء والقاف من مخرج واحد، قال ص ١٦ عن الحاء: «... بين لامة والحنك...» وجعل الفتن والكاف من مخرج واحد أدنى إلى الفم من السابق، قال ص ١٧: «وأما الفتن فهو أخرج من ذلك يسيراً...».

وفي باب أحكام التنوين سترى أن بعض القراء جعل الحاء والفتن من حروف الإخفاء كباقي حروف الفم، واقتصروا على عدّ الهززة والماء والعين والحاء حلقية.

(٤) في ط (لنطقت).

(٥) وهو أبو الأصم، سبقت ترجمته ص ٥٣، ولم ترد (الأندلسي) في ط.

وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحاً، ودونه: وهو أن يكون مضموماً، ودونه وهو أن يكون ساكناً، ودونه: وهو أن يكون مكسوراً^(١).

واحذر إذا فحمتها قبل الألف أن تُفخِّم الألف معها فإنه خطأ لا يجوز، وكثيراً ما يقع القراء في مثل ذلك، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء مُصدِّرون في زماننا يُقرئون الناس القراءات، فالواجب أن يُلَفِّظَ بهذه كما يُلَفِّظُ بها إذا قلت: (هاء)، (ياء). قال الجعبري^(٢)..

وإيّاك واستصحاباً تفخيم لفظها إلى الألفات التالية فتعشرا

وقال شيخنا ابن الجندي^(٣) رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: ﴿خَائِفِينَ﴾ [البقرة ١١٤]، ﴿الغالبين﴾^(٤) [الأعراف ١١٣]، و﴿قال﴾ [البقرة ٣٠]، و﴿طال﴾ [الأنبياء ٤٤]، و﴿خالق﴾ [الأنعام ١٠٢]، و﴿غالب﴾ [آل عمران ١٦٠] ونحو ذلك.

وبعضُ القراء يفخِّمون لفظها إذا جاورها ألف، ولا يفعلون ذلك في نحو ﴿غَلَبَتْ﴾^(٥) [البقرة ٢٤٩]، و﴿خَلَقَ﴾ [البقرة ٢٩].

قال شُريح: في «نهاية الإتيان»: وتفخيم لفظها على كلِّ حال هو الصواب لاستعلائها^(٦).

(١) تختلف هذه الفقرة في ط، ففيها (.. وهو أن يكون مفتوحاً من غير ألف، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مضموماً، وضرب دونه وهو ما كان ساكناً، وضرب دونه وهو ما كان مكسوراً).

(٢) هو إبراهيم بن عمر، عمقَّ حاذف ثقة كبير، له تصانيف في القراءات، توفي في الحليل سنة ٧٣٢ هـ. «غاية النهاية» ٢١/١.

(٣) هو أبو بكر بن أبي غدي، أحد أئمة القراءات، ومن شيوخ المؤلف، توفي سنة ٧٦٩ هـ. «غاية النهاية» ١٨٠/١.

(٤) في «الأصول» (غالبين)، ولم ترد في القرآن الكريم بغير (ال).

(٥) في «الأصول» (غلب) ولم ترد هكذا في القرآن الكريم.

(٦) قال مكِّي - «الرعاية» ١٤٢: «فيجب على القارئ أن يلفظ بالخاء إذا كان بعدها ألف منفخة مغلظة». ويبدو أن المؤلف قد أدرك عدم صحة تحطُّته إن فخم الألف بعد حروف =

وينبغي أن تخلص لفظها إذا سكنت، وإلا ربما انقلبت غينا^(١) كقوله:
﴿وَلَا تَخْشَى﴾ [طه ٧٧]، و﴿اخْتَارَ مُوسَى﴾ [الأعراف ١٥٥]، و﴿اخْتَلَطَ﴾
[الأنعام ١٤٦]، و﴿يَخْتِمُ﴾ [الشورى ٢٤] ونحو ذلك.

[الدال]^(٢)

وأما الدال المهملة تقدم^(٣) الكلام على مخرجها، وهو مخرج التاء المذكور،
وعلى أنها مجهورة، شديدة، منفتحة، منسلفة، متقلقلة.^(٤)

وإذا سكنت الدال- وسواء كان سكونها لازماً أو عارضاً- فلا بد من
قلقلتها وبيان شدتها وجهرها: فإن كان سكونها لازماً- سواء كان من كلمة أو
من كلمتين- وأتى بعدها حرف من حروف المعجم لا سيباً النون، فلا بد من
قلقلتها وإظهارها لئلا تخفى عند النون وغيرها، لسكونها واشتراكها في الجهر،
نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾ [الكهف ٦٢]، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم ١٨]،
و﴿نَرَى﴾ [البقرة ١٤٤]، و﴿الْقَدْرَ﴾ [القدر ١]، و﴿بِالْعَدْلِ﴾^(٥)

الاستعلاء، فقال، في «النشر» ٢١٥/١ وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق
ترقيقها فإنما يريدون التحذير عما يفعله بعض المعجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها
كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرفقة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد
الحروف المفخمة فهو وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من
معاصريه...»

وقد نقل القسطلاني في «لطائف الإشارات» ٢٢١، كلام المؤلف في «التهميد»، ولم
يرتضه ورد عليه بما قاله في «النشر».

(١) لأنه لا فرق بين الخاء والمثني إلا في أن الأولى مهموسة والثانية مجهورة.

(٢) «الرعاية» ١٧٥، و«التحديد» ١٠٤، و«اللطائف» ٢٢٠.

(٣) في ط (وأما الدال فتقدم...).

(٤) الدال كالطاء - عند القدماء والمحدثين، وهي النظير المجهور للطاء.

(٥) في ط (ولقد) وهو خطأ.

(٦) ورد في كل الأصول (المدل)، والذي في القرآن (بالمدل) و(مدل).

[البقرة ٢٨٢]، و﴿وَعِدْنَا﴾ [المؤمنون ٨٣] ونحو ذلك.

وإِيَّاكَ إِن أَطَهَرْتَهَا أَنْ تُحَرِّكَهَا كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْعِجَمِ، وَذَلِكَ خَطَأٌ فَاحِشٌ، وَقَالَ لِي شَخْصٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِمَامٌ عَصَرَهُ: لَا تَكُونِ الْقَلْقَلَةُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ^(١). فَقُلْتُ لَهُ سَلَاماً.

وإِنْ كَانَ سَكُونُهَا عَارِضاً فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهَا وَقَلْقَلَتِهَا وَإِلَّا عَادَتْ تَاءٌ.

وإِيَّاكَ إِنْ تَعَمَّدَتْ بَيَانُهَا أَنْ تُشَدِّدَهَا كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَاءِ.

وإذا تكررت الدال وأتت مشددة وغير مشددة، وجب بيان كل منها لصعوبة التكرير على اللسان، فالإظهار لازم كقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ سِنِّكُمْ﴾ [البقرة ٢١٧]، ﴿أَخِي. أَشَدُّ بِهِ﴾ [طه ٣٠، ٣١]، ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ﴾ [سبا ٣٢]، و﴿وَعِدَّة﴾ [الهمزة ٢]، و﴿مُعِدَّة﴾ [الهمزة ٩] ونحوه، البيان لازم.

وكذلك إذا كان الدال بدلاً من تاء وجب على القارئ بيانها لئلا يميل بها اللسان إلى أصلها، وذلك^(٢) نحو: ﴿مُزْدَجِر﴾ [القمر ٤]، و﴿تَزْدِرِي﴾ [هود ٣١] وشبهه^(٣).

وإذا التقى الدال بالتاء^(٤) وهو ساكن، أدغم من غير عشر، سواء كان من كلمة أو من كلمتين كقوله^(٥): ﴿وَوَعَدْتَكُمْ﴾ [إبراهيم ٢٢]، و﴿وَمَهَّدْتُ﴾ [المائدة ١٤]، و﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ [البقرة ٢٥٦]، ﴿لَقَدْ تَابَ﴾ [التوبة ١١٧]. ومع ذلك فإذا جاء بعدها ألف لفظ بها مرققة.

(١) قال مكِّي في «الرعاية» ١٠٠: «فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بين». ونقل أبو شامة عن مكِّي - «إبراز المعاني» ٧٥٤: «ولا يكون إلا عند الوقف ولا يستطاع أن يوقف عليه دونها مع طلب إظهار ذاته». وقد يفسر معنى (الوقف) بأنه، (السكون)، إذ القلقلة تكون عند سكون هذه الحروف وصلاً أو وقفاً، نحو ﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾، ﴿فَمَاتَ لَمَّا قُرِئَ﴾.

(٢) ليس في ط (وذلك).

(٣) في ط (وشبه ذلك).

(٤) في ط (وإذا التقى الدال بدال أخرى أو بالتاء...).

(٥) في ط (نحو: ﴿قَدْ دَخَلُوا﴾ وفي التاء سواء كانا في كلمة أو كلمتين نحو: ﴿وَوَعَدْتَكُمْ﴾...).

[الذال^(١)]

أما الذال تقدم^(٢) الكلام على أنها من مخرج الثاء، وهو المخرج العاشر من الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسلفة، وهي أقوى من الثاء بالجهر، ولولا الجهر الذي في الذال لكانت ثاء^(٣)، ولولا الهمس الذي في الثاء لكانت ذالاً^(٤).

وإذا أتى بعد الذال ألف نطقت بها مرقفة كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة ٢]، و﴿ذَاتُ﴾ [الأنفال ١] وشبهه^(٥)، ومتى لم تحتفظ بترقيق الذال^(٦) دخلها التخفيف، فيؤثّر في الإطباق، فتصير عند ذلك ظاء.

وإذا سكنت وأتى بعدها ظاء فادغامها فيها لازم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ في [النساء ٦٤]، و﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ في [الزخرف ٣٩]، ليس في القرآن غيرها، فاخرج من لفظ الهمزة إلى لفظ الظاء المشددة^(٧).

وإذا أتى بعدها حرف مهموس فبيّن جهراً وإلاّ عادت ثاء كقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ﴾ [الأعراف ٨٦].

وإن أتى بعدها نون كقوله: ﴿فَبَيِّنْ﴾ [الصافات ١٤٥]، و﴿إِذْ تَقْتُلَا﴾ [الأعراف ١٧١]، فلا بدّ من إظهارها، وإلاّ ربما اندغمت في النون.

وإذا التقت بالراء فلا بدّ من بيانها وتحليص اللفظ بها رقيقةً، وبالراء

(١) «الرعاية» ١٩٨، و«التحديد» ١٠٥، و«اللطائف» ٢٣٧.

(٢) في ط (فقد تقدم).

(٣) في ط (وهي مجهورة منفتحة، وأيضاً هي رخوية منفتحة منسلفة، وهي أقوى من الثاء بالجهر الذي اشتركا فيه لصفاتها، ولولا لكانت ثاء).

(٤) الذال نظير الثاء المجهور، وتقدم تمليقنا على الثاء، وأنها - كالذال والطاء - لا يختلف وصف المحدثين لما عا وصف به علماء العربية الصوت. والذال النظير المنفتح للطاء.

(٥) في ط (نحو ذلك) و(ذا) ونحوه.

(٦) في ط (بترقيقها).

(٧) «التحديد» ١٠٥، و«النشر» ١٩/٢.

بعدها مفخمة، ولا يُتساهل في ذلك فربما انقلبت الذال ظاء إذا فُخِّمَت الراء نحو قوله تعالى: ﴿ذَرَّةٌ﴾ [النساء ٤٠]، و﴿ذِرَاعٌ﴾ [الحاقة ٣٢]، و﴿أَنْذَرْتُمْ﴾ [فصلت ١٣].

وإذا أتى بعدها قافٌ فلا بد من ترقيتها وإلا صارت ظاء نحو قوله تعالى: ﴿ذَاقُوا﴾ [الأنعام ١٤٨]، و﴿الْأَذْقَانُ﴾ [يس ٨]. فلا بد للقارئ أن يأتي بالذال منسلفةً منفتحةً، وبالظاء مستعليةً مطبقةً،^(١) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء ١٩٤]، و﴿الْمُنْظِرِينَ﴾ [الأعراف ١٥]، و﴿ذَلَّلْنَاهَا﴾^(٢) [يس ٧٢]، و﴿وَوَلَّلْنَاهَا﴾ [البقرة ٥٧]، و﴿مَحْذُورًا﴾ [الإسراء ٥٧]، و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء ٢٠] وما أشبه ذلك.

وإذا تكررت الذال^(٣) وجب بيان كل منها نحو: ﴿ذِي الذُّكْرِ﴾ [ص ١]، وقد اجتمع هنا ثلاث ذالات، لأن اللام قلبت ذالاً توصلاً إلى الإدغام، وبيان كل منهن لازم.

وليك أن تبالغ في ترقيق الذال فتجعلها ثاء كما يفعل بعض الناس.

[الراء ^(٤)]

وأما الراء تقدم^(٥) الكلام على أنها تخرج من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا العليا، وهي أدخل في طرف اللسان قليلاً من النون^(٦)، وفيها المحرف إلى مخرج اللام، وهي مجهورة، بين الشدة

(١) في ط (منطبقة).

(٢) في كل الأصول (ووللنا) لتناسب (ووللنا)، وقد صوتتها.

(٣) (الذال) ساقطة من ط.

(٤) «الراءة» ١٦٩، و«التحديد» ١٠٦ ب، و«اللطائف» ٢٢٩.

(٥) في ط (فقد تقدم).

(٦) في ط (وهو ما بين طرف اللسان قليلاً قريباً من النون) وفيها شطط.

والرخاوة، منفتحة، منسلفة، متكررة، ضارعت بتفخيمها الحروف المستعيلة^(١).

قال سيبويه: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة. ^(٢) وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف.

وإذا أتت مشددة وجب على القارئ التحفظ من تكريرها، وأن يؤديها يسر من غير تكرير ولا عسر^(٣)، فغالب من لا معرفة له يقع في ذلك، وهو خطأ ولحن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مَوْسَى﴾ [الأعراف ١٤٣]، ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة ٨١] و﴿مَرَّةً﴾ [الأنعام ٩٤]، و﴿الرَّحْمَنُ﴾ و﴿الرَّحِيمُ﴾ ونحو ذلك.

وإذا تكررت والأولى مشددة وجب التحفظ على إظهارها وإخفاء تكريرها كقوله تعالى: ﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران ٣٥].

وأما أمرُ ترقيقها وتفخيمها فقد أحكم القراء ذلك في كتبهم، فلذلك أضربنا عنه هنا، ولا بدّ من تفخيمها إذا كان بعدها ألف، واحذر تفخيم الألف معها^(٤).

(١) لا يرى أكثر المحدثين اختلافاً بين اللام والراء والنون في المخرج، ولكن في الصفات، فمند النطق بالراء يرتفع مقدّم اللسان نحو اللثة- أو فوق الثنايا كما قال المؤلف- ولكنه لا يمنع الهواء من الخروج منعاً تاماً كالأصوات الشديدة، ولا يسمح له بالخروج مستمراً محتكاً، بل يبتعد اللسان عن نقطة التقائه باللثة مرتين أو ثلاثاً ليخرج الصوت مكرراً ولذا عد من الأصوات المتوسطة.

(٢) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢: «ومنها المَكْرَرُ: وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت، لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى الصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه وهو الراء» والعبارة نقلها المؤلف عن «التحديد» ١٠٦ ب.

(٣) من هنا بدأ السقط الكبير الذي وقع في النسخة ق.

(٤) ينظر أحكام الراء في: «الكشف» ٣١٤/١، و«التحديد» ١٠٧، و«النشر» ٩٠/٢.

[الزاي] ^(١)

وأما الزاي فقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من الفم، ثم يلي اللسان وفوق الشنایا السفلى، وهي مجهورة منفتحة، منسفة، صغيرة ^(٢).

فإذا سكنت وجب بيانها ثم بعدها وإشباع لفظها، وسواء لقيت حرفاً مهموساً أو مجهوراً، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كُنْزُكُمْ﴾ [التوبة ٣٥]، و﴿تَزْدِرِي﴾ [هود ٣١]، و﴿أَزْكٰى﴾ [البقرة ٢٣٢]، و﴿مُزْجَاة﴾ [يوسف ٨٨]، و﴿لِيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم ٥١]، و﴿وَزَكَ﴾ [الشرح ٢] وشبه ذلك ^(٣).

وإذا تكررت الزاي وجب بيانها أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِبَالٍ﴾ ^(٤) [يس ١٤] لثقل التكرير.

ولا بدّ من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف نحو قوله تعالى: ﴿مَازَادُكُمْ﴾ ^(٥) [التوبة ٤٧]، و﴿الزَّانِيَةِ﴾ [النور ٢] ونحو ذلك.

[السين] ^(١)

وأما السين تقدم الكلام على مخرجها، وهو مخرج الزاي، وهي مهموسة،

- (١) «الرعاية» ١٩٨، و«التحديد» ١٠٥، و«اللطائف» ٢٣٧.
- (٢) يعبّر المحدثون عن مخرج الزاي، وكذلك السين والصاد، بـ(أسناني لثوي)، وهو لا يختلف عما قال علماء العربية، إلا في ذكرهم أن اللسان يعتمد على الأسنان العليا لا السفلى. وكان سببونه قد وصف مخرج هذه الأصوات بـ«ما بين طرف اللسان وفوق الشنایا». «الكتاب» ٤٠٥/٢. أما صفات الصوت فلا تختلف عما ذكر علماء العربية. ينظر د. أنيس ٦٣، ود. بشر ١٢٠، ود. أحمد مختار ٣٦٩، و«الوجيز» ١٨٧.
- (٣) لا فرق بين الزاي والسين إلا بجهر الأول وهمس الثاني، فإذا سكن الزاي خشي أن يلتبس بنظيره المهموس، وبخاصة إذا جاء بعده مهموس.
- (٤) في ط (وإذا تكررت وجب بيانها أيضاً نحو: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾).
- (٥) زاد في ط ﴿وَزَادَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ولم ترد في س، د.
- (٦) «الرعاية» ١٨٥، و«التحديد» ١٠٦، و«اللطائف» ٢٤٤.

رخوة، منفتحة، منسفلة، صفيرية. ولولا الهمس الذي فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينًا، فاختلافها^(١) في السمع هو بالجهر والهمس^(٢).

وإذا أتى بعد السين حرف من حروف الإطباق - سواء كانت ساكنة أو متحركة - وجب بيانها في رفق وتؤدة، وإلا صارت صادًا بسبب المجاورة لأن مخرجها واحد، ولولا التسفل والانفتاح اللذان في السين لكانت صادًا، ولولا الاستملاء والإطباق اللذان في الصاد لكانت سينًا.

وينبغي أن يُبين صفيرها أكثر من الصاد، لأن الصاد بين الإطباق نحو ﴿بَطْطَةٌ﴾ [البقرة ٢٤٧]، و﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء ٥٨] و﴿تَسْطِيعُ﴾ [الكهف ٤١]، و﴿أَسْطَلَّ﴾ [البقرة ٢٨٢]^(٣)، فتلفظ بها في حالي سكونها وتحريكها برفق ورقة^(٤).

وإذا سكنت وأتى بعدها جيم أو تاء فيبينها نحو: ﴿مَسْجِدٌ﴾ [الأعراف ٣١] ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [البقرة ١٤٢] ونحو ذلك، ولو لم تبيينها لالتبست بالزاي للمجاورة^(٥). واحذر أن تحركها عند بيانك صفيرها.

وإذا أتى لفظ هو بالسين يشبه لفظًا هو بالصاد وجب بيان كل ذلك، وإذا التبس نحو: ﴿وَأَسْرُوا﴾ [يونس ٥٤]، ﴿وَأَصْرُوا﴾ [نوح ٧]، و﴿يَسْجُبُونَ﴾^(٦) [غافر

(١) في ظ، د (فاختلافها).

(٢) السين النظير الهموس للزاي، والنتجح للصاد.

(٣) زاد في ط (وقسطاس)، ولم ترد في س، د. والذي في القرآن الكريم ﴿بالقسطاس﴾.

(٤) قال مكّي - «الرعاية» ١٨٦: (وإذا وقعت السين بعدها حرف إطباق وجبت المحافظة على إظهار لفظ السين وبيان صفيرها، ثلًا بمثلها لفظ الإطباق الذي بعدها فتصير صادًا... وكذلك يجب أن تبين السين إذا أتى بعدها حرف إطباق وحال بينها حرف، لأن الحرف المطبق قوي لا يرد قوته حرف حائل) وينظر «التحديد» ١٠٦.

(٥) إذا كانت السين ساكنة خشي جهرها فتصبح زايًا، وبخاصة إذا جاء بعدها صوت مجهور كالجيم في ﴿مسجد﴾.

(٦) في ط (يسحبون) وزيادة على ما أثبت. وفي د ورد ذلك بدل ﴿يسحبون﴾ و﴿يسحبون﴾ لكن الصواب ما أثبت من س، ففي [الأنبياء: ٣٣] ﴿يسحبون﴾ وفي [الروم: ١٧] ﴿يسحبون﴾، وهما مختلفتان.

[٧١]، و﴿يُضْحِكُونَ﴾ [الأنبياء ٤٣]، و﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف ٣٢]، و﴿قَسَمْنَا﴾ [الأنبياء ١١]، فلا بدّ من بيان صغیرها في انسلها.

[الشين] (١)

وأما الشين تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من الفم بعد الكاف، من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، منسلفة، متفشية. (٢) وينبغي أن يبين التفشي الذي فيها عند النطق بها، وإذا كانت مشددة فلا بدّ من إشباع تفشيها كقوله تعالى: ﴿قَبَسْرَنَاهُ﴾ (٣) [هود ٧١]. وإذا سكنت فلا بدّ من بيان تفشيها وتخليصها كقوله تعالى: ﴿اِشْتَرَاهُ﴾ [البقرة ١٠٢]، و﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان ٥]، و﴿أَشْدُدْ﴾ [طه ٣١].

وإذا وَقَفَت على نحو: ﴿الرُّشْدُ﴾ [البقرة ٢٥٦]، فلا بدّ من بيان تفشيها وإلا صارت كالجيم.

وإذا وقع بعدها جيم فلا بدّ من بيان لفظ الشين، وألاً تقرب من لفظ الجيم (٤) كقوله تعالى: ﴿شَجَرٍ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء ٦٥]، و﴿شَجَرَةً تَخْرُجُ﴾ [الصافات ٦٤] ونحو ذلك.

(١) «الرعاية» ١٤٩، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٢) لا يختلف وصف المحدثين للشين عن وصف القدماء له إلا في «المصطلحات». ينظر د. أنيس

٦٤، ود. بشر ١٢٠، ود. أحمد مختار ٢٧١، و«الوجيز» ١٩٣.

(٣) زاد في ط «الشاكرين».

(٤) تتفق الجيم مع الشين في المخرج، ولكن الجيم ليست رخوة كالشين، وهناك صوت بين الجيم والشين، ذكره علماء العربية في الحروف الزائدة على التسعة والمشرين، ويحدث في نطقنا إذا بالغنا في تعطيش الجيم، أو إخراجها رخوة، أو إذا لم تنفش الشين فيصيرها شيء من الشدة، ويكثر ذلك عند مجاورة الأصوات، وتأثير بعضها في بعض.

[الصاد (١)]

وأما الصاد المهملة (٢) تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج التاسع من مخارج الفم، وهو مخرج الزاي والسين، وهي مهموسة، رخوة، مطبقة، مستعلية، صفيرية (٣). وقد تقدم الكلام على تخفيفها في ذكر الحاء.

وإذا سكنت الصاد وأتى بعدها دالٌّ فلا بدَّ من تخليصها وبيان إطباقها واستعلائها، وإلا صارت زايًا كقوله: ﴿أَصْدُقُّ﴾ [النساء ٨٧]، و﴿يُضْدِرُّ﴾ [القصص ٢٣]، إلّا من مذهبه التشريب (٤).

وإن أتى بعدها طاء فلا بدَّ أيضاً من بيان إطباقها واستعلائها، وإلّا صارت زايًا كقوله تعالى: ﴿اصْطَفَى﴾ [البقرة ١٣٢]، و﴿يُصْطَفِي﴾ [الحج ٧٥] وشبهه (٥).

وإذا أتى بعدها تاء فلا بدَّ من بيان إطباقها واستعلائها، وإلّا بادر اللسان إلى جعلها سينا، لأن السين أقربُ إلى التاء من الصاد إلى التاء (٦)، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف ١٠٣]، و﴿حَرَصْتُمْ﴾ [النساء ١٢٩] ونحوه.

(١) «الرعاية» ١٨٩، «والتحديد» ١٠٥، «والمطائف» ٢٤٤.

(٢) في ط (وأما الصاد فتقدم...).

(٣) أي: هي النظير المطبق للسين.

(٤) في قراءة حزة: إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دالٌّ، يُسَمَّى الصاد، بأن يلتصق بها بين الصاد والزاي: أي يجهر بالصاد - متأثرة بالدال، ويحتفظ بإطباقها، فتصبح صاداً مجهورة، يمر عنها (بين الصاد والزاي) ينظر «السبعة» ١٠٦، و«الكشف» ٣٤/١، و«شرح المفصل» ١٢٧/١٠.

(٥) في ط (وشبه ذلك). ويلاحظ أن الصاد مهموسة، والطاء - حسب نطق القدماء ووصفهم - مجهورة، فيمكن أن تتأثر الصاد بالطاء فتجهر الصاد. ولا يظهر ذلك في نطقنا لأن الطاء عندنا تناسب الصاد في الإطباق والمهمس، فيكون النطق بها سهلاً.

(٦) لأن السين والصاد والتاء تشترك في المهمس، والسين والتاء يشتركان في الانفتاح.

[الضاد] (١)

وأما الضاد فقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعيلة، مستطيلة. (٢)

وأعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يمر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به: فمنهم من يجعله ظاء مطلقاً لأنه يشارك الطاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق (٣)، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى: لخالفه المعنى الذي أراده الله تعالى، إذ لو قلنا: ﴿الضَّالِّينَ﴾ بالطاء كان معناه: الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة، لأن الضلال بالضاد وهو ضد الهدى، كقوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء ٦٧]، و﴿وَالضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ونحوه، وبالطاء هو الدوام، كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾ (٤) [النحل ٥٨]، فمثال الذي يجعل الضاد ظاء في هذا وشبهه كالذي يبدل السين صاداً في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النُّجُوزِ﴾ [الأنبياء ٣]، ﴿وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ [نوح ٧]، فالأول من السر، والثاني من الإصرار (٥).

- (١) «الرعاية» ١٥٨، و«التحديد» ١٠٨ ب، و«اللطائف» ٢٢٦.
- (٢) يلاحظ أن نطق الضاد يختلف عند التكلمين بالعربية كما وصف به علماء العربية الصوت، كما يختلفون فيما بينهم في إخراج هذا الصوت، فهو عند أكثر أهل العربية ينطق دائماً مفخمة، أي صوت أسناني ثوي، شديد، مجهور، مطبق. فهو يختلف صفة، كما يختلف مخرجاً عما وصف به الصوت. كما تنطق الضاد ظاء أو قريباً من الطاء في بعض المناطق العربية. وقد أشار المؤلف إلى وجود هذين النطقين للضاد في عصره كما وجدنا قبله. ينظر تفصيل ذلك في «شرح المفصل» ١٣٧/٩، و«الوجيز» ١٨٥، و«الأصوات» د، أنيس ٤٦، ٨٢.
- (٣) يلاحظ أن هذا النطق يشيع الآن في الخليج العربي والجزيرة العربية وغيرها.
- (٤) زاد في ط «وهو كظلم».
- (٥) «التحديد» ١٠٩.

وقد حكى ابنُ جني في كتاب « التنبيه » وغيره أنَّ من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقاً في جميع كلامهم، وهذا غريب وفيه توسُّع للعامة. ومنهم من لا يُوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه مزوجةً بالطاء المهمله، لا يقدرّون على غير ذلك، وهم أكثرُ المصريّين وبعض أهل المغرب^(١). ومنهم من يخرجها لأمّ مفتحةً، وهم الزياليُّ ومن ضاهاهم^(٢). واعلم أنَّ هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجها بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم.

وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفُّظُ بلفظ الضاد، لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخفّ عليه وهو الإدغام، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾^(٣) [البقرة ١٧٣] ﴿ثُمَّ اضْطُرَّ﴾^(٤) [البقرة ١٢٦].

وإذا سكنت الضاد^(٥) وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فلا بدّ من المحافظة على بيانها، وإلاّ بادرَ اللسانُ إلى ما هو أخفّ منها^(٦) نحو قوله تعالى:

(١) وهذا هو الذي قال عنه ابن عييش - « شرح المفصل » ١٢٧/١٠ « الضاد الضمنية في لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها طاء، وذلك أنهم يخرجونها من حُرف اللسان وأطراف الشنّايا، ويلاحظ أن هذا النطق شائع في أكثر البلاد العربية عدا الجزيرة والخليج.

(٢) في معجم البلدان ١٦٤/٣. الزياع: جبل من السودان، في طرف أرض الحبشة وهم مسلمون. وقد ذكر الزعشري أن اللام أبدلت من الضاد، فقالوا في اضطلع: الطلوع. « المفصل وشرحه » ٤٥/١٠، ٤٦. ويرى برحسرتراسر أن نطق الضاد لأمّ مطبقة قريب مما وصفه به علماء العربية، وأن هذا النطق موجود عند أهل حضرموت، وأن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك. ينظر « التطور النحوي » ١٩.

(٣) زاد في ط الآية ١١٩ - سورة الأنعام: ﴿فَمَا اضْطُرَّتْ﴾. ما نبّه المؤلّف عليه من خشية تأثّر الضاد - وبخاصة إذا نطقت شديدة - بالطاء، فتدغم فيها، وقع في القراءات الشاذة، ففي الشواذ ١١٦، وإلحاف فضلاء البشر ١٧٧: أن ابن عيصن قرأ (أَطْرَ) بإدغام الضاد في الطاء. وفي « الشواذ » ٩ أن ابن عيصن أيضاً قرأ ﴿ثُمَّ اطْرُهُ﴾ بالإدغام.

(٤) (الضاد) ليست في ط. أي تتأثّر الضاد بالصوت الذي بعده، فتصبح صوتاً قريباً منه، ففي « أقصّتم » و« غصّتم » يمكن أن تتأثّر الضاد بالتاء فتهمس وتصبح طاء، ثم تدغم في التاء...

﴿أَفْضَتْهُمْ﴾ [البقرة ١٩٨]، و﴿خُضْتُمْ﴾ [التوبة ٦٩] ^(١)، و﴿وَخَفِضَ جَنَاحَكَ﴾ [الحجر ٨٨]، و﴿وَقَيَّضْنَا﴾ [فصلت ٢٥]، و﴿قَرَضْنَا﴾ [الأحزاب ٥٠]، و﴿خُضِرِي﴾ [يوسف ٤٣]، و﴿نَضْرَةَ﴾ [الإنسان ١١]، و﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل ٢] ونحو ذلك.

وإذا تَكَرَّرَتْ هي ^(٢) أو أتى بعدها طاء فلا بدّ من بيان كلّ واحد منهما ^(٣) وإخراجها من غرجها كقوله: ﴿يَنْضُضُنْ﴾ [النور ٣١]، و﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح ٣] و﴿يَعِضُّ الطَّالِمُ﴾ ^(٤) [الفرقان ٢٧] ونحوه.

وإذا أتى بعدها حرفٌ مُقْتَضٍ أو غيره فلا بدّ من بيانها لئلاّ يبدلها اللسان حرفاً من جنس ما بعدها كما تقدّم، نحو ﴿أَرْضُ اللَّهِ﴾ [النساء ٩٧]، و﴿الْأَرْضِ ذَهَاباً﴾ [آل عمران ٩١] وشبه ذلك.

والتفخيم ذكر قبل

[الطاء] ^(٥)

وأما الطاء المهملة تقدم الكلام على أنها تخرج من غرج التاء والدال، وهو المخرج الثامن من مخارج الغم، وهي من أقوى الحروف، لأنها حرف

(١) بين الآيتين تقدم وتأخير في ط.

(٢) ليست في ط.

(٣) في ط (منها).

(٤) في الآيتين الأخيرتين، إذا قرئ بالضاد رخوة - على أصلها - اقتربت من الطاء، وخشي إدغامها، أما في قراءتنا للضاد شديدة فلا يقع مثل ذلك. وينظر «التحديد» ١٠٩، ود «الرحاية» ١٥٩.

(٥) «الرحاية» ١٧٢، ود «التحديد» ١٠٣ ب، ود «اللطائف» ٢٣٠.

مجهور، شديد، مطبق، مستعمل، مقلقل إذا سكن،^(١) وقد تقدّم الكلام على تفخيمه،^(٢)

وإذا تكررت الطاء^(٣) وجب بيانها لقوتها كقوله تعالى: ﴿سَطَطًا﴾ [الكهف ١٤]، وإذا سكنت - سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً - فلا بد من بيان إطباقها وقلقلتها، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَطَفَةُ﴾ [الصافات ١٠]، و﴿الْأَطْفَالُ﴾^(٤) [النور ٥٩] و﴿الْبَطْشَةُ﴾ [الدخان ١٦]، و﴿الْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة ١٣٦]، و﴿اِخْتَلَطَ﴾^(٥) [الأنعام ١٤٦]، و﴿الْقِسْطُ﴾ [الأنبياء ٤٧]، ونحوه^(٦) في الوقف.

وإذا سكنت وأتى بعدها تاء فأدغمها فيها إدغاما غير مُستكمل، تبقي معه تفخيمها واستملاءها لقوة الطاء^(٧) وضمف التاء نحو: ﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة ٢٨]، و﴿أَحْطْتُ﴾ [النمل ٢٢]، و﴿فَرَطْتُ﴾^(٨) [الزمر ٥٦]، لأن أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى ليصير في مثل قوته، وفي مثل هذا عكسه، وسوّغه القلب، لكن الصفة باقية دالة على موصوفها في نحو هذا كالفئة، ألا ترى أنك إذا أدغمت التاء في الطاء في نحو: ﴿وَدِدْتُ طَائِفَةً﴾ [آل عمران ٦٩]، لم تبق من لفظها شيئاً، لأن الإدغام على ما ينبغي أن يكون كاملاً في نحو هذا، ولولا أنها من مخرج واحد لم تدغم الطاء فيها، فلذلك ضعف الإدغام عن أن يكون

(١) يختلف المحدثون عن القدماء في وصف الطاء، فالمحدثون يجمعون على أنها مهموسة في نطقنا، وأنها النظير المطبق للثاء، والأوصاف التي يذكرها القدماء للطاء تصدق على نطق الضاد شديدة عند أكثر العرب. ينظر د. أنيس ٥١، ود. بشر ١٠٣، ود. أحمد مختار ٢٧٠، ود. الوجيز ١٨٦.

(٢) في ط (تفخيمها).

(٣) سطر من ط (الطاء).

(٤) بين الآيتين تقدم وتأخير في ط.

(٥) في ط ﴿أحاط﴾ [الاسراء: ٦٠].

(٦) في ط (ونحو ذلك).

(٧) في ط (لقوتها).

(٨) ينظر «النشر» ٢٨/٢.

مكملًا^(١)، ونظيره إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء إذا أقيمت الغنة، فيكون التشديد متوسطاً لأجل إبقاء الغنة.

قال أبو عمرو الداني^(٢): هذا مذهب القراء، وقد يجوز إدغامها وإدغام صوتها - أعني الطاء في التاء، كجوازه في إدغام التنوين والنون في الواو والياء مع غنتها، كرواية خلف عن سليم^(٣) عن حمزة وهو الأقل.

قال شريح في «نهاية الإقتان»: «من العرب من يبدل التاء طاء، ثم يدغم الطاء الأولى فيها^(٤) فيقول: (أَحَطُّ) و(فَرَطُّ)، وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخلق». ^(٥)

وإذا كانت الطاء مشددة فلا بد من بيانها نحو: ﴿إِطِيرْنَا﴾ [النمل ٤٧] و﴿إِنْ يَطُوفْ﴾ [البقرة ١٥٨]، وإلا مال بها اللسان إلى الرخاوة.

[الظاء] ^(١)

وأما الظاء تقدم الكلام على مخرجها، وأنها تخرج من مخرج الذال والتاء

(١) قال الداني - «التحديد» ١٠٤: «فإن التقت الطاء وهي ساكنة بتاء أدمغت فيها بيسر، وبيّن إطباقها مع الإدغام...» وقال مكّي - «الرعاية» ١٧٣: «وإذا وقعت الطاء مدغمة في طاء بعدها وجب على القارئ أن يبين التشديد متوسطاً، ويبين الإدغام، ويظهر الإطباق الذي كان في الطاء ثلثا تذهب الطاء في الإدغام ويذهب إطباقها معها...» وينظر «اللطائف» ٢٣٠.

(٢) في ط (الحافظ أبو عمرو الداني). والنص في «التحديد» ١٠٤.

(٣) ما: سليم بن عيسى، المقرئ الكوفي، أخص أصحاب حمزة وأقومهم بحرفه، وهو الذي خلفه بالقيام في القراءة. توفي سنة ١٨٨ هـ. «غاية النهاية» ٣١٨/١. وخلف بن هشام البزار، أحد الرواة عن سليم عن حمزة توفي سنة ٢٢٩ هـ. «غاية النهاية» ٣٧٢/١.

(٤) في ط (في الثانية).

(٥) ينظر «شرح المفصل» ١٥١/١٠.

(٦) «الرعاية» ١٩٤، و«التحديد» ١٠٤ ب، و«اللطائف» ٢٣٢.

وهو المخرج العاشر، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية^(١)، وقد تقدم الكلام على تفخيمها.

وإذا سكنت الظاء^(٢) وأتى بعدها تاء وجب بيانها ثلثاً تقرب من الإدغام^(٣) نحو: «أَوْعَظْتَ» في [الشعراء ١٣٦]، ولا ثاني له. قال مكي: الظاء مظهرة بغير اختلاف في ذلك بين القراء^(٤). وقال الداني في كتاب «التحديد» له: وقد جاء عن أبي عمرو والكسائي مالا يصح في الأداء، ولا يُؤخذ به في التلاوة^(٥). وكذا يلزم تحليله وبيانه ساكناً كان أو متحركاً حيث وقع.

[العين]^(٥)

وأما العين تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من الحلق قبل خرج الحاء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منسفة، فإذا لفظت بها فبين جهرها وإلّا عادت حاء، إذ لولا الجهر وبعض الشدة لكانت حاء كذلك، ولولا همس والرخاوة للذان في الحاء لكانت عيناً^(١).

(١) الظاء هي نظير الذال المطبق.

(٢) لفظة (الظاء) غير موجودة في ط.

(٣) «الرعاية» ١٩٦.

(٤) «التحديد» ١٠٤ ب. قال أبو حيان - «البحر» ٣٣/٧: «وروي عن أبي عمرو والكسائي وعاصم إدغام الظاء في التاء، وبالإدغام قرأ ابن محيصن والأعمش، إلا أن الأعمش زاد ضمير للمعول فقرأ (أَوْعَظْتَنَّا). ويتبين أن يكون إخفاء، لأن الظاء مجهورة مطبقة، والتاء مهموسة مفتحة، فالظاء أقوى من التاء، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني، وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن، على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل اللغات، فوجب قبولها، وإن كان غيرها أفصح وأقرب».

(٥) «الرعاية» ١٣٦، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٣٢٣.

(٦) يرى أكثر المحققين أنه لا فرق بين العين والحاء إلا في الجهر والهمس، فالعين المقابل للجهر للحاء، ولا ترتيب بين الحاء والعين فكلاهما من الحلق. أما عدّ الطاء العربية للعين متوسطاً -

فإذا وقع بعدها حرف مهموس كقوله تعالى: ﴿تَعْتَدُوا﴾ [البقرة ١٩٠]،
و﴿الْعَتِيدِينَ﴾ [البقرة ١٩٠] فَيَبِينُ جُوهْرَهَا وَشَدَّتْهَا، ^(١) وكذا إذا وقع بعدها ألف
نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢]، فُلُطْفُ الْعَيْنِ وَرَقُّ الْأَلْفِ، وبعض الناس
يفضّمونه وهو خطأ.

وإذا تَكَرَّرَتْ فلا يَدُ من بيانها لقَوَّتِها وصعوبتها على اللسان كقوله تعالى:
﴿وَنَطْلُبُ عَلَى﴾ [الأعراف ١٠٠]، و﴿فُرْعَ عَنْ﴾ [سبا ٢٣]، وشبهه ^(٢).
وإذا وقع بعدَ العين الساكنة ^(٣) غَيْنٌ معجمة وجب بيانها لقرب المخرج
ولبادرة اللفظ إلى الإدغام نحو: ﴿وَاسْمِعْ غَيْرَ﴾ [النساء ٤٦].

[الفين] ^(٤)

وأما الفين تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الحاء، وهي ^(٥) آخر المخرج
الثالث من الحلق ممّا يلي الفم، وهي مجهورة رخوة، منفتحة، مستعلية ^(٦)،
وتقدم الكلام على تفخيضا.

فإذا لَقِيتُ حُرُوفاً من حروف الحلق وجب بيانها نحو: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾

وليس رغواً فإن من الباحثين من يرى له مبرراً: فيذكر الدكتور إبراهيم أنيس ٧١ «ولعل
السر في هذا هو ضَعْفُ ما يُسَمَعُ لها من حفيف إذا قورنت بالفين، وضمف حفيفها يقربها من
اليم والنون واللام، ويجعلها من هذه الأصوات التي هي أقرب إلى طبيعة أصوات اللين». ويري د. بشر ١٣٢ أن العين «أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً، وقلة الاحتكاك مسوّغ
ظاهر لضعفها إلى هذه الأصوات للتوسطة» وينظر د. أحمد مختار ٢٧٢.

- (١) ثلاثا تصير حاء.
- (٢) في غير الإدغام الكبير لأي عمرو. ينظر «النشر» ٢٨٠/١.
- (٣) في ط: (يهدا).
- (٤) «الرعاية» ١٤٣، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٣.
- (٥) في ط: (وهو).
- (٦) الفين نظير الحاء المجهور، وقد سبق التعليق على الحاء ١١٩.

[البقرة ٢٥٠]، و﴿أَبْلَغَهُ﴾ [التوبة ٦]، وكذلك القاف نحو: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران ٨]، لأنَّ خرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده، فيُخَشَى أن يبادر اللفظ إلى الإخفاء والإدغام.

وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين وجب بيانها لئلا تقرب من لفظ الحاء، لاشتراكهما^(١) في الهمس والرخاوة كقوله تعالى: ﴿يَمْشِي﴾ [آل عمران ١٥٤] ونحوه، وكذا حكمه مع سائر الحروف^(٢) نحو: ﴿فَرَّغْتَ﴾ [الشرح ٧] و﴿ضَفْنَا﴾ [ص ٤٤]، و﴿بَنِيَّا﴾ [البقرة ٩٠]، و﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران ١٢٩]، و﴿أَغْنَى﴾ [الأعراف ٤٨]، و﴿أَغْلَلَا﴾ [يس ٨]، و﴿أَغْطَشَ﴾ [النازعات ٢٩] ونحو ذلك.

[الفاء]^(٣)

وأما الفاء تقدم الكلام على مخرجها من الفم، وهو الحادي عشر، وهو من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة، مستقلة، متفشية^(٤).

فإذا التقت بالميم أو الواو فلا بد من بيانها لتأنيدها^(٥) نحو: ﴿تَلَقَّفْ مَا﴾^(٦) [الأعراف ١١٧]، ﴿لَا تَخَفْ وَلَا﴾^(٧) [العنكبوت ٣٣] ونحو ذلك.

وإذا تَكَرَّرَتِ الفاء وجب بيانها، سواء كانت في كلمة أو كلمتين كقوله

(١) أي: الحاء والشين.

(٢) وبصفة خاصة المهموسة.

(٣) «الرمزية» ٣٠١، و«التحديد» ١٠٩، و«الطائفة» ٢٤٥.

(٤) وهو الوصف الحديث لهذا الصوت. وينظر الحديث عن الحروف المتفشية ص: ٩٧

(٥) في ط (لتأنيدها).

(٦) وذلك إذا قرأت بالإدغام الكبير، بتسكين الفاء.

(٧) للتقارب بين مخرج الفاء ومخرجي الميم والواو، وخشية الإخفاء أو الإدغام.

تمالئ: ﴿يُخَنَّفُ﴾ [البقرة ٨٦]، و﴿وَلَيْسَتَعْفِيفُ﴾ [النور ٣٣]، و﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [الحج ٧٢]، في مذهب المظهر، ونحو ذلك.
وإذا أتى بعدها ألف فلا بد من ترقيةها^(١).

[القاف]^(٢)

وأما القاف تقدم الكلام على أنها تخرج من أول مخارج الفم، من جهة الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهي مجهورة، شديدة، مستعملة، مقلقة، منفتحة،^(٣) وهي قريبة من مخرج الكاف، وتقدم الكلام على تفخيمها وينبغي المبالغة فيه.

وإذا سكنت، وكان سكنها لازماً أو عارضاً فلا بد من بيان قلقلتها وإظهار شدتها، وإلا ما زجت الكاف^(٤) نحو: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة ٨٥]، و﴿أَقْسَمُوا﴾ [المائدة ٥٣] و﴿لَا تَقْنَطُوا﴾ [الزمر ٥٣]، و﴿وَأَقْصِدْ﴾ [لقمان ١٩]، و﴿لَا تَقَهَّرْ﴾ [الضحى ٩]، و﴿فَأَقْصِرْ﴾ [طه ٧٢]، و﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة ٢٦]، و﴿فِرْقٌ﴾ [الشعراء ٦٣]، ونحو ذلك. ألا ترى أنه لو

(١) زاد في ط (نحو «فاكيهون» [هـ: ٥٥]) ولم ترد في س، د.

(٢) «الرعاية» ١٤٥، و«التحديد» ١٠١، و«اللطائف» ٢٢٤.

(٣) مخرج القاف في الوصف الحديث له من اللهاة: وذلك باتصال مؤخر اللسان بمنطقة اللهاة اتصالاً محكمًا فهو صوت شديد. وهو الذي قال به علماء العربية، وسموا القاف والكاف - كما سبق - هوين.

والخلاف بين وصف علماء العربية للقاف، وبين نطقنا ووصفنا له هو أن القاف مجهور عند القدماء، مهموس عند الحديثين، وقد جرى بحث طويل حول سرّ هذا الخلاف: فهل حدث تغير في نطق الصوت؟ وكيف كان ينطق؟ أم لم يوفق القدماء في وصفه؟... ينظر د. إبراهيم أنيس ٦٧، ٨٢، ود. بشر ١٠٩، ود. أحمد مختار ٣٧٧، و«الوجيز» ٢٠٠.

(٤) القاف والكاف صوتان متجاوران، متفقان في الشدة، وقد نبّه العلماء على قلقلة القاف لئلا تُهَسَّس فتلتبس بالكاف.

لم تبيّن قلقلتها في مثل قوله: (يقتل)، صار (يكتل)، وكذا (تقف) و(يكف)^(١).
وإذا تكرّرت وجب بيان كل نحو: ﴿حَقَّ قَدْرُهُ﴾ [الأنعام ٩١]، و﴿بالحقِّ قالوا﴾ [الأنعام ٣٠].

وإذا وقعت الكاف بعدها أو قبلها وجب بيان كلٍّ منها لغير المدغم، نحو:
﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان ١٠]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٠١]،
﴿وَخَلَقَكُمْ﴾ [البقرة ٢١] وشبه ذلك.

وفي إدغامها - إذا سكنت - في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء في التاء، وهذا مذهب أبي محمد مكي وغيره. والإدغام الكامل بلا إظهار شيء، فتصير كافاً مشددةً، وهو مذهب الداني^(٢) ومن والاه^(٣).

قلت: وكلاهما حسن، وبالأول أخذ عليّ المصريون، وبالثاني الشاميون، واختياري الثاني وفاقاً للداني^(٤) وقياساً على مذهب أبي عمرو^(٥).

(١) هكذا وردت العبارة في المخطوطات، وليس في الآيات ما يصلح لما ذكر المؤلف، وأقرب شيء لما ذكر: قوله تعالى في [النساء: ٩٣]: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ﴾ وفي [يوسف: ٦٣]: ﴿يَكْتُلْ﴾ في قراءة حمزة والكسائي. وكذلك في [الإسراء: ٣٦]: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ وفي [فصلت: ٥٣]: ﴿أَوْتَمَّ يَكْفُ﴾. ويمكن أن يمثل لها في اللغة بـ(القلب) و(الكلب)، و(القوم)، و(الكوم)...

(٢) في ط (مذهب الحافظ أبي عمرو الداني).

(٣) قال المؤلف «النشر» ٢٩٩/١: «أجمع رواية الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها...» وينظر ١٩/٢.

وقال مكي - «الرعاية» ١٤٦: «وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهراً كإظهارك الننة والإطباق مع الإدغام...».

وقال الداني - «التحديد» ١٠١ ب: «فإن التقت القاف بالكاف وهي ساكنة أدمجت فيها» وينظر «السبعة» ١١٨.

(٤) في ط (وفاقاً لحافظ الداني).

(٥) في ط (على مذهب أبي عمرو، أعني ابن العلاء البصري).

[الكاف] ^(١)

وأما الكاف تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم من بعد القاف مما يلي الفم، وهي مهموسة، شديدة، منفتحة، منسفلة^(٢).

فإذا أتى بعدها حرف استملاء وجب التحفظ ببيانها لثلاً تلتبس بلفظ القاف كقوله تعالى: ﴿كَطِيَ السَّجِّلُ﴾ [الأنبياء ١٠٤]، و﴿كَالطُّودِ﴾ [الشعراء ٦٣] ونحوه.

وإذا تكررت الكاف^(٣) من كلمة أو كلمتين فلا بدّ من بيان كل واحد منها لثلاً يقرب اللفظ من الإدغام لتكثّف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى: ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾. [البقرة ٢٠٠]، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه ٣٥] على مذهب المظهر.

وإذا وقعت في موضع يجوز أن تبدل منها قاف في بعض اللغات وجب بيان الكاف لثلاً تخرج من لغة إلى لغة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير ١١]، قرأ ابن مسعود (كُشِطَتْ) بالقاف^(٤). ولا بدّ من تريقها إذا أتى بعدها ألف.

[اللام] ^(٥)

وأما اللام تقدّم الكلام على أنها تخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم

(١) «إرشاد» ١٤٧، و«التحديد» ١٠١ ب، و«اللطائف» ٢٢٤.

(٢) لا يختلف نطقاً للكاف، ولا وصف المحدثين لها عما قال علماء العربية.

(٣) (الكاف) ليست في ط.

(٤) «الشواذ» ١٦٩، و«البحر» ٤٣٤/٨. قال أبو حيان: «وها [القاف والكاف] كثيراً ما يتمايزان».

(٥) «إرشاد» ١٦٢، و«التحديد» ١٠٨، و«اللطائف» ٢٢٧.

بعد مخرج الضاد، من حافة اللسان، فأدناها^(١) إلى منتهى طرفه، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة منسفة^(٢).

فإذا سكنت وأتى بعدها نون في كلمة فلا بدّ من بيان سكونها نحو^(٣): ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة ١٢٥]، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة ٣٤]. واحذر من تحريكها كما يفعل بعض المعجم. وكذلك أظهرها في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام ١٥١]، و﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات ١٨].

وأما لام التعريف: فلا بدّ من إظهارها عند هذه الحروف: الباء والحاء والحاء والخاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف، [والهمزة]^(٤) والميم والهاء والواو والياء. وإدغامها فيما بقي، وقد نظمناها في أوائل كلم هذين البيتين [وإذا حفظت تفهم أن ما عداها مظهر، وهما قولي]^(٥):

واللام للتعريف أَدْعِمَهَا: (٦) تَنَلَّ قَوَابِ دَاهِ زَانَهُ ذُو شِفَا
رَسَاهُ سَهْمٌ صَائِسٌ لَعُظُهُ نَائِبَةٌ ظَلَمَ طَبِيبٌ ضَفَا
كقوله تعالى: ﴿التَّوَابُ﴾ [النحل ٥٩]، ﴿التَّوَابُ﴾ [آل عمران ١٩٥]،
﴿الدَّارُ﴾ [البقرة ٩٤]، ﴿الزَّانِي﴾ [النور ٣]، ﴿الذَّلُ﴾ [الإسراء ٢٤]،
﴿الشَّرَابُ﴾ [الكهف ٢٩]، ﴿الرَّحْنُ﴾ [الفاتحة ١]، ﴿السَّاءُ﴾ [البقرة ١٩]،
﴿الصَّرَاطُ﴾ [الفاتحة ٦]، ﴿الليل﴾ [البقرة ١٦٤]، ﴿النَّارُ﴾ [البقرة ١٩]

(١) في ط (أدناها).

(٢) ذكر سيبويه ٤٠٥/٢، وسار على نهج علماء العربية أن اللام «من حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الفتح والتاب والرباعية والثنية».

وفي وصف المحدثين اللام: يتصل طرف اللسان بالثنية العليا، ويسمح للهواء بالخروج من جانبيه، لذا عد من الأصوات المتوسطة.

(٣) في ط نحو ﴿قُلْنَا﴾، و﴿جَعَلْنَا﴾، و﴿أَنزَلْنَا﴾، و﴿قَعَلْنَا﴾.

(٤) تكلمة من ط.

(٥) ما بين للموقوفين ساقط من س، وهو في ط، د.

(٦) في ط (أدغم).

[٢٤]، «الطَّام» [النساء ٧٥]، «الطَّيْن» [البقرة ٢٦٠]، «الضَّالِّين»^(١) [الفاتحة ٧].

فإن قيل: لم أدغمت اللام الساكنة في نحو: «النَّار»، و«النُّور» [البقرة ٢٥٧]، و«النَّاس» [البقرة ٨] وأظهرت في: «قُلْ نَعَمْ» [الصافات ١٨]، وكلٌّ منها واحداً؟ قلت: لأن هذا فعل قد أُعِلَّ بحذف عينه، فلم يَحُلْ ثانياً بحذف لامه لئلا يصيرَ في الكلمة إجحاف، إذ لم يبقَ منها إلا حرف واحد، والحرف مَبْنِيٌّ على السكون لم يحذف منه شيء ولم يَحُلْ بشيء فلذلك أدغم. ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من (هل) و(بل) في نحو قوله تعالى: «هل تَعْلَمُ» [مريم ٦٥]، و«بَلْ نَحْنُ» [الواقعة ٦٧]، ولم يدغمها في «قُلْ نَعَمْ»، و«قُلْ تَعَالَوْا»^(٢) [الأنعام ١٥١].

فإن قيل: قد أجمعوا على إدغام: «قُلْ رَبِّ» [المؤمنون: ٩٣] والعلة موجودة؟ قلت: لأن الراء حرفٌ مكرَّرٌ منحرف، فيه شدة وثقل، يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذب اللام جذبَ القوي للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل، بعد أن قوي بمضارعه بالقلب^(٣)، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشدَّات، فاعلم. وأما النون فهو أضعف من اللام بالفنة والأصل ألا يدغم الأقوى في الأضعف، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً^(٤)، ولا كذلك العكس. وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعاً ولا كذلك العكس. وهذان سؤالان لم أرَ أحداً تعرَّضَ إليهما.

وإذا جاوزت اللام لاماً مغلظة فتعمَّل في بيانها وتخليصها، وإلا فخمت ما

(١) ينظر في إدغام اللام: «الكتاب» ٤١٦/٢، و«المقتضب» ٢١٣/١، و«الوجيز» في علم التصريف» ٦٥، و«شرح المفصل» ١٤١/١٠.

(٢) ينظر «الكشف» ١٥٣/١، و«النشر» ٦/٢.

(٣) في ط (لمضارعه). والمراد أن اللام تتأثر بالراء فتصير مثلها، ثم يدغم المثلان.

(٤) في ط (من أكثر الطرق).

لا يجوز تفخيمه كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٥] يو ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وكذلك إن لاصقها حرفٌ إطباق فبينَ ترقيقها، نحو: ﴿اللطيف﴾ [الأنعام: ١٠٣] يو ﴿ما اخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦] يو ﴿لَسَلَطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ونحوه^(١). ومع ذلك فلا بد من تفخيم اسم الله تعالى إذا كان قبله ضمة أو فتحة^(٢) ومن ترقيقه إذا كان قبله كسرة، وبعد الإمالة فيها خلافاً^(٣).

[الميم]^(٤)

وأما الميم تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثاني عشر، من مخارج الفم، من مخرج الباء، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، منسلفة^(٥)، وهي أخت الباء لأن مخرجها واحد، فلولا الغنة التي في الميم، وجريان النفس معها لكانت باء، والميم أيضاً مواخية للنون للغنة التي في كل منهما، تخرج من الخيشوم، ولأنها مجهورتان، ولذلك أبدلت العرب إحداها من الأخرى فقالوا: غين وغم، وقالوا في الغاية: الندى والمدى^(٦).

فإذا سكنت الميم وأتى بعدها فاء أو واو فلا بد من إظهارها كقوله

(١) في ط (ونحو ذلك).

(٢) في ط (إذا كان قبله فتحة أو ضمة نحو: ﴿وما الله﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿يُذِئِدُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٣) في ط (فيه). وقد سبق الحديث عن تفخيم وترقيق لفظ الجلالة ص: ٩٣.

(٤) «الرعاية» ٢٠٦، و«التحديد» ١٠٩ ب، و«اللطائف» ٣٤٩.

(٥) لا يختلف وصف المحدثين للميم في شيء عما قال علماء العربية. وعند النطق بالميم تنطبق الشفتان تماماً، ويتحول مجرى الهواء عن طريق الأنف، لذا يمد الصوت متوسطاً، وهو مجهور، ولا فرق بين الميم والنون إلا في مكان حبس الهواء، أو نقطة التحكم: فهي في الميم من الشفتين، وفي النون من اللسان أو اللثة.

(٦) القلب والإبدال: ١٧، ١٩. واللسان غيم، غين، مدى، ندى.

تعالى: ﴿هُم فِيهَا﴾ [البقرة ٣٩]، ﴿وَيُعَذِّبُهُمْ فِي﴾ [البقرة ١٥]، ﴿وَعَذِّبُهُمْ وَمَا﴾ [الإسراء ٦٤]. ونحوه^(١).

وإذا سكنت وأتى بعدها باء فمن أهل الأداء فيها خلاف: منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، وإلى إخفاؤها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر^(٢) وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها^(٣) ذهب ابن المنادي وغيره.

وقال أحمد بن يعقوب التائب^(٤): أجمع القراء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكّي^(٥)، وبالإخفاء أقول قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء^(٦). قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء

(١) (ونحوه) ليست في ط.

(٢) هو علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي، إمام حاذق مسند ثقة ضابط. توفي سنة ٣٧٧ هـ. «غاية النهاية» ٥٦٤/١.

(٣) في ط (ولم يظهرها) وما أثبت من س، د. ونقل الداني عن ابن المنادي - كما سيأتي - قوله بالإخفاء فيها.

(٤) هو أبو الطيب الأنطاكي، مقرأ حاذق، توفي ٣٤٠ هـ. «غاية النهاية» ١٥١/١.

(٥) قال مكّي - «الرماية» ٢٠٦: «وإذا سكنت الميم، وجب أن يُخَفَّفَ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واواً... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن...». وقال الداني - «التحديد» ١٠٩ ب: «وإذا التقى [الميم] بالفاء أو الواو أنعم ببيانه للغة التي فيه... روي عن الكسائي إدغامه في الفاء، وذلك غير صحيح ولا جائز... فإن التقت الميم بالباء فملأنا مختلفون في العبارة عنها: فقال بعضهم: هي غنة لانطباق الشفتين عليها، كأنطبقتها على إحداها، وهذا مذهب ابن مجاهد، وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أبو الحسن بن المنادي: أخذنا من أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والغاء... وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال: وكذلك الميم عند الفاء، وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا... قال: وبالأول أقول».

(٦) في ط (على مذهب زيّان) وهو أبو عمرو.

كانت أصلية السكون كـ ﴿أَمْ يَظَاهِرُ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضته كـ ﴿يَمْتَصِّمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١] ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها إذا كانت^(١) أَلْفًا.

[النون]^(٢)

وأما النون تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم، فوق اللام قليلاً على الاختلاف الذي ذكرناه قبل، وهي مجهورة، بين الشدة والرخاوة، منفتحة، منسفة^(٣)، فيها غنة إذا سكنت تخرج من الحياشيم من غير مخرج المتحركة، وسأفرد لأحكامها إذا سكنت باباً بعد إن شاء الله، والكلام هنا على المتحركة.

فإذا جاء بعدها ألف غير عمالة يجب على القارئ أن يرققها ولا يفلظها، كما يفعل بعض الناس.

وإذا تكررت وجب التحفظ من ترك بيان المثلين، وإذا كانت الأولى مشددة كان البيان أكد لاجتماع ثلاث نونات كقوله تعالى ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ﴾ [ص: ٨٨].

وأما قوله تعالى: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُ﴾ [يوسف: ١١] فللسبعة فيه وجهان: أحدهما الإشارة بالشتين إلى الحركة بعد الإدغام، وعلى هذا يكون إدغاماً. الثاني: الإشارة إلى النون الأولى بالحركة، وعلى هذا يكون إخفاء^(٤).

(١) في ط (كان).

(٢) «الرعاية» ١٦٧، و«التحديد» ١٠٦ ب، و«اللطائف» ٢٢٩.

(٣) النون عند المحدثين - كاللام والراء - من طرف اللسان واللثة، فهي أصوات لثوية، ويكون اتصال اللسان باللثة اتصالاً هكياً، ويتحول جري الهواء إلى الأنف. ولا يختلف عما قال علماء العربية، إلا في اعتبار أكثر المحدثين أنها - مع الراء واللام - من مخرج واحد، وميل أكثر علماء العربية إلى عدّها من ثلاثة مخارج.

(٤) «السبعة» ٣٤٥، و«إبراز المعاني» ٥٣٢، و«النشر» ٢٩٦/١.

وإذا أُلقيت حركة الهمزة على التنوين وحُرِّك بها على مذهب ورش^(١)،
كقوله في سورة «يوسف» [٤٠] ﴿مِنْ سُلْطَانٍ إِنَّ الْحُكْمَ﴾ لفظ بثلاث نونات
متواليات مكسورات.

[الماء]^(٢)

وأما الماء تقدم الكلام على أَنَّها تخرج من مخرج الهمزة من وسط المخرج
الأول من مخارج الحلق بعد مخرج الهمزة، وهي مهموسة، رخوة، منفتحة،
منسلفة، خفية، فلولا الهمس والرخاوة للذان فيها مع شدة الخفاء^(٣) لكانت
همزة، ولولا الشدة والجهر للذان في الهمزة لكانت هاء، إذ المخرج واحد،^(٤)
ومن أجل ذلك أبدلت العرب من الماء همزة، ومن الهمزة هاء، فقالوا: ماء
وأصله ماه، وأصل ذا: مَوّه ثم أعلّ، وأرقت الماء، وهَرَقْتَه،^(٥) وكذا في مواضع.
والحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في
السمع من كل حرف.

ولما كانت الماء حرفاً خفياً وجب أن يُحفظ^(٦) ببيانها لاسيما إذا
تكررت، سواء كانت في كلمة أو كلمتين لتكرر الخفاء، ولتأتي الإدغام في ذلك
لاجتماع المثلين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]،
﴿وَيُلَهِهِمْ﴾ [الحجر: ٣] و﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢] و﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾^(٧)
[آل: عمران: ٥١] ونحو ذلك.^(٨)

(١) ينظر «النشر» ٤٠٩/٢.

(٢) «الرعاية» ١٢٩، و«التحديد» ١٠٠، و«اللطائف» ٢٢٢.

(٣) في ط (الفاء).

(٤) وهو الذي يؤكد الوصف الحديث للماء، من أنها من أعمق الخارج- الحنجرة، وأنها تشارك
في ذلك مع الهمزة، ويختلفان في همس الماء ورخاوتها.

(٥) ينظر القلب والإبدال ٢٥، واللسان - راق، موه.

(٦) في ط (يحفظ).

(٧) على غير القراءة بالإدغام الكبير. ينظر «النشر» ٢٨٤/١.

(٨) (ونحو ذلك) ليست في ط.

وإذا كانت مشددة مدغمة في مثلها، فلا بد من بيانها نحو: ﴿أَيْنَا يُوجِّهُ﴾ [النحل: ٧٦]، لا سِيَّا إذا كان قبلها حرف مجهور كهذا^(١)، لأن أصله ﴿يُوجِّهُ﴾ بهاءين، وبها رسم في الأمهات، فلما سكنت الهاء الأولى للشرط أدغمت في الثانية، وكذا كل هاء مشددة نحو: ﴿قَمَهْل﴾ [الطارق: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿مَالِيَه. هَلِكْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، فاختلف أهل الأداء في إظهارها وإدغامها، واختار ألا تدغم هاء السكت في غيرها لعروضها، وأن ينوى بها الوقف، ومنهم من يأخذ بإدغامها للتأثر، وسكون الأول منها.^(٢)

وإذا سكنت الهاء^(٣) وأتى بعدها حرف آخر فلا بد من بيانها لخفائها نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿اهْتَدَى﴾ [يونس: ١٠٨]، و﴿كَالْعَيْنِ﴾^(٤) [المعارج: ٩] وشبه ذلك.

وإذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لاجتماع ثلاثة أحرف خفية نحو قوله تعالى: ﴿بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] و﴿طَحَاهَا﴾ [الشمس: ٦] ونحوه^(٥).

[الواو]^(٦)

أما الواو فتقدّم الكلام على أنها تخرج من مخرج الباء والميم، وهو المخرج الثاني عشر، من بين الشفتين، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسفة، بين

(١) في ط (هكذا).

(٢) «النشر» ٢١/٢.

(٣) (الهاء) ليست في ط.

(٤) في الأصول (الهمزة) وضوب مع ما ورد عليه اللفظ في القرآن الكريم.

(٥) (ونحوه) ليست في ط.

(٦) «الرعاية» ٢٠٩، و«التحديد» ١١٠، و«اللطائف» ٢٤٥.

الشدة والرخاوة في قول (١). وأما ما يتعلق بالمدّ واللين فيها وفي اختيها فسأفرد لذلك باباً إن شاء الله تعالى. (٢)

وإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها لثلاثين لفظاً غيرها، أو يقصر اللفظ عن إعطائها حقها كقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿تَفَاوَتْ﴾ [الملك: ٣]، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

فإذا انضمت ولقيها مثلها كان بيانها أكد لثقلها نحو ﴿وَوَرِيٍّ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وإذا سكنت وانضمّ ما قبلها وأتى بعدها مثلها وجب بيان كل منها خشية الإدغام لأنه غير جائز، وتمكّن الواو الأولى لمدّها ولينها، رذلك نحو ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَقَاتِلُوا وَقْتُلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فلذا انفتح ما قبل الأولى وجب الإدغام وبيان التشديد لأنها صارت في حكم الصحيح، فإدغامها واجب (٣) كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا وَأَمْنُوا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّقُوا

(١) لم يذكر سيبويه الواو مع الحروف الشديدة ولا مع الرخوة. وذكرها علماء العربية في الحروف المتوسطة. «سر الصناعة» ٦٩، و«المفصل» ١٠/١٢٤.

ويفرق المحدثون في دراسة الأصوات بين الضمة قصيرة، أو طويلة نحو (يقول ويعوم) وبين ما يسمى بالواو ويعتبر حرفاً من السواكن مثل (صوم وذوق). وكذلك الأمر بالنسبة للياء، والأول يسمى عند الصرفيين حرف مدّ، وهو أن يكون ما قبل حرف العلة من الحركات مجانساً له، والثاني يسمى حرف لين كالواو والياء في (صوم ويبت) والواو التي تسمى حرف لين هي التي يقول علماء العربية إنها ما بين الشفتين، أما حرف اللين فهو هوائي. ويرى المحدثون أن الواو المفتوح ما قبلها أو التي في نحو (ولد) بأنها نصف حركة، منحرجة من بين أقصى اللسان وأقصى الحنك، ويمكن أن يوصف بأنه شفوي لأن الشفتين تضمان عند النطق به. ينظر د. أنيس ٤٤، ٤٤، و د. بشر ١٣٣، و د. أحمد عنتار ٢٧٢.

(٢) وهو باب المد والقصر.

(٣) سبب عدم الإدغام، اختلاف طبيعة الواو الأولى (حرف مدّ) عن الثانية (حرف لين). قال ابن الجزري: «النشر» ١٩/٢: «كل حرفين التقياً أولهما ساكن وكانا مثليين أو جنسين وجب إدغام الأول منها لغة وقراءة ما لم يكن أول للمثليين حرف مدّ».

وَأَحْسَنُوا^(١) [المائدة: ٩٣].

وإذا أنت مشددة فلا بد من بيان التشديد بقوة من غير تمضيغ ولا رخاء
كقوله تعالى: ﴿لَوَوَا﴾ [المنافقون ٥] و﴿أَفْوُضْ﴾ [غافر: ٤٤] و﴿عُدُوا﴾
[البقرة: ٩٧] ونحوه.

[الألف]^(٢)

أما الألف تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة والماء من أول
الحلق^(٣) وتقدم الكلام على صفاتها وعللها، فهو مغني عن الإعادة هنا، ولا
تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وهو منفرد بأحوال ليست
في غيره، ويقع زائداً إذا لم ينقلب عن شيء، فإن انقلب كان أصلياً، فينقلب
عن واو نحو (قال)، وعن ياء نحو (جاء) وعن همزة نحو (سال)، ويكون عوضاً
عن التنوين المنصوب في حال الوقف. واحذر تفخيمه إذا أتى بعد حرف من
حروف الاستعلاء، وقد تقدم الكلام عليه.

وإذا أتى بعد لام مفخمة فلا بد من تربيته نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة:
٢٠] أو ﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] أو ﴿الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، في مذهب ورش،
فتأتي باللام مغلظة والألف بعدها مرققة، وبعض الناس يثيemon الألف اللام
وليس بجيد^(٤). ولا تفخّمها إذا أتى بعدها همزة ومددتها كفعل المعجم، وذلك قبيح.

(١) هكذا في الأصول، وقام الآية: ﴿... إذا ما اتَّقُوا وآمنوا وعملوا الصالحاتِ ثم اتَّقُوا وآمنوا
ثم اتَّقُوا وَأَحْسَنُوا﴾.

(٢) «الرشاية» ١٣٤، و«التحديد» ٩٩، و«اللطايف» ٢٢١.

(٣) ذكر الدكتور إبراهيم أنيس ٨٦، أن وصف التنداء لأصوات المد يشبه إلى حد كبير علاج
الحديثين، لأنها ما يسميه الأوروبيون (Vowels) وهي التي لا تصادف حوائل أو موانع في
طريقها، بل يمر التنسّس معها في مجرى خالي من تلك الحوائل واللوانع ...»

ويذكر الدكتور أحمد مختار ٢٧١، أن الفتحة والألف تنتجان عند الغار والطبق اللين مع
وسط اللسان، وذلك بإزاحة اللسان في قاع الفم، مع ارتفاع لطيف جداً لوسطه في اتجاه
منطقتي الغار والطبق اللين.

(٤) سبق الحديث عن تفخيم الألف ٩٤، ١٢٠.

[الياء ^(١)]

وأما الياء تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم والشين، وهو المخرج الثالث من مخارج الفم، وهي مجهورة، رخوة، منفتحة، منسفلة جداً، وسيأتي الكلام على مدّها. ^(٢)

فإذا سكنت بعد كسر وأتى بعدها مثلها فلا بدّ من تمكينها وإظهارها وبيان سكوت الأولى، وكقوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ ^(٣) [الناس: ٥].

وإذا جاءت مشددة فلا بدّ من بيانها وشدتها نحو: ﴿يَاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿غَنِيًّا﴾ ^(٤) [النساء: ٦].

وإذا تكررت وجب بيانها والتحفظ على إظهارها ^(٥) برفق، كقوله تعالى: ﴿يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿وَالْبَنِي يَعْظُمُ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿يُحْيِي﴾ [البقرة: ٧٣] ونحوه.

وإذا تحركت بالكسر، وقبلها أو بعدها فتحة نحو: ﴿تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦]، و﴿مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، أو انفتحت واكتنفأها - أي كسرة وفتحة - نحو: ﴿لَا شَيْءَ﴾ [البقرة: ٧١]، وجب تخفيف الحركة عليها، وتسهيل اللفظ بمركتها.

(١) «الرعاية» ١٥٣، و«التحديد» ١٠٢، و«اللطائف» ٢٢٥.

(٢) الياء كحرف من الحروف الصامتة - وهي غير جروف الملة - مخرجه وصفاته كما ذكر علماء العربية. قال الدكتور أحمد مختار ٢٧١ عن كيفية إنتاج الصوت: «عن طريق رفع مقدم اللسان في اتجاه منطقة النار بشكل يسمح بمرور الهواء، ولكن مع حدوث احتكاك طفيف». وينظر د. بشر ١٣٣.

(٣) زاد في ط «قومي يلمون» [يس: ٢٦].

(٤) في ط «غَنِيًّا» [مريم: ٥٩].

(٥) في ط [إظهاره]

وإذا تكررت وإحداها مشددة وجب بيانها لثقل التكرير، وإلا سقطت الأولى نحو: ﴿إِنْ وَلَجَى اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿وَالْعَشَى يُرِيدُونَ﴾^(١) [الأنعام: ٥٢] و﴿وَلَا حِيَّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦] ونحو ذلك.

* * *

فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، وقد شرحناها وبينت حقائقها،^(٢) ليقاس عليها أشكالها، وجميع ذلك مضطر إلى الرياضة في تصحيحه، ونحتاج إلى المشافهة في أدائه، لينكشف غامض سره، ويتضح طريق نقله، والله أسأل المزيد من فضله.

(١) في د، س ﴿وَالْعَشَى﴾ والصواب ما أثبت من ط.

(٢) في ط (وبينت حقائقها بكلماتها).

الباب التاسع

في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين ثم المدّ والقصر

فصل: في أحكام النون الساكنة والتنوين^(١):

اعلم أن التنوين في القرآن^(٢) هو نون ساكنة تلتحق آخر الاسم، تظهر في اللفظ وتسقط في الخط^(٣)، وأما النون الساكنة فتكون في آخر الكلمة وفي وسطها.

وهذا الفصل ينقسم على خمسة أقسام:

القسم الأول: الإظهار:

اعلم أن النون الساكنة والتنوين يظهران عند ستة أحرف من حروف

(١) ينظر في أحكام النون الساكنة والتنوين: «الكتاب» ٤١٤/٢، و«السبعة» ١٢٥.

و«الرعاية» ٢٣٦، و«الكشف» ١٦١/١، و«التحديد» ٩٦، وإيراز المعاني» ٢٠١.

و«المتع» لاين عصفور ٦٩٥، و«شرح الكافية الشافية» ٢١٩٢/٤، و«النشر» ٢٢/٢.

و«شرح المقدمة» ٤٥، و«نهاية القول المفيد» ١١٦.

(٢) وفي اللغة أيضاً.

(٣) قال في «النشر» ٢٢/٢: «إلا في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ﴾ حيث وقع فإنهم كتبوه بالنون...».

الحلق، وهنّ الهمزة والماء، والعين والحاء، والحاء والغين^(١) نحو: ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾، [آل عمران: ٦٢] [﴿وَيَتَّوَنُ﴾]^(٢) [الأنعام: ٢٦]، ﴿عُشَّةٌ أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿الْأَنهَارِ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿مِنْ عِنْدِ﴾ [البقرة: ٧٩]، ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٢]، ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿غَفُورٍ حَلِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿وَاغْرُ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مِنْ غَفُورٍ﴾ [فصلت: ٣٢]، ﴿فَسَيُنْفِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مِنْ مَلَأَ غَيْرَ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، ﴿وَالْمُنْخَنَقَةِ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿عَلِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [لقمان: ٣٤].

والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنة بعد مخرجها عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار الذي هو الأصل، وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أنّ الغنة باقية فيها، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد في مصنف له أن الغنة ساقطة منها إذا أظهرها، وهو^(٣) مذهب النحاة، وبه صرحوا في كتبهم^(٤)، وبه

(١) في ط (والغين والحاء). واعتبار الحاء والغين من حروف الإظهار مبني على أنها من حروف الحلق، لذا قال المؤلف في النشر ٢٢/٢: «منها أربعة بلا خلاف: هي الهمزة والماء والعين والحاء، والحرّكان الآخران اختلف فيها وهما الغين والحاء، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندها، وقرأ الباكون بإظهارها...» وقال ٢٣/٢: «ووجه الإخفاء عند الغين والحاء قرئها من حرفي أقصى اللسان: القاف والكاف». وينظر «الكتاب» ٤١٥/٢، و«التكملة» للغارسي ٢٧٨.

(٢) ﴿وَيَتَّوَنُ﴾ ليست في س، د، ولكنها في ط. وإثباتها لازم، لأن المؤلف يمثل لكل حرف من حروف الإظهار بثلاث آيات: للنون: في كلمتين، وفي كلمة واحدة، وللتنين.

(٣) في ط (أو هو).

(٤) ذهب مكي إلى بقاء الغنة عند إظهار النون، قال في «الكشف» ١٦٦/١: «والغنة ظاهرة مع الإخفاء كما كانت مع الإظهار، لأنه لا إظهار». وقال في «الرعاية» ٢٤٢: «فإذا قلت (عنك) و(منك) فمخرج هذه النون من الحياشيم لا غير، لأنها مخفاة عند الكاف، باقية غنتها ظاهرة. وإذا قلت (منه) و(عنه) فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعهما غنة تخرج من الحياشيم، لأنها غير مخفاة، والغنة ظاهرة». قال القاري - «المنج الفكرية» - ٤٧، بعد أن نقل كلام ابن الجزري الوارد هنا: «وأقول: يمكن أن يكون النزاع لفظياً، لأن من قال ببقائها =

قرأت على كلّ شيوخي ما عدا قراءة يزيد والمسيبي^(١).

القسم الثاني: إدغامها في اللام والراء إدغاماً كاملاً بلا غنة نحو ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَمَنْ لَمْ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. وعلة ذلك قرب مخرج النون والتنوين^(٢) من مخرج اللام والراء لأنهن من حروف طرف اللسان، فتمسكن الإدغام وحسن

أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون. ومن قال يسقطها أراد عدم ظهورها. وأقوال النحاة ترجح سقوط الغنة، قال سيبويه - «الكتاب» ٤١٥/٢: «وتكون مع الهززة والماء والعين والحاء والظن والحاء بيّنة موضعها من الهمزة». وقال أبو علي - «التكملة» ٢٧٨: «وهي مع حروف الحلق تُبَيِّن، ومخرجها من الهمزة». وذكر ابن مالك حروف الإخفاء وقبدها بقوله: «مع غنة» شرح الكافية الشافية ٢١٩٤/٤. وقال ابن عصفور - «المنتج» ٦٩٩: «وأظهرت مع الهززة والماء والعين والحاء لبعدها ما بينها وبينهن، فلم تغير النون بإدغام ولا يشبهه الذي هو الإخفاء، وأيضاً فإن حروف الحلق أشدّ علاجاً وأصعب إخراجاً، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها لإخراجها لذلك يحتاج إلى اعتادات تكون في اللسان. والنون الساكنة الخفية مخرجها من الخيشوم، فلا علاج في إخراجها ولا اعتاد، فإذا كانت قبل حروف الحلق تعذر النطق بحروف الحلق، لأن النون تسندمي ترك الاعتاد، وحروف الحلق تطلب الاعتاد، فإذا بيّنت النون قبلها أمكن إخراجها، لأن النون البيّنة مخرجها من اللسان فهي أيضاً تطلب الاعتاد كسائر حروف اللسان».

وهذا الذي قال به النحاة هو الأرجح في نطق النون. ويتحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن النون: «وليست الغنة إلا إطالة لصوت النون مع تردّد موسيقي محبّب فيها، فالزمن الذي يستغرقه النطق بالغنة هو في معظم الأحيان ضعف ما يحتاج إليه النون المطهرة، وليس هذا إلا للحيلولة بين النون والفناء في غيرها، فالفرق بين النون المطهرة ونون الغنة فرق في الكمية من ناحية، وتطوّر النون وميلها إلى مخرج الصوت المجاور من ناحية أخرى».

«الأصوات» ٥٩.

(١) في ط (المسبب) وهو خطأ. ويزيد، هو أبو جعفر يزيد بن التقيّ، الإمام المدني المرقوم، شيخ نافع وأحد القراء العشرة، توفي سنة ١٣٠هـ. «غاية النهاية» ٣٨٢/٢. أما المسيبي فهو إسحق بن محمد المدني، إمام جليل، قِيم في قراءة نافع، توفي سنة ٢٠٦هـ. «غاية النهاية» ١٥٧/١.

(٢) في س (التنوين) وفي ط (النون)، وما أثبت من د.

لتقارب المخارج^(١)، وذهبت الغنة لأن حق الإدغام ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني، ولم تقع النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة.

القسم الثالث: إدغامها في حروف (يومن)^(٢) إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء الغنة وهي بعض الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥]، ﴿مِنْ نَعْمَةٍ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿حِطَّةً تُغْفِرُ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿غِشَاوَةً وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿مَاءٍ مُبَارَكًا﴾ [ق: ٩]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ﴿وَيَرْقَى يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]. وعلة الإدغام في النون اجتماع المثلين والأول ساكن، وفي الواو والياء أن الغنة التي فيها أشبهت المد واللين [اللذين]^(٣) فيها، فحسن الإدغام لهذه المشابهة، وعلة الإدغام في الميم الاشتراك في الغنة، فتقارباً بهذا فحسن الإدغام^(٤).

(١) مخرج النون والراء واللام واحد كما هو رأي الفراء والمحدثين، أو هي متقاربة كما يرى سيبويه وأكثر علماء العربية، فإذا سبقت النون أحد الصوتين اللام أو الراء تحلّت عن صفة الخيشومية التي تفرقها عن الصوتين، وأدغمت في اللام أو الراء إدغاماً كاملاً، لا غنة فيه.

(٢) في ط (يؤمن، يمسو).

(٣) لفظة (اللذين) ساقطة من س.

(٤) جعل مكى أحكام النون ستة، فالنون والميم لها عنده حكم يختلف عن الواو والياء، فإدغام النون والتنوين في النون والميم «مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم، وهو الغنة.. والعلة في إدغامها في النون اجتماع المثلين والأول ساكن، والعلة في إدغامها في الميم أن الميم تشاركها في الغنة فتقارباً للمشاركة فحسن الإدغام». وهذا الذي قال مكى هو الذي تؤيده الدراسة الدقيقة للأصوات، وأذكر أنه في إدغام التنوين أو النون في الميم ينتقل مخرج النون من اللثة إلى الشفتين. ثم قال مكى: «يدغمان في الياء والواو من كلمتين مع إظهار الغنة في حال اللفظ بالمدد إلا في نفس الحرف الأول، قال: وإلّا لم تكن الغنة في نفس الحرف الأول كما كانت مع النون والميم، لأنك إذا أدغمت الأول في الياء أبدلت منه ياء، ولا غنة في الياء، وكذلك إذا أدغمت في الواو أبدلت منه واو، ولا غنة في الواو، فصارت الغنة تظهر ما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول، وصارت مع الميم والتنوين تظهر في نفس الساكنة عند حروف الغم... ويجوز أن تدغم الغنة ولا تظهرها في هذين الحرفين» «الرعاية» ٢٣٧-٢٣٩.

ولا يجوز إدغام النون الساكنة في الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة نحو: ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿صُنُون﴾ [الرعد: ٤]، و﴿قُنُون﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿بُنْيَان﴾ [الصف: ٤] لثلاً يشبه مضاعف الأصل نحو: صُون وديَان^(١).

واختلف أهل الأداء في الفنة التي تظهر مع إدغام التنوين والنون في الميم: هل هي غنتها أو غنته؟ فذهب ابن كيسان ومرافقوه إلى أنها غنة النون، وذهب الداني وغيره إلى أنها غنة الميم، وبه أقول، لأن النون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة له^(٢).

القسم الرابع: الانقلاب: وقد تقدم الكلام على معناه، فلما أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء أقبلت ميماً من غير إدغام نحو: ﴿أَنْ يُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنْبُتْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿جَدَّدَ يُبِضْ﴾ [فاطر: ٢٧]، والغنة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الفنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن^(٣) تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لواخاتها النون والباء^(٤).

(١) في هذه الفقرة خلط بين المخطوطات، وعبارات غير واضحة من المؤلف: فقد جاء في س، د: (نحو) (دنيا) و﴿صُنُون﴾ لثلاً يشبه مضاعف الأصل نحو: صُون وديَان. وفي ط مثله ولكن بزيادة آيتين ﴿قُنُون﴾ و﴿بُنْيَان﴾ وهما الوجودتان في «الرعاية».

ويلاحظ أنه لم ترد لفظة (دنيا) في القرآن الكريم إلا معرفة بـ(ال). وأن الألفاظ الأربعة لا يشبه منها بمضغف الأصل إذا أدغمت إلا ﴿صُنُون﴾ في قراءة ضم الصاد تقصير (صُون)، أما الثلاثة الأخرى، فلا مقابل لها تلتبس به. ثم إن لفظة (ديان) الواردة في كل الأصول لا تتقابل (دنيا) مدغمة، ولا (بنيان). والنص «ملفق» من المخطوطات كما ترى، مع تصويب الآية الأولى. وينظر «النشر» ٢٥/٢.

(٢) ينظر «السبعة» ١٢٦، «التحديد» ٩٧ ب، و«الرعاية» ٢٣٨، و«الكشف» ١٢٢/١، و«النشر» ٢٥/٢، و«الملتحق» ٦٩٧.

والرأي الذي مال إليه ابن الجزري هو الذي تؤيده الدراسة الحديثة للأصوات، ذلك أن النون صارت ميماً بانتقال مخرجها إلى الشفتين، فلم يعد لها وجود، والغنة للميم المشددة.

(٣) في س، د (فلا بد) وما أقبت من ط و«الرعاية».

(٤) تختلف النون عن الباء في المخرج، وفي صفة الأنفية، ولما سبقت الباء ساكنة قربت منها =

القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً^(١)، يتضمنها أوائل كلمات هذا البيت:

صِفْ ذَاتَنَا، جود شخص قد سأكراً ضَع ظلالاً زِدْ تَقَى، دُمْ طالباً قَتْرَى^(٢)
لحو: ﴿أَنْ صَدُّوْكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿صَفَا﴾
[الفجر: ٢٢]، ﴿مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الشعراء: ٥]، ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء:
١٩٤]، ﴿وَكَيْلًا ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٣٠٢]، ﴿فَقَنْ ثَقُلْتِ﴾ [الأعراف: ٨]،
﴿مَنْشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿جِهَارًا ثُمَّ﴾ [نوح: ٩٤٨]، ﴿مِنْ جَوْعٍ﴾
[الفاشية: ٧]، ﴿أَنْجَانًا﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿حَبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، ﴿مِنْ
شَرٍّ﴾ [الفلق: ٢]، ﴿مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿نَفْسٍ شَيْثًا﴾ [البقرة:
٤٨]، ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿وَيَنْقَلِبُ﴾ [الانشقاق: ٩]، ﴿فَعَجَبٌ
قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ [سبأ: ١٤]،
﴿بَابٍ سَلَامٍ﴾ [القدر: ٦٠٥]، ﴿مِنْ كُلِّ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿مِنْكُمْ﴾ [آل
عمران: ١٥٢]، ﴿قَرْيَةً كَانَتْ﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿لَمَنْ ضُرَّةٌ﴾ [الحج: ١٣]،
﴿مَنْشُودٌ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِيَاعًا﴾ [النساء: ٩]، ﴿مَنْ ظَلِمَ﴾ [النساء:
١٤٨]، ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿مَثَلًا ظَلَمَ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿مِنْ
زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٩٩]، ﴿مَتَاعٍ زَبَدٌ﴾ [الرعد:

بإبدالها صوتاً يوافق الباء في المخرج، مع احتفاظها بالفتنة، فكان ذلك هو الميم، التي لا تختلف
عن النون إلا في المخرج، وعن الباء إلا في صفة الفتنة التي في النون.

(١) ومعنى الإخفاء: انتقال عرج النون الساكنة إلى مخرج الصوت الذي تحفى فيه مع خروجها
من الأنف، فالنون الساكنة الخفاء في الذال خرجها من بين الأسنان، مع خروج الهواء من
الأنف...

(٢) هكذا ورد البيت في الأصول كلها، وقد مثل المؤلف لحروف الإخفاء مرتبة على البيت
بالصورة التي ذكر، وذلك بإيراد ثلاث آيات لكل حرف: للنون الساكنة قبل حرف الإخفاء
في كلمتين، وفي كلمة، ثم للتنوين.

والمشهور في البيت:

صِفْ ذَاتَنَا، كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَا دُمْ طَبِيباً، زِدْ فِي تَقَى، ضَع ظَالِماً
ينظر نهاية القول المفيد ١٣٤.

[١٧]، «مِنْ تَحْتِهَا» [البقرة: ٢٥]، «كُنْتُمْ» [البقرة: ٢٣]، «حَاضِرَةٌ تُدِيرُهَا» [البقرة: ٢٨٢]، «مِنْ دَابَّةٍ» [الأنعام: ٣٨]، «أَنْدَادًا» [البقرة: ٢٢]، «مُسْتَقِيمٍ دِينًا» [الأنعام: ١٦٦]، «أَنْ طَهَّرَا» [البقرة: ١٢٥]، «فَانْطَلَقَا» [الكهف: ٧١]، «فَدِيَّةً طَعَامًا» [البقرة: ١٨٤]، «مِنْ قَوَائِي» [ص: ١٥]، «الْإِنْفَاقِ» [الإسراء: ١٠٠]، «مَاءًا فَسَالَتْ» [الرعد: ١٧]، ونحو ذلك.

وقد تقدّم الكلام على الإخفاء ومعناه، وعلة ذلك أنّ هذه النون صار لها مخرجان: مخرج لها، ومخرج لغنتها، فأتت في المخرج فأحاطت عند اتساعها بحروف الغم فشاركتها بالإحاطة فغفيت عندها.

واعلم أنّ الغنة تخرج من الخيشوم كما تقدّم، والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الغم. واعلم أنّ إخفاءهما على قدر قرب الحروف وبعدها، فما قرب منها كان أخفى عندها مما بعد عنها، وتقدم الكلام على الفرق بين الإخفاء والإدغام^(١) واحذر إن أتيت الغنة أن تمدّ عليها، فذلك قبيح. فهذه أحكام النون الساكنة والتنوين.

(١) قال المؤلف في «النشر» ٢٧/٢: «واعلم أنّ الإخفاء عند أمثنا هو حال بين الإظهار والإدغام. قال الداني: وذلك أنّ التّون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربها من حروف الإدغام، فيجب إدغامها فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا مهن كبعدها من حروف الإظهار، فيجب إظهارها عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام، والبعد الموجب للإظهار، أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أنّ إخفاءهما على قدر قربها منهن، وبعدها عنهن،... قال: «والفرق عند القراء والتنوين بين الحفي والمدغم أنّ الحفي مخفّف، والمدغم مشدد».

وينظر «الكشف» ١/١٦٦.

باب

المد والقصر^(١)

تقدّم الكلام على أن المد على قسمين: طبيعى وعرضي، وتقدم الكلام على حقيقة الطبيعى^(٢)، والكلام هنا على العرضي:

اعلم أنه لا يزداد على ما في حروف المدّ واللين المذكورة من المدّ إلا بموجب، والموجب إما همز، وإما سكون، وإما تشديد:

أما الهمز فله حالان:

أحدهما: أن يكون هو وحرف المدّ في كلمة، وهذا المدّ يُسمى متصلاً، وذلك نحو ﴿والسَّاءِ﴾^(٣) بنيناها ﴿الذاريات: ٤٧﴾، و﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، و﴿المسيء﴾ [غافر: ٥٨]، ونحو ذلك: فالقرّاء مجمعون على مد هذا القسم، وبينهم فيه تفاوت في إشباعه وتوسطه ودون ذلك، مذكور^(٤) في كتب القراءات^(٥).

(١) ينظر: «السبعة» ١٣٤، و«التيسير» ٣٠، و«الكشف» ٤٥/١، و«إبراز المعاني» ١١٣، و«النشر» ٣١٣/١، وشرحاً زكريا والثوري على المقدمة ٥٠، و«الإتقان» ٩٨/١.

(٢) ينظر ص: ٥٤.

(٣) في ط (الساء).

(٤) سقط من ط (مذكور).

(٥) قال الشيخ زكريا «شرح المقدمة» ٥٢: «والمدّ فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف، وقيل: ورُبَّع. وعند ابن عامر مقدار ألفين، وعند عامر مقدار ألفين ونصف، وعند ورش وحمة مقدار ثلاثِ أَلِفَات، وهذا كله تقريب لا يُضبط إلاّ بالمشافهة.

الثاني: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، نحو ﴿بما أنزل﴾ [البقرة: ٤]، ﴿قالوا آمناً﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿في أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ونحو ذلك، وهذا القسم يُسمى منفصلاً، وللقراء في مده أربع مراتب، ثم القصّر وهو حذف المدّ العرضي^(١).

وأما التشديد فعلى قسمين: لازم وعارض:

فمد اللازم واجب بلا خلاف نحو: ﴿دابة﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أتحاجوني﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿هاتين﴾ [القصص: ٢٧] في مذهب المشدّد^(٢)، ونحوه.

واختلف أهل الأداء في مقدار مدّ هذا وبابه^(٣): فقال قوم: هو دون مادم للهمز، أي طول مدّ عاصم لا حزة، وهذا اختيار أبي الحسن السخاوي. وقال آخرون: هو أطول مما مد للهمز، [وهو اختيار مكي وغيره. وقال قوم: هو في قدر ما قد مد للهمز]^(٤)، وهذا اختيار عثمان بن سعيد، وهو ظاهر كلام كثير من مصنفي كتب القراءات. قلت: وهذه الأقوال حسنة، واختياري التفصيل: فني نحو ﴿أتحاجوني﴾ و﴿هاتين﴾ مذهب أبي عمرو، وفيما سكونه لازم غير المشدّد نحو ﴿نون﴾، ﴿ميم﴾، ﴿سين﴾، ﴿لام﴾ في فواتح السور مذهب مكي، وفيما سكونه عارض للوقف نحو: ﴿نستعين﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿كارهون﴾ [التوبة: ٤٨]، ﴿أنصار﴾ [البقرة: ٢٧٠]، مذهب السخاوي.

(١) ينظر تفصيل الأقوال في ذلك، في شرح الشيخ زكريا ٥٥.

(٢) في ط (نحو دابة) و(هاء) و(هاتين) و(عاجون) في مذهب المشدّد ونحوه) والمقصود بالمشدّد هنا التشديد في ﴿أتحاجوني﴾ في غير قراءة نافع وابن عامر، حيث قرأ بتخفيف النون، وقرأ الباقون بالتشديد فيكون في اللفظ حرفاً مدّ بعدها مشدّداً. ينظر «السبعة» ٣٦١، و«الكشف» ٤٣٦/١، أما في ﴿هاتين﴾ فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون، وفي هذه الحالة فإن الاستشهاد بها هنا غير صحيح، لكنه لو ذكر ﴿هذان﴾ أو ﴿الذان﴾ على قراءة ابن كثير في تشديد النون لصلح الاستشهاد. ينظر «السبعة» ٢٢٩، و«الكشف» ٣٨١/١، و«النشر» ٢٤٨/٢.

(٣) ينظر «إبراز الماني» ١٢١.

(٤) ما بين المقوفين تكلمة من ط، سقطت من س، د.

وأما العارض فنحو: ﴿قِيلَ لَهُم﴾ [البقرة: ١١]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] في مذهب المدغم^(١)، وفيه المدّ والتوسط والقصر.

فإن قيل: لِمَ لا تجري الثلاثة في: ﴿أَلَمْ يَأْتِ﴾^(٢) [آل عمران ٢٠١]، مع الإدغام؟ قلت: لأن سكون الميم [هنا]^(٣) من هجاء لازم، فوجب إدغامه في مائله، والسكون في ذلك عارض، وإدغامه غير واجب، فحُيِّلَ على سكون الوقف.

القسم الثالث: الساكن، وهو على قسمين: لازم وعارض:

فاللزام: ما كان في فواتح السور على ثلاثة أحرف^(٤)، أو سطهم^(٥) حرف مدّ ولين نحو: ﴿لَامٍ﴾، ﴿مِيمٍ﴾، ﴿كَافٍ﴾، ﴿صَادٍ﴾، ﴿قَافٍ﴾، ﴿نُونٍ﴾، وما أجرى مجراه نحو: ﴿وَمَخْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة المسكن^(٦).

والعارض: ما سكن في الوقف نحو ما مثلنا به قبل، وفيه المدّ والتوسط والقصر في الوقف لعروضه.

فإن قيل: فهل تجري هذه الثلاثة فيا سكن وقبله أحد حرفي اللين نحو: ﴿الْخَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، ﴿اللَّيْلِ﴾^(٧) [البقرة: ١٦٤]؟

فالجواب: أنها حُمِلَا على حروف المدّ واللين في الثلاثة، إلا أن القصر فيها للمفتحة، والمدّ فيهنّ للضمّة والكسرة، والألف اجتمع فيه المدّ واللين خلاف أختيه، لأنها تارة يكونان حَرَفي مدّ ولين، وتارة حَرَفي لين فقط على^(٨) حسب اختلاف الحركات، والألف على حالة واحدة.

(١) أي بتسكين اللام في ﴿قِيلَ﴾ و﴿يَقُولُ﴾ و﴿قَالَ﴾.

(٢) في ط (ومخوه).

(٣) تكلمة من ط، د. والمراد بـ (سكون الميم) من (لام).

(٤) ينظر «إبراز المعاني» ١٢٢.

(٥) في ط (أو سطها).

(٦) قرأ العشرة إلا نافماً وأبا جعفر «وعياي» يفتح الياء، وقرأ نافع وأبو جعفر بالتسكين.

«السبعة» ٣٤٧، ود الكشف ٤٥٩/١، ود النشر ٣٦٧/٥.

(٧) في ط: (نحو) ﴿الْخَوْفِ﴾ و﴿الْقَوْلِ﴾ و﴿اللَّيْلِ﴾ و﴿الْبَيْتِ﴾.

(٨) (على) ساقطة من ط.

الباب العاشر

في

الوقف والابتداء^(١)

اعلم أن علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف، واختار منه بيان أربعة أقسام: تام مختار، وكافي جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك^(٢). وقد صنف العلماء في ذلك كتباً مدونة^(٣)، وذكروا فيها أصولاً مجملة، وفروعاً من الآي مفصلة، فمنها ما أثروه عن أئمة القراءات في كل عصر، ومنها ما أثروه عن أئمة العربية في كل مصر، ومنها ما استنبطوه وفاق الأثر وخلافه، ومنها ما اقتدوا فيه

(١) ينظر تعريف الوقف والابتداء وأهمية معرفته في: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١٠٨، والقطع والاختلاف للنحاس ٩٤، والبرهان للزركشي ٣٤٢/١، والنشر ٢٢٤/١، ولطائف الإشارات ٢٤٧، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ٨.

(٢) للوقف تقسيمات متعددة عند العلماء، وقد وافق المؤلف هنا أبا عمرو الداني في كتابه «المكتنى» والسغاوي في «جمال القراء». ينظر تقسيمات الباب في المكتنى ٥، و«جمال القراء» ٣٠٢ ب، و«البرهان» ٣٥٠/١، و«النشر» ٢٢٥/١، و«المقصد لتلخيص ما في المرشد» لزكريا الأنصاري ٦، و«منار الهدى» ٩.

(٣) ألف علماء العربية عدداً من الكتب في الوقف والابتداء. ينظر «منار الهدى» ٥. وقد طبع منها كتب ابن الأنباري، والنحاس، وزكريا والأشموني. كما أن في كتب القراءات والتجويد وعلوم القرآن أبواباً للوقف والابتداء. وقد رجعت إلى الكتب المطبوعة، وبعض المخطوطات في هذا الباب، واقتصرت في المباحث على ذكر أسماء مؤلفيها: ابن الأنباري، والنحاس، وزكريا والأشموني، والإشارة إلى كتاب المكتنى المخطوط بالداني، وإلى «جمال القراء» بالسغاوي.

بالأثر فقط، كالوقوف على رؤوس الآي، وهو وقف النبي ﷺ^(١).

وذهب القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -^(٢) إلى أن تقدير الموقوف عليه في القرآن بالتأم والكافي والحسن والقبیح، وتسميته بذلك - بدعة، ومُسَمَّيه ومُتَعَمِّد الوقف عند نحوه مُبْتَدِع، قال: لأن القرآن معجز، وهو كله كالقطعة الواحدة، وبعضه قرآن معجز، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن.

قال المحققون: وليس الأمر كما زعم أبو يوسف، لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء وإنما المعجز الوصف العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله: إن بعضه تام حسن، كما أن كله تام حسن، فيقال له: إذا قال قارئ: (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن؟ فإن قال: نعم. قيل: إنما يحتمل أن يكون أراد القائل^(٣): إذا جاء الشتاء، وكذلك كل ما أفردت من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم والحاز عن غيره واحتاز ظهر ما فيه من الإعجاز.

ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ القوص على درره وفرائده، فإن كان هذا بدعة فتمت البدعة هذه^(٤).

(١) ينظر السخاوي ١٩٩.

(٢) في ط (رحمه الله).

وأبو حنيفة، هو الإمام النعمان بن ثابت، إمام أصحاب الرأي وأحد الأئمة الأربعة. توفي سنة ١٥٠ هـ. ينظر تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ وما بعدها. أما القاضي أبو يوسف فهو بمقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة، توفي سنة ١٨٢ هـ. ينظر تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ وما بعدها.

(٣) في ط (أن يكون القائل أراد).

(٤) الخبر والرد عليه في السخاوي ١٩٩، وينظر «اللطائف» ٢٥٠، والأشموني ٦. وذكر السيوطي في «الإتقان» ٨٧/١: حكى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف القاضي... وابن برهان: هو عبد الواحد بن علي، توفي سنة ٤٥٦ هـ، ينظر «إنباء الرواة» ٢١٣/٢، ولم أقف على أحد من المتقدمين نسب الرأي لأبي يوسف.

واعلم أنه يجب على القارئ أن يصلّ المنعوتَ بنعته^(١)، والفاعل بفعله،
والمؤكد بمؤكد، والبدل بالمبدل منه، والمستثنى بالمستثنى منه^(٢)، والمعطوف
بالمعطوف عليه، والمضاف بالمضاف إليه، والمبتدأ بأخبارها، والأحوال
بأصحابها، والأجوبة بطلابها، والمميزات بميزاتها، وجميع المعمولات بعواملها،
ولا يفصل شيئاً من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها^(٣).

فصل: في الوقف التام

وهو الذي انفصل تماماً بعده لفظاً ومعنى^(٤).

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن اللبان^(٥)، قال: أخبرني الشيخة
الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهية بنت علي بن يحيى بن علي الصعدي^(٦)،
قالت: أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن وثيق^(٧)، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن
زرقون^(٨)، قال: أخبرنا الخولاني^(٩)، قال: أخبرنا أبو عمرو الداني^(١٠)، قال:
أخبرنا أبو الفتح فارس بن أحمد، أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد، قال:

- (١) في ط زيادة (والفعل بفاعله) وليست في س، د.
- (٢) في ط (والمستثنى منه بالمستثنى).
- (٣) ينظر ابن الأثيري ١١٦، والسخاوي ١٩٩ ب.
- (٤) عرفه الداني ٥: الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق شيء بما بعده به،
وذلك عند تمام القصص وانتصائهن، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل. وينظر السخاوي
٢٠٢ ب، ود النشر ٢٢٦/١، وزكريا ٦، والأشوموي ٩.
- (٥) هو أبو المطالي، محمد بن أحمد، ابن اللبان الدمشقي، من شيوخ المؤلف توفي سنة ٧٧٦ هـ، ينظر
«غاية النهاية» ٧٢/٢.
- (٦) ذكرها المؤلف في ترجمة إبراهيم بن وثيق، قال: وحدثت عنه بالإجازة لبعض كتب القراءات
زين الدار الوجيهية بنت علي بن يحيى الاسكندري، «غاية النهاية» ٢٥/١.
- (٧) هو إبراهيم بن محمد، أبو القاسم الأندلسي الأشبيلي، إمام مشهور مجود محقق، توفي سنة
٦٥١ هـ. «غاية النهاية» ٢٤/١.
- (٨) هو محمد بن سعيد، أبو عبد الله الأشبيلي، سنده الأندلس، توفي سنة ٥٨٦ هـ. «غاية
النهاية» ١٤٣/٢.
- (٩) هو أبو عبد الله، أحمد بن محمد، توفي سنة ٥٠٨ هـ. «غاية النهاية» ١٢١/١.
- (١٠) ينظر الداني ٢، والسخاوي ١٩٨.

أخبرني علي بن الحسين القاضي، قال: أخبرني يوسف بن موسى القطّان، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة وسمعت منه، قال: أخبرنا علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة [عن أبيه] (١): (أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده [فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل (٢): استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ، ما لم تُختتم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب) وفي رواية أخرى (ما لم تُختتم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب بمغفرة) (٣). قال أبو عمرو: هذا تعليم الوقف (٤) من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب وتُفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب، وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب وتُفصل مما بعدها إذا كان ذكر الجنة أو الثواب (٥).

واعلم أن هذا القسم من الوقف - وهو التام - لا يوجد (٦) إلا عند تمام القصص وانقضائهن، ويكثر وجوده في الفواصل، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] ثم الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] ثم الابتداء بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا إِسْرَائِيلُ﴾ (٨) [البقرة: ٤٧].

(١) سقط ما بين المعقوفين من النسخ كلها، وهو في الداني والسخاوي ومسنّد أحمد. وأبو بكرة هو النضر بن الحرث، أو ابن سروح، روى عن النبي ﷺ وروى عنه أولاده. «الإصابة» ٥٧١/٣، وعبد الرحمن ابنه أول مولود بالبصرة. «الكاشف» ١٥٨/٢.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من س.

(٣) الحديث في المسند ٤١/٥. وينظر الحديث بروايات أخرى في مسلم ٥٦٢/١، وأبي داود ٧٦/٢، والنسائي ١٥٤/٢.

(٤) هكذا في س، د. وزاد في ط (التام) وعند الداني والسخاوي (هذا تعليم التام).

(٥) قال السخاوي ١٩٨ بعد أن نقل عبارة الداني: «وليس الأمر كما ذكر أبو عمرو بل الحديث يدل على أن القارئ يقف حيث شاء لقوله (كل كاف شاف) ... وإذا للمتنوع تغيير المنى بسبب الوصل.»

(٦) في ط (لا يوجد كثيراً...).

(٧) في ط: (كقوله فأولئك...) وهو تحريف، لأن ما أثبت هي الآية المقصودة هنا.

(٨) التحاسن ١٣٩، والداني ٥، وذكرها والأشموني ٣٩.

وقد يوجد التام قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ هذا آخر قول الظالم، وتام الفاصلة من قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾^(١) [الفرقان: ٢٩].

وقد يوجد التام بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله تعالى: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا • كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩٠، ٩١] آخر الفاصلة ﴿سِتْرًا﴾ والتام ﴿كَذَلِكَ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿وَإِنكُم لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ • وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] آخر الآية ﴿مُصْبِحِينَ﴾ التام ﴿وبالليل﴾ لأنه عطف على المعنى تقديره: مصبحين ومليّلين^(٣). ومثله قوله تعالى: ﴿وَسُرُّرًا عَلَيْهَا يَتَّبِعُونَ • وَزُخْرَفًا﴾^(٤) [الزخرف: ٣٤، ٣٥].

وقد يوجد التام أيضاً في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، كقوله تعالى: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَمَزُورَهُمُ الْوَقْفُ هُنَا، وَيَبْتَدَأُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(٥) [الفتح: ٩]، لأن الضمير في ﴿وَيُؤْمَرُونَ﴾ للنبي ﷺ وفي ﴿يُسَبِّحُوهُ﴾ لله عز وجل، فحصل الفرق بالوقف. وكذا ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ وقف تام ثم يبتدئ بقوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ...﴾ وكذا القطع على ﴿...وَلَا لآبَائِهِمْ﴾ ويبتدئ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾^(٦) وما

(١) ابن الأنباري ٨٠٤، والنحاس ٥٢٠، والداني ٥، وزكريا والأشموني ٢٧٤.

(٢) ابن الأنباري ٧٦٠، والنحاس ٤٤٩، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٢٣٤.

(٣) ابن الأنباري ٨٥٩، والنحاس ٦٠٧، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٣٣٦.

(٤) فآخر الآية ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ والتام ﴿وزخرفاً﴾ ابن الأنباري ٨٨٣، والنحاس ٦٤٨، والداني ٦، وزكريا والأشموني ٣٥٠.

(٥) كتبت الآية في الأصول هكذا بضمير الغائب، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقراءة غيرها ﴿لِيُؤْمِنُوا...﴾ بالخطاب. ينظر «السبعة» ٦٠٣، و«الكشف» ٢٨٠/٢، و«النشر» ٣٧٥/٢، وابن الأنباري ٩٠٠، والنحاس ٦٧٠، وزكريا والأشموني ٣٦٤، وتفسير القرطبي ٢٦٧/١٦، والبحر المحييط ٩١/٨، وفتح القدير ٤٧/٥.

(٦) في ط (وكذلك).

(٧) في ط «كبرت». وتام الآيتين [الكهف: ٤، ٣] ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا. مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾. ينظر ابن الأنباري ٧٥٦، والنحاس ٤٤٣، وزكريا والأشموني ٢٢٩.

أشبه ذلك مما يَمَّ القطعُ عليه عند أهل التأويل.

وقد يكون الوقف تاماً على قراءة، حسنّاً على غيرها، نحو ﴿إلى صراط
المعزى الحميد﴾ هذا تام على قراءة من رفع الجلالة بعده وهو ﴿الله الذي﴾
[إبراهيم ٢٠١] وعلى النعت حسن^(١). وكذا ﴿مُثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ وقف تام
على قراءة من كسر الحاء في ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥]، كافٍ على القراءة
الأخرى^(٢).

وقد يوجد التام على تأويل، وغير تام على تأويل آخر كتقوله: ﴿وما يَعْلَمُ
تأويلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أنَّ ما بعده مستأنف، وإلى هذا
الوقف ذهب نافع، والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وأبو حاتم،
وابن كيسان، وابن إسحق، والطبري، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، وأبو عبيد
القاسم بن سلام، ومحمد بن عيسى الأصبهاني^(٣)، وابن الأنباري، وأبو القاسم
عباس بن الفضل، وهذا ظاهر ما يقتضيه تفسير «مقاتل» وإلى معناه ذهب
مالك بن أنس وغيره، ومعنى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ أي:
يُسَلِّمُونَ وَيُصَدِّقُونَ به في قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وقال عروة بن
الزبير: الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون: آمنا به كل من^(٤)
عند ربنا: وعلى هذا أكثر المفسرين. وقال آخرون: لا يوقف على قوله ﴿إِلَّا

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع لفظ الجلالة على الاستئناف والابتداء، وسائر المشرة
بالخفض على البدل من ﴿المعزى﴾. قال أبو زرعة - «حجة القراءات» ٣٧٦: «ولا يجوز أن
يقال: «نعت للحميد»، وإنَّما هو كقولك: مررت بزيد الطريف، فإن قلت بالطريف زيد،
عاد بدلا ولم يكن نعتاً». ينظر ابن الأنباري ٧٣٩، والنحاس ٤١٤، والسخاوي ٢٠٥،
والبحر المحيط ٤٠٤/٥، وإمام ما من به الرحمن للمكبري ٦٥/٢. والسبعة ٣٦٢، والكشف
٢٥/٢، والنشر ٢٩٨/٢.

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الحاء على الخبر، والباقيون بكسرها على الأمر. ينظر
«السبعة» ١٧٠، و«الكشف» ٢٦٣/١، و«النشر» ٢٢٢/٢، وابن الأنباري ٥٣٢،
والنحاس ١٦٢، وذكركم والأشموني ٤٨.

(٣) في ط: (الأجاني) وصوابه من س، د. وينظر ترجمته في غاية النهاية ٢٢٣/٢.

(٤) هنا انتهى السقط الكبير في النسخة ق.

الله» لأن «والراسخون في العلم» معطوف عليه، وهذا القول اختاره الشيخ أبو عمرو بن الحاجب^(١) وغيره، وعلى قول هؤلاء «المتشابه» يحتمل التأويل وذكر الشيخ أبو عبد الله المديني^(٢) أن أقوال هذه الفرقة تزيد على الثلاثين^(٣).

فصل: في الوقف الكافي

وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجه^(٤).
وبالإسناد إلى الداني^(٥) قال: حدثنا محمد بن خليفة الإمام، قال: حدثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا الفريابي، قال: أخبرنا محمد بن الحسين البلخي، قال: أخبرنا سفيان، عن سليمان - يعني الأعمش - عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود^(٦) قال: (قال لي رسول الله ﷺ: اقرأ عليّ، قلت: اقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري. قال: فافتتحت سورة النساء، فلما بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] قال: فرأيتُه وعيناه تَذْرِفَانِ دموعاً، فقال لي: حسبك)^(٧). قال الداني: فهذا دليل على جواز القطع على الوقف الكافي، لأنَّ

- (١) هو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، النحوي القرطبي، صاحب «الكافية والثافية» توفي سنة ٦٤٦ هـ. ينظر «غاية النهاية» ٥٠٨/١، و«نبية الوعاة» ١٣٤/٢.
- (٢) في ط (المرتضى) وينظر ترجمة أبي عبد الله المديني في «غاية النهاية» ٢٤١/٢.
- (٣) ينظر آراء العلماء في تفسير الآية، وأحكام الوقف عليها في: ابن الأثيري ٥٦٥، والنحاس ٢١٢، والسخاوي ٢٠٥ ب، والطبري ١٢٢/٣، والقرطبي ١٦/٤، والبحر المحيط ٣٨٤/٢.
- (٤) السخاوي ٢٠٣، قال: ويسمى الصالح، والمقوم، والجائز.
- (٥) الداني ٦.
- (٦) في النسخ كلها ورد هكذا (عن إبراهيم بن عبيدة عن ابن مسعود) وهو تحريف صوابه من البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، ففيها (عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود) وعبيدة هو ابن عمرو السلماني، روى عن عمرو بن عثمان، وروى عنه إبراهيم، وهو إبراهيم بن يزيد النخعي، ينظر «المرجح والتعديل» ٩١/٦، ١٤٤/٢.
- (٧) ينظر الحديث في البخاري ١١٣/٦، ١١٤، ومسلم ٥٥١/١، والترمذي ٣٠٤/٤، وأبي داود ٣٢٤/٣.

﴿شهِدَا﴾ ليس من التام، وهو متعلق بما بعده معنى، لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٤٢] فما بعده متعلق بما قبله، والتام ﴿حديثاً﴾^(١). لأنه انقضاء القصة، وهو آخر الآية الثانية، وقد أمر النبي ﷺ أن يقطع عليه دونه، مع تقارب ما بينهما، فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] هذا كلام مفهوم كافٍ، والذي بعده كلام مستقل مستغن عما قبله في اللفظ، وإن اتصل به في المعنى^(٢).

والكافي يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، فمن المقاطع التي بعضها أكفى من بعض قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَاجِلَ يَكْفُرْهُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] القطع على^(٣) ﴿يَكْفُرْهُمْ﴾ كافٍ، و﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ أكفى منه^(٤). وكذا القطع على: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ كافٍ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى منه^(٥).

وقد يكون القطع كافياً على قراءة، ويكون في موضع القطع موصولاً على أخرى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ من قرأ بالرفع قطع على قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ

- (١) تمام الآيتين ﴿فَكَيْفَ﴾ إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً. يومئذ يوذ الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض ولا يكتُمون الله حديثاً﴾ قال النحاس: ٢٥٠: «﴿شهِدَا﴾ قطع كاف غير تام، لأن التقدير: كيف يكون حالهم إذا كان هذا ﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فالتام ﴿ولا يكتُمون الله حديثاً﴾، وقال ابن الأنباري ٥٩٨: «﴿شهِدَا﴾ حسن غير تام، و﴿حديثاً﴾ تام. وينظر الداني ٦.
- (٢) بعده: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾. ينظر ابن الأنباري ٤٩٢، والنحاس ١١٥، وزكريا والأشومني ٣٠.
- (٣) سقط من ط (القطع... وكذا) وهو انتقال نظر.
- (٤) تمام الآية ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَاجِلَ يَكْفُرْهُمْ قُلْ بِشَاءِ أَمْرِكُمْ بِهِ إِيَّاكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ينظر الداني ١٤، وزكريا والأشومني ٤٤.
- (٥) ابن الأنباري ٥٣٢، والنحاس ١٦٣، والداني ٢١، وزكريا والأشومني ٤٩.

لَكُمْ»، ومن جزم لم يقطع^(١). وكذا قوله: «يَسْتَبْشِرُونَ نِعْمَةً مِنْ اللَّهِ وَفَضْلًا» من كسر الهمزة من قوله: «وَلَنْ اللَّهُ» قطع وابتدأ به. ومن فتحها وصلها^(٢). وقد يُوجد الكافي على تأويل، ويكون موضع القطع غير كافٍ على تأويل آخر، كقوله تعالى: «يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ» من جعل «وما أُنْزِلَ» [البقرة: ١٠٢]. نفيًا قطع على «السحر» ومن جعلها بمعنى (الذي) وصل، وبالنفي أقول^(٣). وكقوله: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ» إذا جعلت الهاء للصديق قطع عليها وكان كافياً، وهو قول سعيد بن جبير، قال: لأن النبي ﷺ لم تنزل السكينة معه. ومن جعلها للنبي ﷺ لم يكن الوقف عليه كافياً ووجب الوصل^(٤). ومنه قوله تعالى: «حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ» القطع عليه كافٍ على قول من جعله مُتَّصِلًا بما قبله، وهو خطاب لأهل مكة، ثم ابتداء «بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ» والأوجه الوصل^(٥).

- (١) الآية ٢٧١ سورة البقرة «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤَنِّفُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ». قرأ ابن عامر وحفص - عن عامر - «ويُكَفِّرُ» بالياء والرفع، وأبو عمرو وابن كثير ويعقوب وأبو بكر - عن عامر - بالنون والرفع، وقرأ نافع وحزرة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالنون والجزم. ينظر «السبعة» ١٩١، و«الكشف» ٣١٧/١، و«النشر» ٢٣٦/٢، و«النحاس» ٢٠٠، و«زكريا والأشعري» ٦٥.
- (٢) الآية ١٧١ سورة آل عمران «يَسْتَبْشِرُونَ نِعْمَةً مِنْ اللَّهِ وَفَضْلًا وَأَنْ اللَّهَ لَا يُضِيعَ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ». قرأ الكسائي «وَلَنْ اللَّهُ» مكسورة على الاستئناف والباءون بفتحها عطفاً على «بنعمة». «السبعة» ٢١٩، و«الكشف» ٣٦٤/١، و«النشر» ٢٤٤/٢، و«النحاس» ٢٤٠.
- (٣) قال الله تعالى: «...يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ...» وللطاهر في (ما) قولان: النفي، والموصولية. ينظر ابن الأنباري ٥٢٥، و«النحاس» ١٥٦، والداني ٢٨، والطبري ١٥٥/١، والقرطبي ٥٠/٢، والبحر ٣٢٨/١، وإرشاد القرآن للمكبري ٥٥/١، و«زكريا والأشعري» ٤٥.
- (٤) في الآية ٤٠ سورة التوبة: «...إِذْ هِيَ فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا...» ينظر الطبري ٩٦/١٠، والقرطبي ١٤٨/٨، والبحر ٤٣/٥، وفتح القدير ٣٦٢/٢، و«زكريا والأشعري» ١٦٥.
- (٥) في الآية ١٢٨ سورة التوبة: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ» ينظر ابن الأنباري ٧٠١، و«النحاس» ٣٧١، والداني ٧٣، و«زكريا والأشعري» ١٧٢، والبحر ١١٨/٥.

فصل في الوقف الحسن:

وهو الذي يحسن الوقف عليه، لأنه كلام حسن مفيد، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى^(١).

أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن حسن بن أميلة المزني^(٢)، قال أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد البخاري، قال: أنبأنا أبو حفص عمر بن طبرزد، قال: أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكرخي، قال: أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي الترياق، وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورخي، قالوا: أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي، أنبأنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، عن أبي عيسى الترمذي، أنبأنا علي بن حجر، أنبأنا يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، قالت: (كان النبي ﷺ يقطعُ قراءته، يقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف..)^(٣) قالوا: وهذا دليل على جواز القطع الحسن في الفواصل، لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظاً ومعنى، وهذا القسم يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده إلا في رؤوس الآي، قال: ذلك سنة. وحكى اليزيدي^(٤) عن أبي عمرو بن العلاء أنه

(١) الداني ٨، والسخاوي ٢٠٣.

(٢) المزني أحد شيوخ المؤلف، توفي سنة ٧٧٨ هـ، نقل المؤلف عنه كثيراً عن شيخه ابن البخاري، ينظر ترجمتهما في «غاية النهاية» ١/ ٥٩٠، ٥٢٠.

(٣) الحديث في سنن أبي داود ٣٧/٤، وسنن الترمذي ٢٥٧/٤، وزاد (وكان يقرأ: ﴿بِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾. قال الترمذي عن الحديث: غريب، لأن إسناده غير متصل واعتراض الترمذي عليه لرواية «ملك».

وقد نقل القسطلاني الحديث في «اللطائف» ٢٥٣، ونقل تعليق الترمذي عليه، واعتراض الترياق، وأنها رواية لا يرتضيها أهل البلاغة، وتحالف فصاحة النبي ﷺ في الوقف والابتداء...

(٤) هو يحيى بن المبارك بن المنيرة، نحوي مقرأ ثقة كبير، أخذ القراءة عن أبي عمرو وحزة، توفي سنة ٣٠٢ هـ، ينظر «غاية النهاية» ٢/ ٣٧٥.

كان يسكت على رؤوس الآي ويقول: إِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ^(١).

مثال الحسن إذا لم يكن رأس آية: ﴿الحمدُ لله﴾ هذا كلام حسن مفيد، وقوله بعد ذلك^(٢) ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ غير مستغن عن الأوَّل^(٣).

وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تاماً على معنى، وكافياً على غيره، وحسناً على غيرها، كقوله تعالى: ﴿.. هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يجوز أن يكون تاماً إذا كان ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ويجوز أن يكون كافياً إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ على معنى ﴿هُمْ الَّذِينَ﴾ أو منصوباً بتقدير: (أعني الذين) ويجوز أن يكون حسناً إذا جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ نعتاً لـ (المتقين)^(٤).

فصل في الوقف القبيح:

وهو الذي لا يجوز تعمّد الوقف عليه إذا غيّر المعنى أو نقصه^(٥)، كقوله (باسم) هذا لا يفيد معنى، وقوله (فويل للمصلين)^(٦)، (إن الله لا يهدي)^(٧)،

(١) الداني ٨، والسخاوي ٢٠٣.

(٢) (بعد ذلك) سقط من ط..

(٣) الداني ٧. قال ابن الأنباري ٤٧٤: «الوقف على ﴿الحمدُ لله﴾ حسن وليس بتام»، وينظر النحاس ١٠٨.

(٤) قال تعالى في الآيات ١-٥ سورة البقرة: ﴿أَلَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ. أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ينظر في إعراب الآيات والوقف عليها: مشكل إعراب القرآن ١٧/١-١٩، وإعراب القرآن للمكبري ١٠/١-١٤، وابن الأنباري ٤٩٠، والنحاس ١١٣، والداني ١٤، والسخاوي ٢٠٣.

(٥) قال السخاوي ٢٠٢ ب: وهو الذي لا يفهم منه كلام، أو يفهم منه غير المراد. وينظر الداني ١٤.

(٦) قال تعالى في الآيتين ٤، ٥ سورة الماعون: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ قال الأشوسي ٤٣٥: «والوقف على ﴿الْمُصَلِّينَ﴾ قبيح، فإنه يوهم غير ما أراد الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفرقة الطائع والماسي، والحال أنه لطائفة موصوفة مذكورين بعده».

(٧) في الآية ٥١ سورة المائدة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي) ^(١)، (إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ) ^(٢) و (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى) ^(٣) و (مَا مِنْ إِلَهٍ) ^(٤) [وَلَا إِلَهَ] ^(٥) وَأَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ) ^(٦) ونحو ذلك. فيجب أن يحذر منه. وكذلك عند انقطاع النَّفْسِ على ما لا يوقف عليه إذا رجع إلى ما قبله، فإن كان بشعاً لا يبدأ به، مثل الوقف عند انقطاع النفس على ﴿عزير بن﴾ فلا يبدأ بـ (عزير) ولا بـ (ابن)، بل يبدأ بـ ﴿وقالت اليهود..﴾ ^(٧) فقس على هذه الأمثلة ما شاكلها.

أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة، قال: أنبأنا ابن البخاري، قال: أنبأنا ابن طبرزد قال: أنبأنا أبو الوليد إبراهيم بن محمد الكرخي، أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي ^(٨)، أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، قال: أنبأنا مسدد، قال: أنبأنا يحيى بن سفيان بن سعيد، قال: أخبرني عبد العزيز

-
- (١) في الآية ٢٦ سورة البقرة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمَوْضِعٍ مَّا فَوَقَّعَهَا...﴾.
 - (٢) في الآية ١١ سورة النساء: ﴿وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّبْحُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ...﴾.
 - (٣) في الآية ٣٦ سورة الأنعام: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْتَغِيهِمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾.
 - (٤) في الآية ٦٢ سورة آل عمران: ﴿إِنْ هَذَا تَكْوِينُ الْقَصَصِ الْحَقِّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَكَبُورُ الْعَرْشِ الْحَكِيمِ﴾.
 - (٥) في الآية ١٦٣ سورة البقرة: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وما بين المعرفين ساقط من س.
 - (٦) في الآيتين ٦، ٧ سورة غافر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ. الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾.
 - (٧) في الآية ٣٠ سورة التوبة: ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله...﴾.
 - (٨) في ط (أبو بكر بن علي أحمد) وما أثبت من س، د وهو الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، صاحب «تاريخ بغداد» وفيرته توفي سنة ٤٦٣ هـ. ينظر «طبقات الحفاظ» ٤٣٤.

ابن ربيع، عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم^(١)، قال: (جاء رجلان إلى النبي ﷺ، فتشهد أحدهما فقال: مَنْ يُطِيع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها، ووقف، فقال رسول الله ﷺ: قُمْ أَوْ اذْهَب، بِئْسَ الخطيب^(٢)) قالوا: وهذا دليل على أنه لا يجوز القطع على القبيح، لأن النبي ﷺ أقامه لما وقف على المستبشع، لأنه جمع بين حالي^(٣) من أطاع الله ورسوله ومن عصى، والأولى أن يَقِفَ على (رشد) ثم يقول: (ومن يعصها فقد غوى)^(٤). قلت: وقد بينت معنى هذا الحديث وكيف روي في كتابي المسمى بـ «التوجيهات في أصول الفراءات»، فأغنى عن إعادته هنا، فاطلبه تجده.

القول في «كَلَّا»^(٥)

وهي ثلاثة وثلاثون موضعاً في خمس عشرة سورة^(٦)، لم تقع في سورة إلا

(١) في ط (... أخبرني عبد العزيز بن وكيع عن تميم الطائي عن محمد بن غانم عن عدي بن حاتم) وما أثبت الصواب من النسخ الأخرى، وسلم وأبي داود والنسائي.

(٢) في ط (بئس الخطيب أنت).

(٣) في ط، ق (حال) وما أثبت من س، د.

(٤) روي الحديث بروايات عدة، واختلف العلماء في سر قول الرسول ﷺ: (قم أو اذهب)، فمنهم من يرى أن ذلك راجع لقول الخطيب (ومن يعصها) وأن عليه أن يقول (ومن يعص الله ورسوله)، ومنهم من يرى أنه كان عليه أن يقف على (رشد) ثم يقول (ومن يعصها). ينظر صحيح مسلم ٥٩٤/٢، وسنن أبي داود ٣٩٥/٤، والنسائي ٩٠/٦- وينظر شرح السيوطي للحدث في النسائي، و«جامع الأصول» ٧٣٩/١١، والتهذيب ٨٨، و«اللطائف» ٢٥٥.

(٥) لأحمد بن فارس «مقالة» في «كَلَّا» ولأبي جعفر أحمد بن رستم الطبري رسالة في «كَلَّا» أيضاً طُبِعَتَا بالمكتبة الدولية في الرياض ١٤٠٢ هـ، وآلف مكِّي كتاباً في «شرح كَلَّا وبلى ونعم» والوقف على كل واحدة منهن في القرآن طبع بدمشق- دار المأمون ١٣٩٨ هـ، وكلها بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات. وقد أشار الداني مرات في كتابه «المكتفى» إلى أن له كتاباً في الوقف على «كَلَّا وبلى» ويبدو أن ابن الجزري أفاد منه، ولم أقف عليه. وقد أفتت من الرسائل المطبوعة في «كَلَّا»، إضافة إلى كتب اتوقف والابتداء، واقتصرت في الحواشي على ذكر أسماء المؤلفين.

وينظر في «كَلَّا»: ابن الأنباري ٤٢١، والتهذيب ٤٥٨، والسخاوي ٢١٣، وزكريا والأشوموني ٢٢، واللطائف ٢٥٩، والفتي ٢٠٦.

(٦) في الأصول كلها (خمس عشرة سورة) وقد صوته.

وهي مكّية^(١)، وقد اختلف في الوقف عليها والابتداء بها، وذلك مبني على اعتقاد أهل العربية:

فذهب قوم إلى أنها ردّ ليا قبلها وردع له وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وأحمد بن يحيى^(٢).

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «حقاً» وعلى هذا المذهب تكون اسماً لأنها بمعنى المصدر، والتقدير: أحقّ ذلك حقاً، وهذا مذهب الكسائي وغيره^(٣)، قال ابن الأنباري: قال المفسرون: معناها: «حقاً» وقال الزجاج: «حقاً» تأكيد، والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام.

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «ألا» التي لاستفتاح الكلام، وهذا مذهب أبي حاتم وغيره^(٤).

وقال الفراء: كلا بمنزلة سوف، لأنها صلة، وهي حرف رد، فكأنها «نعم ولا» في الاكتفاء. قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا وربّ الكعبة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقُرْ﴾ [المذثر: ٣٢] فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ قبّيح، لأنها صلة لليمين، وتابع الفراء محمد بن سعدان الضريّر، وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي^(٥).

(١) ينظر ابن رستم ٢٤، ومكي ٢٧، والسخاوي ٢١٣.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢، وابن الأنباري ٤٢٢، وابن رستم ١٥، وابن فارس ٣٦، ومكي ٢٧، والسخاوي ٢١٣ ب، والمغني ٢٠٦.

(٣) ابن الأنباري ٤٢٦، وابن رستم ١٥، وابن فارس ٣٦، والسخاوي ٢١٣ ب، والمغني ٢٠٦.

(٤) ذكر ابن الأنباري ٤٢٢ أن أبا حاتم يرى أنها تجمي في مواضع بمعنى (لا يكون ذلك)، وتجمي بمعنى (ألا) التي للتنبيه. وينظر ابن رستم ١٦، وابن فارس ٣٧، ومكي ٢٥، والنحاس ٧٦٨، والسخاوي ٢١٣ ب، والمغني ٢٠٦، وقد رجّح ابن هشام قول أبي حاتم: إنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

(٥) النصّ في ابن الأنباري ٤٢١، وفيه: «وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول مثل قول الفراء» ولم يذكر اليزيدي. وابن سعدان توفي سنة ٢٣١ هـ، ينظر «غاية النهاية» ١٤٣/٢. واليزيدي هو عبد الله بن يحيى المبارك، أخذ عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء. ينظر «غاية النهاية» ٤٦٣/١.

وقال أحمد بن يحيى - فيما ذكره مكى^(١): إن أصل «كَلَّا» «دَلَا» التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه، فجعلتا كلمة واحدة وشدّدت اللام لتخرج الكاف عن معنى التشبيه، فهي عنده ردّ لما قبلها^(٢).

ثم إن علونا اختلفوا في الوقف عليها: فكان بعضهم يميز الوقف عليها مطلقاً، وبه قرأت على شيخنا أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السّار^(٣)؛ ومنهم من منع الوقف عليها مطلقاً، وهو اختيار شيخنا سيف الدين ابن الجندي، ومنهم من فصل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكي وعثمان بن سعيد [وغيرها]^(٤)، وبه قرأت على شيوخي.

فمن وقف عليها كانت عنده بمعنى الردع والزجر أي، ليس الأمر كذلك، فهو ردّ للأول، وأنشدوا على ذلك قول «المعجّاج» استشهاداً:

قَدْ طَلَبْتُ شَيْبَانَ أَنْ تَنْسَأَكُمُ
كَلَّا، وَلَكِنَّا تَصْطَفِيْنَ مَا نَبِيْ

هكذا أنشده أبو عمرو الداني في كتابه «الاكتفاء في الوقف والابتداء»، والذي رأيته أنا في أراجيز المعجّاج:

صَدَدْتُ بَنُو شَيْبَانَ أَنْ يُصَادِمُوا
مُقَاصِباً، وَحَادَتِ اللَّهَازِمُ
وَأَسْتَسَلَمُوا كُرْهَآ وَلَمْ يُسَالِمُوا

(١) في ط (فيما ذكره من مكى) وهو تحريف واضح.

(٢) مكى ٢٢. وقد نقل ابن فارس الرأي، ثم قال ٣٩: «هذا كلام مدخول من جهتين: (إحداها): أنه غير محفوظ عن القدماء من أهل العلم بالعربية. والثانية: أنه مما لا يتأيد بدليل، والأمر بين (كَلَّا) مشددة، وبين (كَلَا) غفقة متباين جداً».

(٣) هو أحد شيوخ المؤلف، إمام مقرر، محقق، توفي سنة ٧٨٢ هـ، وولي المؤلف المشيخة بعده. ينظر «غاية النهاية» ٤٨٢/١.

(٤) في س، ط، د (وغيرهم) وما أثبت من ق.

وَمَالَهُمْ مِنَّا أَسَادٍ دَاهِمٌ
كَالْبَحْرِ لَا يَفْقِمُ فِيهِ عَاسِمٌ
دُونَ بَنِي قَيْسٍ وَفِيهِمْ عَاصِمٌ
كَلًّا، وَلَمَّا يَصْطَفِقْ مَاتَمٌ^(١)

والمعنى: لا يكون الأمر على ما ظنّوا من صدهم أن يصادموا مقاسماً،
وليس كما ظنوا حتى يصطفق الماتم، والماتم: النساء المجتمعات في خير أو شر.

(١) وقع في هذا الجزء من الكتاب خلط غير قليل: ففي ط ورد البيتان الأولان فقط وانتقل بعد ذلك إلى (والمعنى لا يكون...)، ثم كتب في حاشية الصفحة ٦٤ ثلاثة أبيات (صحت... مقاسماً... واستلموا...)، منقولة عن هامش الأصل الذي طبع عنه الكتاب، ثم جاء في حاشية ٦٥ تعليقاً على بيت الأعشى الآتي: (كذا أنشده أبو عمرو... المعاج) ويتضح من هذا أن هناك سقطاً في المخطوطة التي اعتمد عليها الطابع، وكتب هذا السقط على جانب الصفحة، فلم يدرك أنه من أصل الكتاب، ونقله حاشية مفرقة في صفتين. أما النسخة د فقد سقط منها البيتان (واستلموا... ومالهم...)، كما اختلف رواية بعض الألفاظ بين النسخ، وقد أثبتت أقربها إلى الصحة. وكتاب «الاكتفاء» الذي ذكره المؤلف لم أرجع إليه، ولم ترد الأبيات في كتاب أبي عمرو: المكتنى، وورد في كتاب ابن رستم ١٦، وابن الأنباري ٤٢٣، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٠، واللسان - كلا، للمعاج:

فقد طلبت شيبان أن تصاكموا
كلا، ولمسا تصطفق مآتم

ولم ترد الأبيات في ديوان المعاج الذي حققه الدكتور عزة حسن، ولكنها وردت في مجموع
أشعار العرب ٨٨/٢ شعر المعاج، وفيه:

صافي الرماقي منهب موائم
وفي الدهاس يضبر متائم
ترنّس عن أرساغه الجرأيم
فقد طلبت شيبان أن تسلموا
كلا، ولما يصطفق مآتم
استلموا كرهساً ولم يالموا.
وهالهم منك أهاد داهم
كالبحر لا يميم فيسه عاصم

وعصم يسم: طمع.

وَمَنْ مَنَعَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا، واختار الابتداء بها مطلقاً كانت عنده بمعنى «ألا» التي للتنبيه، يفتح بها الكلام كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَمُنُّونَ بِصُورِهِمْ لَيْسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَخْفُونَ﴾^(١) [هود: ٥]، وأنشدا على ذلك قول الأعشى ابن قيس استهاداً:

كَلَّا زَعَمْتُمْ بَأْنَا لَا نَقَاتِلُكُمْ إِنَّا لَأِثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قَتْلُ^(٢)

واحتجوا أيضاً بقول العرب: (كَلَّا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْعِمَرَ لَا يُقَاتِلُ)^(٣)، وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري: وهذا غلط منه، وإنما معنى ذلك، ليس الأمر كذلك^(٤). قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر.

ومن قَصَلْ كانت عنده في مكان بمعنى «ألا»، وفي مكان بمعنى «حقاً» وفي مكان للرد والزجر^(٥)، وسأبين ذلك موضعاً موضعاً إن شاء الله: فأول ما وقع من ذلك موضعان في سورة «مريم» عليها السلام [٧٨، ٧٩]

(١) في ط، ق، د كتبت الآية دون «ليستخفوا منه» وكأنه ورد الاستشهاد بـ«ألا» مرتين في موضعين منفصلين، وما أثبت من س، وابن الأنباري ٤٢٣ الذي نقل عنه النص.

(٢) ابن رستم ١٧، وابن الأنباري ٤٢٤، وديوان الأعشى ٦١، وقبله: إِنَّمَا نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى نَقْتُلَهُمْ عِنْدَ اللَّقَاءِ، وَهُمْ جَسَّارُوا وَهُمْ جَبَلُوا

(٣) في «مجمع الأمثال» ١٤٢/٢، و«المستقصى» ٢٣٠/٢ (كلا، زعمت العير لا تقاتل)، بضرب لمن آمن أن يكون عنده شيء، ثم ظهر منه غير ما ظن به، وهو عند ابن الأنباري ٤٢٤ (كلا، زعمت أن العير لا تقاتل).

(٤) قال ابن الأنباري: «وهذا غلط منه، معنى (كلا) في المثل والبيت: لا، ليس الأمر على ما يقولون».

(٥) قال مكِّي ٢٦: «قد حصل لـ(كلا) ثلاثة معان: النفي في الوقف عليها، و«حقاً»، و«ألا» في الابتداء بها. وقد مجتمع جواز المعنيين فيها في الابتداء، أعني «حقاً» و«ألا»، وقد ينفرد أحدهما بها».

وقال ابن فارس ٣٧: «وأقرب ما يقال في ذلك أن (كلا) تنوع في تصرف الكلام على أربعة أوجه: أولها الرد، والثاني: الردع، والثالث: صلة اليمين واقتراح الكلام بها كـ«ألا». والوجه الرابع: التحقيق لما بعده من الأخبار».

﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا • كَلَّا﴾^(١)، ﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا • كَلَّا﴾^(٢) [٨١، ٨٢] قال الداني: الوقف عليها تامٌ عند القراء وقال بعضهم: كافٍ، لأنها بمعنى: ليس الأمر كذلك، فهو ردٌ للكلام المتقدم قبلها. وقد يُبتدأ بها على قول من قال: إنها بمعنى «حقاً»، و«ألاً»^(٣).

وفي سورة «المؤمنون» [١٠٠] ﴿فَيَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾^(٤) الوقف عليها تام، وقيل: كافٍ، ويبتدأ بها بمعنى «ألاً»، وأما من قال: إنها بمعنى «حقاً» فقد أجازها بعض المفسرين، وهو وهم، لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لفتحت (أنها) بعدها، وكذا كل ما يقال فيها إنها بمعنى «حقاً»، فإنها تفتح بعد «حقاً» وبعد ما هو معناها، وأنشدوا:

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ قَرِيبُ^(٥)
قال سيبويه: إذا قلت: أما إنك منطلق، إذا جعلت: «أما» بمعنى «حقاً» فتحت (أن)، وإن جعلتها بمعنى «ألاً» كسرت^(٦).

(١) تمامها: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا. كَلَّا سَكَتَبُ مَا يَقُولُ وَنُدُّهُ مِنَ الْعَذَابِ مَذَاكِبُ﴾.

(٢) تمامها: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا. كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِمِبَادِينِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِيقًا﴾.

(٣) ابن رستم ٢٥، ٢٦، وابن فارس ٤١، ومكي ٢٨، قال الداني في «المكتنى» ٩٦: (كلاً) تام، والمعنى: لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهداً. ومثله ﴿عِزًّا كَلَّا﴾، أي: لا يكون ذلك، ويجوز الابتداء بـ(كلاً) في الموضعين بتقدير «ألاً» وهو قول أبي حاتم، أو بتقدير «حقاً» وهو قول المفسرين، وقد شرحنا ذلك شرحاً كافياً في الكتاب الذي أفردناه للوقف على (كلاً) وبلى، فأغنى ذلك من إعادتها.

(٤) تام الآية ﴿لِئَلَّا أَعْمَلَ صَالِحًا فَيَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ إنها كلمة هو قائلها... ينظر ابن رستم ٢٦، وابن فارس ٤٢، ومكي ٣٠، والسكاوي ٢١٣ ب.

(٥) البيت من الشاهد النحوية، وقد نسه سيبويه في الكتاب ١/٤٦٨ للمفضل النكري، وصدره في مغني اللبيب ٥٦، وأورده السيوطي في شرح شواهد المغني ١/١٧٠، من قصيدة للمفضل النكري، من عبد القيس، وهو في شرح كلا لمكي ٣١، واللسان - فرق.

(٦) في الكتاب ١/٤٧٠: ووسأنته [أي الخليل] عن: شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، وَعَزَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، فقال: هذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب، كما تقول: أَمَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، بمنزلة حقاً أنك ذاهب..

وهكذا الكلام في الثاني من «الشعراء» وموضعي^(١) «المعارج»، والأولان في «المدثر»^(٢)، والأول في «عبس»، والأول والثالث والرابع في «الطوفين»^(٣)، والأول في «العلق»، لأن «إن» مكسورة في كل هذه المواضع بعد (كلا)، فلا تكون بمعنى «حقاً»، ويتبدأ بـ (كلا) فيهن بمعنى «ألا»^(٤).

وفي «الشعراء» موضعان: ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُون﴾ قال كلاً [١٥، ١٤] الوقف عليها على^(٥) مذهب الخليل وموافقيه ظاهر قوي، وعلى ذلك جماعة من القراء، منهم نافع ونصير^(٦)، أي: ليس الأمر كذلك، لا يصلون إلى قتلك فهو رد لقول «موسى» عليه السلام: ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُون﴾ ولا يتبدأ بـ ﴿كلاً﴾ في هذه المواضع لأنها محكية في قول سابق من الله عز وجل لموسى، ولكن يجوز الوقف على ﴿يَقْتُلُون﴾ ويتبدأ ﴿قال كلاً﴾ على معنى «ألا» أو «حقاً»^(٧).

﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ قال كلاً^(٨) [٦٢، ٦١] الوقف على ﴿كلاً﴾ وهو حكاية عن قول «موسى» لبي إسرائيل، أي: ليس الأمر كما تظنون من إدراككم. ويجوز أن يتبدأ بـ ﴿قَالَ كلاً﴾ على معنى (ألا) فقط^(٩). قال الداني: ولا يجوز أن يوقف على ﴿قال﴾ ولا يتبدأ بـ

(١) في ط (وموصف).

(٢) هذا حسب الترتيب الذي سيذكر فيه المؤلف الآيات - قيا بعد- وليس على ترتيبها في السورة.

(٣) ينظر السخاوي ٢١٤، وستأتي هذه الآيات.

(٤) سقطت (على) من ط.

(٥) هو نصير بن يوسف البندادي، من أصحاب الكسائي، إمام ثقة، توفي سنة ٢٤٠ هـ. «غاية النهاية» ٣٤٠/٢.

(٦) في ط (على نبينا وعليه السلام).

(٧) ينظر مكى ٣٢، وابن فارس ٤٣، والنحاس ٥٢٨، والسخاوي ٢١٤.

(٨) تماماً: ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَفْنِي﴾.

(٩) لوقوع (إن) للمكسورة بعدها، ولا تكسر بعد (حقاً).

﴿كَلَّا﴾ وهذا ظاهر^(١). وفي «سبأ» موضع: ﴿شركاء كَلَّا﴾^(٢) «٢٧» الوقف عليها مثل ما تقدم، والابتداء بها جائز^(٣).

وفي «المعارج» موضحان: ﴿يُنْجِيهِ • كَلَّا﴾^(٤) [١٥، ١٤] و﴿جَنَّةَ نَعِيمٍ، كَلَّا﴾^(٥) «٣٨، ٣٩» الوقف عليها كما تقدم والابتداء بها جائز^(٦).

وفي، «المدثر» أربعة مواضع^(٧): ﴿أَنْ أَزِيدَ • كَلَّا﴾^(٨) [١٥، ١٦]، ﴿صُحُفًا مَّنشُورَةً • كَلَّا﴾^(٩) [٥٣، ٥٢]، الوقف عليها كما تقدم، والابتداء بها حسن^(١٠). ﴿ذِكْرَى لِلْبَشَرِ • كَلَّا﴾^(١١) [٣٢، ٣١] لا يحسن الوقف عليها لأنها صلة لليمين، والابتداء بها حسن بالمعنيين^(١٢). ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ • كَلَّا﴾^(١٣) [٥٣، ٥٤] لا يوقف عليها ويبتدأ بها^(١٤).

وفي «القيامة» ثلاثة مواضع: ﴿أَتَيْنَ الْمَفَرَّ • كَلَّا﴾^(١٥) [١١، ١٠]،

(١) ينظر ابن رستم ٢٦، والنحاس ٥٣٠، وابن فارس ٤٣، ومكي ٣٤، والسخاوي ٢١٤.

(٢) قام الآية: ﴿قُلْ أَرُونِي الذِّنِّينَ الْحَقِّقَ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٣) على معنى «حقاً» أو «ألا»، واختار مكي ٣٥ الوقف. ينظر ابن رستم ٢٦، والنحاس ٥٨٤، وابن فارس ٤٣، والسخاوي ٢١٤.

(٤) قام الآيتين: ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ يُنْجِيهِ. كَلَّا إِنَّا لَطَفُ﴾.

(٥) قام الآيتين: ﴿أَنبِطْعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ. كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا لَا يَمْلِكُونَ﴾.

(٦) على معنى «ألا» فقط. ينظر ابن رستم ٢٧، والنحاس ٧٤١، ٧٤٢، وابن فارس ١٤٥ ومكي ٣٦، والسخاوي ٢١٤.

(٧) لم يلتزم المؤلف بترتيب الآيات في السورة.

(٨) قام الآيتين: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ. كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيداً﴾.

(٩) قام الآيتين: ﴿بَلْ يَرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مَّنشُورَةً. كَلَّا بَلْ لَا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾.

(١٠) ينظر ابن رستم ٢٧، وابن فارس ٤٦، ٤٨، والنحاس ٧٥٠، ٧٥١، ومكي ٣٨، ٤١.

(١١) قام الآيتين: ﴿... وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ. كَلَّا وَالنَّعِيمِ﴾.

(١٢) ينظر ابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٥٠، ومكي ٣٩، والسخاوي ٢١٤ ب.

(١٣) قام الآيتين: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ، كَلَّا إِنَّا نَذْكُرُ﴾.

(١٤) قال مكي ٤١: (الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يجوز، لأنك كنت تنفي بها ما حكي الله عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة... ويجوز الابتداء بها على معنى «ألا»، وينظر النحاس ٧٥٠.

(١٥) لم يلتزم المؤلف بالترتيب حسب السورة.

(١٦) تمامها: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ. كَلَّا لَا وَوَرَّ﴾.

﴿فَاقِرَةٌ • كَلَا﴾^(١) [٢٦، ٢٥]. ﴿بَيَانَهُ • كَلَا﴾^(٢) [٢٠، ١٩] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن على المعنيين^(٣).

وفي «النبأ» موضعان: ﴿هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ • كَلَا﴾ [٤، ٣]، ﴿ثُمَّ كَلَا﴾^(٤) [٥] لا يوقف عليها ويبتدأ بها^(٥).

وفي «عيس» موضعان ﴿تَلَى • كَلَا﴾^(٦) [١١، ١٠] الوقف عليها كاف، وهو ردّ وزجر لما قبله، ويبدأ بها بمعنى «ألا»^(٧)، ﴿أَنْشَرَهُ • كَلَا﴾^(٨) [٢٢، ٢٣] لا يوقف عليها، والابتداء بها جائز^(٩).

وفي «الانفطار» موضع: ﴿رَكِبَكَ • كَلَا﴾^(١٠) [٩، ٨] لا يوقف عليها، ويبتدأ بها^(١١).

(١) تامها: ﴿نَظُنُّ أَنْ يَنْدُلَ بِهَا فَاقِرَةٌ. كَلَّا إِذَا بَلَغْتَ التَّرَاقِي﴾.

(٢) تامها: ﴿حَاجَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ. كَلَّا بَلْ تُحَيِّبُونَ الْعَاجِلِينَ﴾.

(٣) ينظر: ابن رستم ٢٨، وابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٥١، ومكي ٤٣-٤٦، والسخاوي ٢١٥.

(٤) قام الآيات: «الذي هم فيه مختلفون. كَلَّا سِيعِلُونَ. ثُمَّ كَلَّا سِيعِلُونَ».

(٥) قال مكي ٤٧: «الوقف على ﴿كَلَا﴾ [الأولى] لا يحسن، لأنك كنت تنفي ما حكى الله لنا من اختلافهم في «النبأ العظيم»... والابتداء به ﴿كَلَا﴾ حسن على معنى «ألا سِيعِلُونَ»، أو على معنى «حقاً سِيعِلُونَ...» وفي ص: ٤٩ «الوقف على ﴿كَلَا﴾ [الثانية] لا يجوز لأنك كنت تنفي ما مضى من التهديد والوعيد، وتنفي وقوع العلم منهم، وذلك كفر... ولا يحسن أيضاً الابتداء بها، لأن قبلها حرف عطف، ولا يوقف على حرف العطف دون المعطوف». وينظر النحاس ٧٥٦، والسخاوي ٢١٥.

(٦) قام الآيتين: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَى. كَلَّا إِنْهَا تَذَكُّرَةٌ﴾.

(٧) ينظر ابن رستم ٢٨، وابن فارس ٤٨، والنحاس ٧٦٣، ومكي ٥٠، والسخاوي ٢١٥.

(٨) قام الآيتين: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ. كَلَّا لَمْ يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾.

(٩) قال مكي ٥٢: «الوقف على ﴿كَلَا﴾ لا يجوز، لأنك لو وقفت عليها لكانت تنفي البعث، والابتداء بها حسن على معنى، «ألا» وعلى معنى «حقاً». ينظر ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٨.

(١٠) قام الآيتين: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ. كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالْبَلَدِينَ﴾.

(١١) ابن رستم ٣٩، وابن فارس ٤٨، والنحاس ٧٦٦، ومكي ٥٢، والسخاوي ٢١٥.

وفي «المُطَفِّين» أربعة مواضع: ^(١) ﴿لَرَبِّ الْعَالَمِينَ • كَلَّا﴾ ^(٢) [٦، ٧]،
 ﴿تَكْذِبُونَ • كَلَّا﴾ ^(٣) [١٨، ١٧]، ﴿يَكْسِبُونَ • كَلَّا﴾ ^(٤) [١٥، ١٤]، لا يوقف عليهن
 ويبتدأ بهن ^(٥)، ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ • كَلَّا﴾ ^(٦) [١٣، ١٤]، الوقف عليها كافٍ،
 لأنها رَدٌّ لما قبلها، ويبتدأ بها ^(٧).

وفي «الفجر» موضعان: ﴿أَهَانَن • كَلَّا﴾ ^(٨) [١٦، ١٧] و﴿جَاءَ • كَلَّا﴾ ^(٩)
 [٢١، ٢٠]، الوقف عليها كافٍ، والابتداء بها حسن ^(١٠).

وفي «العلق» ثلاثة مواضع: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ • كَلَّا﴾ ^(١١) [٥، ٦]، ﴿بَرَى • كَلَّا﴾ ^(١٢) [١٥، ١٤]، ﴿الزَّانِيَةَ • كَلَّا﴾ ^(١٣) [١٨، ١٩]، لا يوقف عليهن،
 ويبتدأ بهن بمعنى «ألا» و«حقاً»، إلا الأول فبالأول فقط ^(١٤).

وفي «التكاثر» ثلاثة مواضع: ﴿الْمَقَابِرَ • كَلَّا﴾ [٢، ٣]، «تعلمون» ثم

- (١) لم يلزم المؤلف فيها الترتيب.
- (٢) تمامها: «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينَ».
- (٣) تمامها: «ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ. كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ».
- (٤) تمامها: «كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ. كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ».
- (٥) يكون الابتداء بهن على معنى «ألا» فقط. ينظر ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٩، والنحاس ٧٦٨، ومكي ٥٣-٥٨، والسخاوي ٢١٥ ب.
- (٦) تمامها: «وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. كَلَّا بَلْ رَانَ...».
- (٧) ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٦، ومكي ٥٥، والسخاوي ٢١٥ ب.
- (٨) تمام الآيتين: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ. كَلَّا بَلْ لَا تُكْرَمُونَ الْبَيْتِ».
- (٩) تمام الآيتين: «وَتُحْمَبُونَ اللَّامَةَ حَبًّا جَاءَ. كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا».
- (١٠) ينظر النحاس ٧٧٦، ومكي ٥٨، ٥٩.
- (١١) تمام الآيتين: «عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ طَافٍ».
- (١٢) تمام الآيتين: «أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى. كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنَّ بِالنَّاصِيَةِ».
- (١٣) تمام الآيتين: «سَنَدْعُ الزَّانِيَةَ. كَلَّا لَا تَطْمِئِنُّ وَاشْجُدْ وَاقْتَرِبْ».
- (١٤) لأن بحد «كَلَّا» فيه «إِنَّ» المكسورة فلا يكون بمعنى «حقاً». ينظر ابن رستم ٢٩، وابن فارس ٤٩، والنحاس ٧٨١، ومكي ٦٠-٦٣.

كَلَا ﴿٣، ٤﴾، ﴿تَمْلُون • كَلَا﴾ [٤، ٥] لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن^(١).
وفي «المُعْزَة»: ﴿أَخْلَدَه • كَلَا﴾^(٢) [٤، ٣]، الوقف عليها تام، وقيل:
كاف، لأن معناه: ليس الأمر كذلك، فهو ردّ، أي: لم يُخْلَد ماله، ويبتدأ بها
على المعنيين^(٣).
والله أعلم^(٤).

القول في «بلى»

قال الكوفيون: أصل (بلى): «بل»، وزيدت عليها الألف دلالة على أن
السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها، كما تعطف (بل)
قبل داله على ردّ الجحد^(٥)، والألف المزيّدة التي تكتب ياء دالة على الإيجاب
لما بعدها، وهي ألف تأنيث، ولذلك أمالتها العرب والقراء، كما أمالوا ألف
سكري، وذكرى^(٦).

- (١) تمام الآيات ١ - ٥ «إِنَّمَا تَمْلُونُ التَّكَاثُرَ. حَتَّى زُرْتُمُ الْمَنَاقِبَ. كَلَّا سَوْفَ تَمْلُونُ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَمْلُونُ. كَلَّا لَوْ تَمْلُونُ عَلِيمَ الْيَقِينِ» ينظر ابن رستم ٣٠، وابن فارس ٥٠، والنحاس ٧٨٣، ومكي ٦٣-٦٦.
 - (٢) تمام الآية: «يُخَسِّبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ. كَلَّا لَيُنْبِتَنَّ فِي الْخُطْبَةِ».
 - (٣) ابن رستم ٣٠، وابن فارس ٤٦، والنحاس ٧٨٤، ومكي ٦٦، والسخاوي ٢١٦.
 - (٤) هكذا في س. ط (والله تعالى أعلم). وفي ق، د (والله سبحانه أعلم). وقد أوجز مكي الأحكام الخاصة بـ«كلا» ٦٧-٧٠.
 - (٥) في ط (قبل دلالة على رد الجحد).
 - (٦) قال الفراء - «معاني القرآن» ٥٣/١: «... فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي يمد الجحد، فقالوا (بلى) فدلّت على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ (بلى) على الرجوع عن الجحد فقط».
- وقال الأشموني ١٩: «أصل (بلى) عند الكوفيين (بل) التي للإضراب، زيد الياء في آخرها علامة لتأنيث الأداة ليحسن التوقف عليها، يحنون بالياء الألف، وإنما سوّها ياء لأنها تال وتكتب بالياء، لأنها للتأنيث كلف حيل» وينظر «شرح كلا وبلى ونعم» لمكي ٧٩.

فصل: الفرق بين بلى ونعم:

اعلم أن «بلى» جواب لكلام فيه جحد، ويكون قبلها استفهام، وقد لا يكون قبلها استفهام، فإذا جاؤت (بلى) بعد الجحد نفيت الجحد، ولا يصلح أن تأتي بـ«نعم» في مكانها، ولو فعلت ذلك كنت محققاً للجحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، و﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى [الملك: ٨، ٩] ونحوه^(١). فـ(أَلَسْتُ) و(أَلَمْ) من حروف الجحد، فلو جئت بـ«نعم» كنت محققاً للجحد، و[بلى]^(٢) نافية له، و«نعم» تكون تصديقاً لما قبلها ولا تدخل هنا (بلى) لأنه لا نفي فيها. فـ«نعم» مخالفة لـ(بلى)، إن كانت ردّاً لما قبلها كانت^(٣) «نعم» إذا وقعت موقعها تصديقاً لما قبلها، تقول: ما أكلت شيئاً، فيقول الرادّ: بلى، فيزيل نفيه، والمعنى: بلى أكلت، فإن قال الرادّ: نعم، فقد صدّقه في نفيه عن نفسه الأكل، ويصير المعنى: نعم لم أكل شيئاً^(٤).

وقد اختلف النحويون والقراء في التوقف عليها في مواضع، وأنا أذكر ما يختار مع ذكرى جلة^(٥) ما ورد منها في القرآن الكريم موضعاً موضعاً:

اعلم أن جلة ما في القرآن من لفظ (بلى) اثنان وعشرون موضعاً في ست عشرة سورة، فمن القراء من يمنع الابتداء بها مطلقاً لأنها جواب لما قبلها، وهذا مذهب نافع بن أبي نعيم وغيره، ومنهم من يختار الابتداء بها مطلقاً،

(١) (ونحوه) ساقطة من ط.

(٢) في س، ق (وقيل) وما أثبت من ط، د.

(٣) سقط من ط (كانت... تقول).

(٤) ينظر الفرق بين بلى ونعم في الكتاب ٣١٢/٢، ودعائي القرآن ٥٢/١، ومكي ٧٢، ودعائي إعراب القرآن ٥٧/١، وإملاء ما من به الرحمن ٤٦/١، ودعائي الباني ٣٩٤، ودعائي اللبيب ١٢١.

(٥) في ط (وأنا أذكر ما يختار من ذلك، مع ذكر جلة...) وما أثبت رواية النسخ الأخرى.

وهذا غريب لا نعرفه وهو ضعيف، لأن الاستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه، ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدئ بها، بل يصل^(١).

فأول ذلك في سورة البقرة: ثلاثة مواضع: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ. بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [٨٠، ٨١]، ﴿بَلَىٰ﴾ جَوَزَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا الدَّانِي فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْاِكْتِفَاء» ، وقال: لأنها ردٌ لقول اليهود والنصارى، ووافقه على ذلك مكِّي، ومنع الوقف عليها العماني^(٢)، وغلط من قال به^(٣).

الثالث^(٤): ﴿أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [٢٦٠] قال الداني: الوقف عليها هنا كاف، وقيل: تام لأنها رد للبعد، انتهى.

قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري^(٥)، وابن الأنباري

(١) قال السخاوي ٢٠٦: «والوقف عليها إذا لم يتصل بقسم جائز: إما تام وإما كاف، واتصافها بالتمس في أربعة مواضع: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ في «الأنعام» و«الأحقاف»، و﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ في «سبا» و«التين» والوقف في هذه المواضع عند أصحاب الوقف، ووقف عليها نيا سوي ذلك، وهو ثمانية عشر موضعاً. وينظر مكِّي: ٨٠.

(٢) هو أبو محمد، الحسن بن علي بن سعيد، صاحب كتاب «المرشد في الوقف والابتداء»، اختصره الشيخ زكريا في كتابه «المقصد»، وهو مطبوع نرجع إليه في هذا الباب. نزل العماني مصر بعيد الخصاصة. ينظر «غاية النهاية» ٢٢٣/١.

(٣) قال زكريا ٤٢ مُلَخَّصاً: «١ في «المرشد» ومملقاً عليه: «﴿بَلَىٰ﴾ ليس بوقف لأن ما بعده متعلق به، لأنه من تمة الجواب، ومنه قوله تعالى: - فبأبي: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ فالوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ في الآيتين خطأ - ففيه رد على أبي عمرو حيث قال: الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ كاف في جميع القرآن، لأنه رد للنفي المتقدم، نعم إن اتصل به قسم كقوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾، و﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ لم يوقف عليه دونه، وما قاله أبو عمرو أوجه».

(٤) هكذا في الأصول، حيث سقط اللوح الثاني من «البقرة» وهو قوله تعالى في الآيتين ١١١، ١١٢ ﴿...قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لَهُ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ...﴾ قال مكِّي ٨٢: «الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ حسن، لأنها جواب للنفي في قولهم: ﴿إِنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ فالمنى: بل يدخلها غيرهم، ثم حذف ذلك دلالة (بلى) عليه، ويدل على حسن الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ أن ما بعدها مبتدأ وخبر... ولا يبتدأ بها لأنها جواب لما قبلها». وينظر النحاس ١٥٩، وزكريا والأشموني ٤٧.

(٥) هو أحمد بن جعفر، أبو علي الدينوري، أحد أعلام العربية، أخذ عن المازني والمبرد، توفي سنة ٢٨٩ هـ، «إنباء الرواة» ٣٣/١، و«بغية الوعاة» ٣٠١/٢.

وغيرها، ومنعه المائي، وخطأ من أجازته وليس كما زعم، لكن الاختيار الوقف على قوله: ﴿قُلِي﴾^(١).

وفي «آل عمران» موضعان: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ • بَلَى﴾ [٧٦، ٧٥] وقف تام عند إبراهيم بن السري^(٢)، لأنها رد للمعنى الذي تقدمها، وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكّي والداني^(٣).

﴿مُنْزَلِينَ • بَلَى﴾ [١٢٤، ١٢٥] وقف تام عند نافع، كذا قال الداني، لأنها رد للجد، وهي عند الداني ومكّي وقف حسن^(٤).

وفي «الأنعام» موضع: ﴿قَالُوا بَلَى وَرَبُّنَا﴾ [٣٠] الوقف على ﴿وَرَبُّنَا﴾^(٥) ولا يوقف على ﴿بَلَى﴾ هنا، ولا يبتدأ بها، لأنها القسم بعدها جواب الاستفهام الداخل على النفي في ﴿أليس هذا بالحق﴾^(٦) [٣٠].

وفي «الأعراف» موضع: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [١٧٢] وقف تام أو كاف لأنها رد للنفي الذي تقدمها^(٧)، وكلام بني آدم منقطع عندها، وقوله: ﴿شَهِدْنَا﴾ من كلام الملائكة، كذا قال أكثر المفسرين كمجاهد والضحاك والسدي، لأن بني آدم أقرؤا بالعبودية له بقولهم: ﴿بَلَى﴾، قال الله

(١) قام الآية: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَال بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلِي﴾ وقد عرض مكّي ٨٢ الآراء المختلفة في الآية وقال: والأحسن أن تصل الكلام وتقف على ﴿قُلِي﴾ وينظر النحاس ١٩٣، والسكاوي ٢٠٦، والأشموني ٦٤.

(٢) هو أبو إسحق الزجاج، أحد أئمة العربية، توفي سنة ٣١٦ هـ. ينظر «إنباء الرواة» ١٥٩/١، و«تاريخ العلماء النحويين» ٣٨، وقد نقل الداني ٣٣ رأيه في هذه الآية.

(٣) قال مكّي ٨٣: «الوقف على ﴿بَلَى﴾ حسن جيد، لأنه جواب النفي في قولهم: ﴿ليس علينا في الأئين سبيل﴾ [٧٥] فالمعنى: بلى، عليكم فيهم سبيل، ويدل على حسن الوقف على ﴿بَلَى﴾ أن ما بعدها مبتدأ وخبر. وينظر النحاس ٢٢٨، والداني ٣٣، وزكريا والأشموني ٨٢.

(٤) ينظر مكّي ٨٥، وزكريا والأشموني ٨٧.

(٥) في ط (ربنا).

(٦) ينظر النحاس ٣٠٤، ومكّي ٨٦، وزكريا والأشموني ١٢٩.

(٧) قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

تعالى للملائكة: (اشهدوا) فقالت الملائكة: (شهدنا). وقال قوم: الوقف على ﴿شَهِدْنَا﴾ على معنى: بلى شهدنا أنك ربنا، وهذا بعيد، لأن (أن) لا تنفي، لا ناصب لها^(١)، وهي متعلقة بـ﴿شهدنا﴾ أو بـ﴿أشهدهم﴾^(٢).

وفي «النحل» موضعان: ﴿مَنْ سُوِّ بِلَى﴾ [٢٨] وقف حسن عند الداني ومكي، قال مكي: وهو قول نافع، لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ أي: ما كُنَّا نعصي الله في الدنيا^(٣).

﴿لَا يَمِثُّ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بِلَى﴾ [٣٨] أجاز الوقف عليها نافع ومكي والداني لأنها ردٌ للنفي الذي قبلها، ثم تبتدىء ﴿وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ بمعنى: وعدهم الله ذلك وعداً حقاً. قال مكي: ولا يجوز الابتداء بـ﴿بِلَى﴾ لأنها جواب لما قبلها^(٤).

وفي «سبا» موضع: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [٣٦] قد أوضحت الكلام على هذا الموضع، وبسطته في كتابي «التوجيهات»، لكن نذكر هنا بعض شيء فنقول: قال نافع: الوقف عليها تام، وهو كاف على قراءته، لأنه يرفع ﴿عالم﴾ وكذا ابن عامر، فمن قرأ بالرفع وقف على ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، وبالحذف وقف على ﴿بِلَى﴾ لأنها نفي لرد السَّاعَةِ،

(١) في ط (لأن أن تبقى لا ناصب لها).

(٢) قال ابن الأنباري ٦٦٩: «قال السجستاني: الوقف على ﴿شهدنا﴾. قال أبو بكر [ابن الأنباري]: وهذا غلط، لأن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها، كأنه قال: وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا: إنا كنا عن هذا غافلين، فحذفت «لا» واكتفى بـ«أن...» وينظر النحاس ٣٤٣، ومكي ٨٧، وزكريا والأشموني ١٥٣، والبحر ٤٢٠/٤.

(٣) التام عند ابن الأنباري ٧٤٨ ﴿مَنْ سُوِّ﴾. قال النحاس ٤٢٧: «والتام عند الأخفش» ما كنا نعمل من سوءٍ وهو قول أبي حاتم وأحمد بن جعفر، وعند نافع: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بِلَى﴾. قال أبو جعفر [النحاس]: والأول أولى، لأنه قد انقضى كلامهم وتم، ثم قال الله جل وعز ردّاً عليهم: ﴿بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: بلى قد علمتم. وينظر مكي ٩٠، وزكريا والأشموني ٢١٤.

(٤) وهو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَمِثُّ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ ينظر ابن الأنباري ٧٤٩، والنحاس ٤٢٩، ومكي ٩٣، وزكريا والأشموني ٢١٥.

ويبتدأ بما بعده لأنه قسم على إتيانها، ولا يبتدأ بـ ﴿بلى﴾ هنا لأنها جواب لقولهم^(١).

وفي «يس» موضع: ﴿أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بلى﴾ [٨١]، قال الداني: وقف تام عند نافع، ومحمد بن عيسى^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، قال: وهو عندي كاف، لأنها ردٌ للنفي الذي قبلها، والمعنى: وهو يخلق مثلهم، انتهى. ولا يحسن الابتداء بـ ﴿بلى﴾ وأجازه أبو حاتم وهو ضعيف^(٤).

وفي «الزمر» موضعان: ﴿فَأَكُونُ مِنَ الْهَاسِنِينَ • بلى﴾ [٥٨، ٥٩] يجوز الوقف عليها، وقيل: التام ﴿من الهاسنين﴾ و﴿بلى﴾ في هذا الموضع من المشكلات، لأنها لا تأتي إلا بعد نفي ظاهر، ولا نفي هنا إلا من جهة المعنى، إذ كان معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [٥٧]: ما هداني، فقال: بلى، أي: بلى قد هداك الله^(٥).

الثاني: ﴿وَيَنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا • قالوا بلى﴾ [٧١] الوقف

(١) تام الآية: ﴿...قُلْ بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب...﴾ قرأ نافع وابن عامر - من السبعة - وأبو جعفر ورويس راوية يعقوب - من العشرة برفع ﴿عالم﴾ والباقيون بمنخفضها (قراءة حمزة والكسائي «عَلَام»).

«السبعة» ٢٥٦، وه الكشاف ٢/٢٠١، وه النشر ٢/٣٤٩، وينظر في أحكام الوقف

في الآية ابن الأنباري ٨٤٥، والنحاس ٥٨٠، والداني ١٢٣، وزكريا والأشموني ٣١١.

(٢) هو أبو عبد الله الأصمعي، إمام مشهور في القراءة، مات سنة ٢٥٣ هـ. «غاية النهاية» ٢/٢٢٣.

(٣) هو عبد الله بن مسلم، أحد أئمة العربية، توفي سنة ٢٧٦ هـ. ينظر «إنباء الرواة» ٢/١٤٣، وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٩.

(٤) تام الآية: ﴿وأوليس الذي خلق السموات بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العظيم﴾ ينظر ابن الأنباري ٨٥٦، والنحاس ٦٠١، والداني ١٢٦، ومكي ٩٤، وزكريا والأشموني ٣٢٥.

(٥) قال تعالى [الزمر: ٥٧-٥٩] ﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ. أَوْ تَقُولُ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ. بلى قد جاءتك آياتي فكذبته بها واستكبرت وكنت من الكافرين﴾ ينظر النحاس ٦٢٢، ومكي ٩٤، وزكريا والأشموني ٣٣٥، والبحر ٧/٤٣٦.

عليها عند الداني^(١)، وعند مكى حسن. وقيل: وقف تام لأنها رد للجحد الذي قبلها. وقال بعضهم: الوقف على «الكافرين» لأن «بلى» وما بعدها من قول الكفار، فلا يفرق بين بعض القول وبعض، ومن جعل «ولكن حقت» من قول الملائكة جاز له الوقف عليها^(٢).

وفي «المؤمن»^(٣) موضع: «بالبَيِّنَاتِ قالوا بلى» [٥٠] قيل: الوقف عليها تام. وقال مكى: حسن، وقال الداني: كاف، لأنه رد للجحد قبله^(٤).
وفي الزخرف موضع: «وَنَجَّوَاهُمْ بلى» [٨٠] وقف كاف، لأنها رد، والمعنى: بل نسع ذلك^(٥).

وفي «الأحقاف» موضعان: «أَنْ يُخَيِّىَ الْمَوْتَى بلى»^(٦) [٣٣] وقف كاف، ومعناه: أليس^(٧) بالحق. (قالوا: بلى وربنا). الوقف على «وربنا»^(٨) [٣٤].

-
- (١) في ط (عند الداني كاف) ولم يرد في غيرها.
(٢) تاما: «قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين» ينظر النحاس ٦٢٣، ومكى ٩٦، وزكريا والأشموني ٣٣٦.
(٣) وهي سورة «غافر».
(٤) وهو قوله تعالى: «قالوا أَوَلَمْ نَكُ تَأْتِيَكُمْ رُسُلٌ بِالْبَيِّنَاتِ قالوا بلى...» ينظر النحاس ٦٢٨، ومكى ٩٧، وزكريا والأشموني ٣٣٩.
(٥) قام الآية: «أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بلى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ» قال مكى ٩٨: «الوقف على «بلى» حسن جيد بالغ، لأنه جواب قوله تعالى: «لَا تَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ» فالنسى: بلى نسع ذلك، ويدل على حسن الوقف على «بلى» أن بعده مبتدأ، وهو قوله: «وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ» فـ(رسلنا) مبتدأ، و«لديهم يكتبون» الخبر. والاختيار الوقف على «يكتبون» لأن «وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ» جملة مبطوفة على جملة «وينظر النحاس ٦٥١، وزكريا والأشموني ٣٦٠.
(٦) قام الآية: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُمْ بَقَادِرَ عَلَى أَنْ يُخَيِّىَ الْمَوْتَى بلى إنه على كل شيء قدير» ينظر النحاس ٦٦٣، ومكى ٩٨، والداني ١٤٠، وزكريا والأشموني ٣٦٠.
(٧) في ط (ليس).
(٨) قام الآية: «أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا». قال مكى ٩٩: الوقف على «بلى» لا يحسن: =

وفي « الحديد » موضع: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [١٤] وقف كاف لأنها رد^(١).

وفي « التغابن » موضع: ﴿زَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [٧] الوقف هنا، وحكى الداني عن نافع أن الوقف على ﴿بلى﴾ تام، واختار السخاوي الوقف عليها والابتداء بما بعدها لأنها رد لنفي البعث، وما بعدها قسم عليه، وكذا في « سبأ »^(٢).

وفي « الملك » موضع: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قالوا بلى [٨، ٩] منع الوقف عليها مكى، وأجازه الداني وقال: إنها رد للجحد الذي قبلها^(٣).

وفي « القيامة » موضع: ﴿عِظَامُهُ • بلى﴾ [٣، ٤] منع مكى الوقف عليها^(٤)، وأجازه الداني، وقال: الوقف عليها كاف، وقيل: تام، ثم يبتدىء: ﴿قَادِرِينَ﴾ على الحال. وفي تعليل أبي عمرو نظر، لأنه إذا كان ﴿قَادِرِينَ﴾ منصوباً على الحال، كيف يحسن الوقف على ﴿بلى﴾^(٥)؟

وفي « انشققت »^(٦) موضع: ﴿أَن يَحُورَ • بلى﴾ [١٤، ١٥]

= لأن القسم مرتبط بـ ﴿بلى﴾ كالذي في « الأنعام » والوقف البالغ على « وربنا » وهو قول نافع، ويبتدىء بالقول مستأنفاً، و﴿بلى﴾ هنا جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها (...). وينظر النحاس ٦٦٣، وزكريا والأشموني ٣٦٠.

(١) ينظر النحاس ٧٠٨، ومكي ١٠٠، وزكريا والأشموني ٣٨٤.

(٢) ينظر النحاس ٧٢٨، ومكي ١٠١، والسخاوي ٢٠٦، وزكريا والأشموني ٣٩٥، وقد مضى القول في آية « سبأ ».

(٣) وهو عند الداني ١٥١ كاف. أما مكي ١٠٢ فقال: « وأما الوقف على ﴿بلى﴾ فلا يحسن، لأن المضمر بعده قد ظهر، وهو كله جواب لما قبله، وأيضاً فإن ﴿بلى﴾ قد جاءنا نذيراً من قول الكفار كله، ولا يفرق بين بعض القول وبعض... » وينظر زكريا والأشموني ٣٩٩.

(٤) في ط (منع الوقف عليها مكى).

(٥) تمام الآيتين: ﴿أَحْسَبَ الْإِنْسَانُ أَن لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهُ. بلى قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ ينظر الكتاب ١٧٣/١، ومعاني القرآن ٢٠٨/٣، وابن الأنباري ٩٥٧، والنحاس ٧٥١، ومكي ١٠٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٢٩/٢، وزكريا والأشموني ٤١٠.

(٦) وهي سورة « الانشقاق ».

أجاز الوقف على ﴿بلى﴾^(١) مكى، وكذا الداني، قال: الوقف عليها كاف، والمعنى: بلى ليرجمن إلى ربه حياً كما كان قبل مماته، وقيل: تام^(٢).

القول في «لا»^(٣)

اختلف في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]. قال الزجاج: إنها نفي لما طَنَوْهُ أَنَّهُ يَنْفَعُهُمْ، فكأنَّ المعنى: لا ينفعهم جَرَمُ أَنَّهُمْ في الآخرة، أي: كسب^(٤) ذلك الفعل لهم الخسران، و(أَنَّ)^(٥) عنده في موضع نصب^(٦)، فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبدأ بجرم، و(جرم) عند الخليل وسيبويه بمعنى «حق» دون (لا)^(٧). ولأبي محمد مكى مصنف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم) وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر^(٨).

واختلفوا أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾: [القيامة: ١]، و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾: [البلد: ١] ونحوه، فقال البصريون والكسائي: معناه: أقسم بكذا. وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي وعامة المفسرين زائدة، وقال الفراء: هي^(٩) ردّ للكلام تقدم من المشركين كأنهم جحدوا البعث فقبل لهم: ليس الأمر كذلك^(١٠).

(١) في ط (عليها).

(٢) ابن الأنباري ٩٧٢، والنحاس ٧٧٠، ومكي ١٠٤، وزكريا والأشموني ٤٢٣.

(٣) ينظر السخاوي ٢٠٩.

(٤) في ط (كسب).

(٥) الواقعة بعد (لا جرم).

(٦) على المفوضية كما في البحر ٢١٣/٥.

(٧) ينظر «العين» ١١٩/٦، و«الكتاب» ٤٦٩/١، و«التنزيل» ٦٥/١١، و«حروف المعاني» للزجاجي ٧٤، و«الأزمية» ١٦٢، و«البحر المحيط» ٢١٣/٥، و«اللفظ» ٢٦٢.

(٨) لم أقف على هذا الكتاب.

(٩) سقطت (هي) من ط.

(١٠) «معاني القرآن»: ٢٠٧/٣، وابن الأنباري ١٤٢، و«الأزمية» ١٦٢، و«مشكل إعراب القرآن» ٤٢٨/٢، و«إملاء ما من به الرحمن»: ٢٧٤/٢، و«السخاوي» ٣١٠، و«الطبري» ١٠٨/٢٩، و«القرطبي» ٩١/١٩، و«البحر» ٢١٣/٨، ٢٨٤، و«اللفظ» ٢٧٥.

ثم أقسم ﴿لَتُبْنَئُنَّ﴾^(١)، فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: ﴿أَقَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾^(٢) [السجدة: ١٨] الوقف هنا كاف: لأنه كلام مفيد، والذي بعده متعلق به من جهة المعنى، وكان أبو القاسم الشاطبي^(٣) يختار الوقف عليه، وكذا حكاه السخاوي، قال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: ﴿فاسقًا﴾، قال: والمعنى: لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: ﴿لا يستون﴾ انتهى. قلت: وهذا الذي قال العماني ليس بشيء، والصواب الذي ذكرته أولاً، وأي فرق بين هذا وبين الذي في «براءة» [١٩] ﴿وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله﴾، وقد أجاز العماني الوقف على ﴿في سبيل الله﴾. فإذا جاز الابتداء هناك بقوله ﴿لا يستون﴾ جاز هنا إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في «التوبة»^(٤).

وأما قوله في «القصص» [٩]: ﴿قُرْءَ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾^(٥) قال السخاوي: وقف تام في قول جماعة، منهم الدُّنُورِي ومحمد بن عيسى، ونافع القاري^(٦)، وابن قتيبة، و﴿لا تقتلوه﴾ نهي، وزعم قوم أن الوقف على ﴿لا﴾ أي: هو قُرْءَ عَيْنٍ

(١) قال تعالى في الآية ٧ سورة التباين: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْنَئُنَّ...﴾.

(٢) قامها: ﴿أَقَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لا يستون﴾.

(٣) هو الإمام قاسم بن بيرة، صاحب الشاطبية، من أشهر علماء القراءات. توفي سنة ٥٩٠ هـ، ينظر «غاية النهاية» ٢٠/٢-٢٣.

(٤) الوقف على ﴿لا يستون﴾ تام عند ابن الأنباري ٨٤٠، والنحاس ٥٧١، وذكر الأشموني ٣٠٥ أن الوقف على ﴿فاسقًا﴾ جائز لانتهاه الاستفهام، وإن كان التام ﴿لا يستون﴾ والنص والرد عليه في السخاوي ٣١٠ ب، وينظر الداني ١٢٠.

(٥) وقامها: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةٌ لِرِزْعُونِ قُرْءَ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَكْدًا وَهُمْ لَا يَأْمُرُونَ﴾.

(٦) في ط (والقاري).

لي ولك، لا، أي: دونك. قال: وهذا فاسد، لأن الفعل الذي هو ﴿تقتلوه﴾ مجزوم، فأين هو جازمه إذا^(١) كانت (لا) للنفي لا للنهي. قلت: وما قاله السخاوي ظاهر، وإني رأيت بعض الشيوخ يقف عليه^(٢).

القول في «ثُمَّ»^(٣)

كان بعض الشيوخ يقف على ما قبلها في جميع القرآن، ويقول: إنها للمهلة والتراخي، قلت: ولا تطرُد هذه القاعدة، ولما تنجّه في بعض الأحوال، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا﴾ [الأعراف: ١١]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ﴾^(٤) [المؤمنون: ١٢ - ١٤]، وكذا قوله في «الأنعام» [١٥٩]: ﴿لِنَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ...﴾، و[١٦٤] ﴿وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى ثُمَّ﴾^(٥) و[١٥٤] ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى﴾، وكذا في «آل عمران» [١١١] ﴿يُولُوكَ الْأَذْيَارَ ثُمَّ﴾^(٦). هذا كله وقف كافٍ متعلّق بما بعده من جهة المعنى فقط، والبدأة بـ (ثم).

وأما قوله في «براءة» [١٢٦] ﴿أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ﴾^(٧)، وفي «الإسراء»

(١) في ط (إذ).

(٢) النص في السخاوي ٢١٠ ب، وينظر معاني القرآن ٣٠٢/٢، وابن الأنباري ٨٢٢، والنحاس ٥٤٣، والداني ١١٤.

(٣) ينظر السخاوي ٢١٢، ودلالتناط الإشارات ٢٥٧.

(٤) قال الأشموني ٣٦١: ﴿في قرار مكين﴾ جائز، ومثله ﴿لحم﴾. وفي زكريا: ﴿من طين﴾ كاف. ﴿في قرار مكين﴾ صالح، وكذا ﴿العظام لحم﴾.

(٥) قال الأشموني ١٤١: ﴿ووزر أخرى﴾ حسن، لأن ﴿ثم﴾ لترتيب الأخبار مع اتحاد المقصود: وعند النحاس ٣٢٨ كاف، وعند زكريا صالح.

(٦) الوقف على «الأذيار» حسن تام عند ابن الأنباري ٥٨٢، لأن ﴿ثم﴾ تتلحق بما قبلها وهو حسن عند النحاس ٢٣٢. وينظر الأشموني ٨٥.

(٧) الوقف على «مرتين» كاف - زكريا والأشموني ١٧١.

[١٨] ﴿لَنْ نُرِيدَ نُفْسًا﴾^(١)، و [٦٩] ﴿بِمَا كَفَرْتُمْ نُسْ﴾، و [٧٥] ﴿ضَعِفَ الْمَاءُ نُسْ﴾، و [٨٦] ﴿بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ نُسْ﴾^(٢)، كلُّ هذا لا يَتَعَمَّدُ الوقْفُ عليه، لأنَّه لا يتمُّ المعنى إلا به، ولا يقع المرادُ بدونه.

القول في «أم»^(٣)

وهي تكون للمعادلة، وهي في المعادلة على وجهين: أحدها أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام، والثاني: أن تكون معادلة لهمزة التسوية. ومعنى المعادلة: أحد^(٤) الاسمين المسؤول عنها جعل معه الهمزة ومع الآخر (أم)، وكذلك إذا كان السؤال عن الفعل. مثال الأول مع الاسم قولك: أشرب زيد أم عمرو؟ معناه: أيها شرب؟ ومع الفعل: أَصَرَفْتُ زيدا أم حَبَسْتَهُ؟ جعلت الهمزة مع أحدهما، و(أم) مع الآخر، ومثال الثاني مع التسوية، وهو أن تكون (أم) مساوية لهمزة الاستفهام، نحو: سؤالا على أَزِيدُ في الدار أم عمرو.

واعلم أن التسوية لفظها لفظ الاستفهام وهي خبر، كما جاء الاختصاص على طريقة النداء^(٥) وليس بنداء، ومعنى التسوية: أنك تخبر بأستواء الأمرين عندك، كأنك تقول: سواء عليَّ أيها قام، واستوى عندي عدم العلم بأيها في الدار، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَجَزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

واعلم أنها تكون في قسمي المعادلة عاطفة، وقد تكون منقطعة بمعنى «بل»، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، لأنه قائم بنفسه، سواء

(١) الوقف على ﴿لَنْ نُرِيدَ﴾ كاف عند الأشموني ٢٢٢.

(٢) الوقف على ﴿إِلَيْكَ﴾ جازز عند الأشموني ٢٣٦.

(٣) «الكتاب» ٤٩١/١، و«الأزهية» ١٣١، و«أمالني ابن التبري» ٣٣٣/٢، و«شرح الكافية الشافية» ١٢١٢/٣، و«السخاوي» ٢٠٧ ب، و«رصف المباني» ٩٣، و«الغني» ٤٠.

(٤) في ط (أن أحد...).

(٥) في ط (لفظ النداء).

كان ما قبلها استفهاماً أو خبراً، وليست في هذا الوجه بمعنى^(١) «بل»، قال الأخطل:

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظُّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً^(٢)
قال أبو عبيدة: لم يستفهم، وإنما أوجب أنه رأى^(٣).

وفي كونها^(٤) عاطفة أم غير عاطفة خلاف: فالمغاربة يقولون: ليست عاطفة لا في جملة ولا في غيرها. وقال ابن مالك: قد تعطف لمفرد، كقول العرب: {إنها لإبل، أم شاء}، قال: (أم) هنا لمجرد الإضراب عاطفاً ما بعدها على ما قبلها^(٥).

فلذا كانت منقطعةً جاز الوقف قبلها، والابتداء بها.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] يجوز الابتداء بـ«أم» إذا جعلت منقطعة، ولا يجوز إذا جعلت للمعادلة، وتعليل الوجهين ذكرته في «التوجيهات» فاطلبه تراه^(٦).

(١) سقط من ط من (بل) الأولى إلى الثانية.

(٢) البيت في عدد من كتب النحو وغيرها، ويختلف الاستشهاد به: قال سيبويه ٤٨٤/١: «وزعم الخليل أن قول الأخطل كقولك: {إنها لإبل أم شاء} قال: يجوز أن يريد بكذبك الاستفهام، ويجذف الألف». وقال البرد- «المقتضب» ٢٩٥/٣: يجوز أن يكون «أكذبك عينك» فعذف الألف. ويجوز أن يكون ابتداء «كذبك عينك» خبراً ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مثبتاً. وينظر «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٥٦/١، وابن الأنباري ١٩٥، وابن الجري ٣٣٥/٢، والسخاوي ٢٠٨، والغني ٤٥، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤، واللسان- غلس، وديوان الأخطل ٣٨٥.

(٣) مجاز القرآن ٥٦/١.

(٤) سقط من ط من قول المؤلف (وفي كونها... على ما قبلها).

(٥) قال ابن مالك في شرح «الكافية الشافية» ١٢١٩/٣ - باب العطف: (ولا بدّ في المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً... ومنه قول العرب {إنها لإبل أم شاء} أراد: بل أمي شاء) وينظر «معني اللبيب» ٤٦.

(٦) قال السخاوي ٢٠٧ ب: «يجوز الابتداء بـ«أم» على أنها منقطعة، وعلى أنها معادلة لا يجوز =

وقوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨] قال السخاوي: الظاهر أنه منقطع، ويجوز الابتداء به. قلت: قول السخاوي جيد، لكن قال أبو محمد مكي: هذا بعيد لأن المنقطع لا يكون في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شك دخل على المتكلم. قال: وذلك لا يليق بالقرآن. قلت^(١): والذي قاله لا يقدح في كلام السخاوي، لأن (أَمْ) المنقطعة ترك الكلام لكلام آخر، وهي بمعنى «بل» ولا يلزم أن تكون بعد شك ولا بد^(٢).

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] يجوز الابتداء بـ ﴿أَمْ﴾ الأولى لأنها المنقطعة و﴿سَمُّوهُمْ﴾ وقف كاف، وقيل: تام. والوقف على ﴿الأرض﴾ حسن. ولا يتبدأ بما بعده^(٣) لتعلقه بما قبله لفظاً ومعنى.

وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣] قيل: وقف تام، و﴿أَمْ﴾ بعده منقطعة، ويجوز الابتداء بها^(٤).

= الابتداء بها، وتقدير المعادلة: أي الأمرين واقع: اتخاذ العهد عند الله أم الكذب؟ ومعنى الاستفهام: التقرير، لأن الله تعالى قد علم أحد الأمرين وهو قولهم عليه ما لا يعلمون. وقال الأشموني ٤٢: ﴿فلن يخلف الله عهده﴾ ليس بوقف، لأن ما قبل ﴿أَمْ﴾ للتصلة وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وهما بمنزلة حرف واحد. أما النحاس ١٥٠ فقد جعل الوقف على ﴿عهده﴾ صالحاً.

(١) سقطت (قلت) من ط.

(٢) الآية قبلها [البقرة: ١٠٧] ﴿... وما لكم من دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ قال ابن الأنباري ٥٢٨: ﴿ولا نصير﴾ وقف حسن. ومثله عند النحاس ١٥٨، وزكريا ٤٦. أما الأشموني فقال: ﴿ولا نصير﴾ تام، للابتداء بالاستفهام بعده. وينظر النص كاملاً في السخاوي ٢٠٨.

(٣) ورد في س، ق، ط (والابتداء بما بعده) وهو تحريف بين، وصوابه من د والسخاوي. قال النحاس ٤١٢: ﴿قل سموهم﴾ تام عند أحمد بن جعفر، أي سموهم تخلق أو تنفع، ﴿الأرض﴾ قطع كاف. ينظر زكريا والأشموني ٣٠٣.

(٤) وبعدها قوله تعالى [الفرقان: ٤٤]: ﴿أَمْ حَسِبَ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يُسْمِعُونَ أَوْ يَعْلَمُونَ﴾ الوقف على ﴿وكيلاً﴾ عند النحاس ٥٢٣، وزكريا والأشموني ٧٧٤. قال الأشموني: (على استئناف ما بعده على أن (أَمْ) منقطعة تقدر بـ (بل) والهمزة كأنه قيل: أحسب أن هذه اللزمة أشد من التي تقدمتها حتى خفت بالإضراب عنها إليها، وهو كونهم مسلمي الأسماح).

وقوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفْلا تُبْصِرُونَ﴾^(١) [الزخرف: ٥١] قيل: المعنى أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء، وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويه، لأن^(٢) الاستفهام عندهما فيها تقرير، والتقرير خير موجب، فامتنع عندهما جعلها متصلة، لأن (أم) المتصلة لا تكون مقررة^(٣)، فعلى هذا يوقف على ﴿أم﴾ ويتبدأ بـ ﴿أنا خير﴾. وقال أبو زيد: ﴿أم﴾ زائدة، فعلى هذا يوقف على ﴿تبصرون﴾. وقيل: هي (أم) المنقطعة، والتقدير: بل أنا، فعلى هذا يتبدأ بـ ﴿أم﴾ على معنى «بل»^(٤).

قال الهروي^(٥) في قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ﴾ [السجدة: ٢، ٣] أن ﴿أم﴾ بمعنى همزة الاستفهام، والتقدير: أيقولون افتراء^(٦)؟ فعلى هذا يتبدأ بـ ﴿أم﴾. وكذا قال في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ نُسَالُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وكذا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٧) [البقرة: ١٤٠]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [الطور: ٣٠]، ﴿أَمْ اتَّخَذَ تَمَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [ص: ٢٨].

قال: معنى (أم) في ذلك كله همزة الاستفهام، لأنها لم يتقدمها استفهام.

(١) بعدها: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ...﴾.

(٢) سقط من ط (لأن الاستفهام... مقررة).

(٣) ينظر «الكتاب» ٤٨٤/١، ودالمقضب «٢٩٥/٣»، والسخاوي ٢٠٨.

(٤) هو علي بن محمد، صاحب كتاب «الأزمية» وغيره، توفي سنة ٤١٥ هـ. ينظر «ذنباء الرواة» ٣١١/٢، ومقدمة «الأزمية».

والنص التالي نقله المؤلف عن السخاوي ٢٠٨، وهو في «الأزمية» ١٣٨ - ١٤٠، وذلك

في حديث الهروي عن الموضع الرابع من مواضع (أم) وهو كونها بمعنى ألف الاستفهام.

(٥) سقط من ط (والتقدير: أيقولون افتراء).

(٦) هكذا في الأصول، بياء النبية، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وأبي بكر راوية حاصم، وقرأ سائر السبعة: ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالخطاب. ينظر «السبعة» ١٧١، ودالكشف «١٤٠/١»، ودالنشر «٢٢٣/٢».

والهروي - رحمه الله تعالى - كان في علم العربية متسماً ، وعلى غرائبها مطلماً ، وما قاله ظاهر ، لأنهم قالوا في قوله تعالى : ﴿ أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ [ص: ٦٢] إنها بهذا^(١) المعنى ، أي : أزاعت عنهم الأبصار ؟ وأجازوا أن تكون هي^(٢) المعادلة لهزمة الاستفهام في قوله : ﴿ أَتَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيَا ﴾ [ص: ٦٣] على قراءة القاطع ، وأجازوا أن تكون مردودة على قوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا ﴾ [ص: ٦٢] على قراءة الواصل^(٣) .

فذهب البصريون إلى أن (أَمْ) في كل هذه المواضع هي المنقطعة ، لأنهم يقولون في (أَمْ) المنقطعة : إن فيها معنى (بَل) والهمزة ، تقول : بَلْ أيقولون افتراء ، ولحو ذلك^(٤) .

القول في « بَل »^(٥)

اعلم أن (بَلْ) تأتي في القرآن على ضربين : ضرب تكون فيه حرف

(١) في ط (لهذا) .

(٢) لم ترد (هي) في ط .

(٣) قال تعالى [ص: ٦٢-٦٣] : ﴿ وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيَا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر ﴿ الْأَشْرَارِ . أَتَخَذْنَاهُمْ ﴾ بقطع الألف على الاستفهام . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿ الْأَشْرَارِ . إِتَخَذْنَاهُمْ ﴾ بهزمة الوصل على الخبر . ينظر « السبعة » ٥٥٦ ، و« الكشف » ٢٣٣/٢ ، و« النشر » ٣٦١/٢ .

قال ابن الأنباري ٨٦٤ : من قرأ ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ يحذف الألف لم يقف على ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾ على جهة التام ، لأن ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ حال ، كأنه قال : بعد اتَّخَذْنَاهُمْ . وقال السجستاني : هذا نعت للرجال ، وهو خطأ ، لأن النعت لا يكون ماضياً ومستقبلاً ﴿ وَأَمْ ﴾ على هذا الوجه مردود على قوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا ﴾ ومن قرأ ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ بقطع الألف وقف على ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾ وينظر ابن الأنباري ١٩٤ ، والنحاس ٦١٥ ، والكشف ٢٣٣/٢ ، والأزهية ١٤٠ ، وزكريا والأشموني ٣٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٤٩١/١ ، والأمازي ٣٣٥/٢ .

(٥) ينظر « الكتاب » ٢١٦/١ ، ٣٤٦/٢ ، و« الداني » ١٣٦ ، و« الأزهية » ٢٢٨ ، و« وصف المياني » ١٥٣ ، و« المعني » ١١٩ ، و« اللطائف » ٢٥٧ .

إضراب، وضرب تكون فيه حرف عطف كقولك: قام زيد بل عمرو.

ويجوز الابتداء بها إذا كانت بمعنى الإضراب، ومعنى الإضراب: ترك الكلام وإضراب عنه^(١)، وهي أكثر ما يقع في القرآن بهذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٢] ثم أخذ في كلام آخر فقال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرَةٍ مِنْ هَذَا﴾^(٢) [المؤمنون: ٦٣]. وكذا ﴿فَأَنَّى تُسْحَرُونَ • بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ﴾^(٣) [المؤمنون: ٨٩، ٩٠]، وكذا: ﴿قُلْ مِنْ يَكْفُرُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ﴾^(٤) [الأنبياء: ٤٢]، ﴿ص • وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ • بَلِ الَّذِينَ...﴾^(٥) [ص: ١-٣] ونحو ذلك، الوقف عليه كاف، لأنه خروج من كلام إلى كلام آخر، لا تعلق بينها من جهة اللفظ.

القول في «حتى»^(٦)

يجوز الابتداء بها إذا كانت هي التي يحكى بعدها الكلام، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مریم: ٧٥]، ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾^(٧) [الأنبياء: ٩٦]، ﴿حتى إذا جَاءُوهَا فُتِحَتْ

(١) في ط (والإضراب عنه). قال ابن هشام في المغني ١١٩، ١٢٠: «فإن تلاها جلة كان معنى الإضراب: إما الإبطال، وإما الانتقال من غرض إلى آخر... وإذا تلاها مفرد فهي عاطفة».

(٢) الوقف على ﴿يُظْلَمُونَ﴾ كاف عند الأشموني، صالح عند زكريا ٢٦٣.

(٣) «تسحرون» كاف عند الأشموني، حسن عند زكريا ٢٦٤.

(٤) «من الرحمن» حسن عند ابن الأنباري ٧٧٥، وكاف عند النحاس ٤٧٤، وزكريا والأشموني ٢٤٩.

(٥) زاد في ط «...بل الذين كفروا في عزة وشقاق» ينظر النحاس ٦١٠، وزكريا والأشموني: ٣٢٧.

(٦) ينظر السخاوي ٢١٣، و«لطائف الإشارات» ٢٦٠، وينظر الوجه الثالث من أوجه «حتى» وهو الذي تكون فيه حرفاً تبتدأ بعده الجمل، في المغني ١٣٧.

(٧) لم ترد «ومأجوج» في ط.

أبوابها» [الزمر: ٧١]، وكذا التي بعدها^(١)، و﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾ في [فُصِّلَتْ: ٢٠]، و﴿حَتَّى إِذَا جَاءُونا﴾ [الزخرف: ٣٨] ونحو ذلك.

قال الداني في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]: هو وقف تام. وقال المياني: هو كاف، وهو الظاهر^(٢).

فصل: في المُشَدَّاتِ ومراتبها^(٣)

اعلم أن المُشَدَّ في القرآن كثير، وكلُّ حرفٍ مُشَدَّدٌ بمنزلة حَرفين في الوزن واللفظ، الأول منها ساكن والثاني متحرك، فينبغي للقارئ أن يبيِّن المُشَدَّ حيث وقع، ويعطيه حقَّه ليميزه من غيره.

قاعدة: ذكر صاحب «التجريد»^(٤) فيا حكاها عن أبي إسحق إبراهيم بن وثيق أنَّ المُشَدَّاتِ على ثلاث مراتب:

الأولى: ما يَشَدُّدُ بلا خَطَرَفَةٍ^(٥)، وهو ما لا غَنَّةَ فيه^(٦).

الثانية: ما يُشَدَّدُ بتراخٍ. قال: وهو ما شدد وبقيت فيه غَنَّةٌ مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله، وذلك لأجل الغَنَّةِ.

(١) في ط وردت العبارة هكذا (وكذا التي بعدها (حتى إذا جاءوها شهد عليهم)، (حتى إذا جاءنا قال يا ليت) ونحو ذلك) وهو تحريف. والآية التي بعدها هي ﴿...حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها...﴾.

(٢) ينظر ابن الأثيري ٧٧٨، والنحاس ٤٨٠، وزكريا والأشموني: ٢٥٢.

(٣) تأثر المؤلف هنا بالبَاب الذي عقده مكي في «الرعاية» ٢١٩ وما بعدها بعنوان (باب المُشَدَّاتِ)، ولكي أيضاً رسالة في الباءات المُشَدَّاتِ، نشرها د. أحمد حسن فرحات بالكتابة الدولية - الرياض ١٤٠٢ هـ.

(٤) هو المعاد الموصلي، على بن يعقوب ٦٢١-٦٨٢ هـ، واسم الكتاب «التجريد في التجويد» ينظر «غاية النهاية» ٢٤/١، ٥٨٤.

(٥) الخطَرَفَةُ: السرعة.

(٦) في ط (وهو بلا غَنَّةَ فيه).

الثالثة: ما يُشَدَّد بترأخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انتهى.

قلت: وهذا قول حسن، وتظهر فائدته في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فإن تَوَلَّوْا ﴿هود: ٥٦، ٥٧﴾. فَأَبْلَغُ التشديد على الياء ثم الميم، ثم الواو^(١).

وقال مكِّي في الرعاية: المدغمات على ثلاثة أضرب^(٢):

مدغم فيه زيادة مع الإدغام، وذلك نحو الراء المشدَّدة فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، قال^(٣): فهو زيادة من الإدغام وزيادة من التشديد^(٤).

قال: والثاني: إدغامٌ لا زيادة فيه، وهو كلُّ ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنة ولا إطباق ولا استعلاء معه، نحو الياء من ﴿ذَرِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] والياء والميم من ﴿لَيْلِي﴾ [النور: ٤٠]. قال: فهذا تشديد^(٥) دون الراء المشددة لأجل زيادة [الإخفاء]^(٦) للتكرير في الراء.

قال: والثالث مدغم فيه نقص من الإدغام، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنة والإطباق والاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ يُؤْمِنْ﴾ [التوبة: ٩٩] و﴿أَحْطَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾^(٧) [المرسلات: ٢٠]. قال: فهذا التشديد دون تشديد

(١) كتبت الآية في كلِّ النسخ (...مستقيم. وإن تَوَلَّوْا) وصواب الآية ما أثبت. وقد ترتب على الخطأ في الآية خلل في الاستشهاد: فالتشديد على الياء من ﴿رَبِّي﴾، وعلى الميم ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ من إدغام التنوين مع الميم بغنة، أما تشديد الواو فلا وجود له [إلا على الوجه الذي وردت فيه الآية في الأصول. ويكون إدغام التنوين مع الواو كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وكذلك﴾ [البقرة: ١٤٢، ١٤٣].

(٢) «الرعاية» ٢٢٩.

(٣) في ط (قالوا).

(٤) في «الرعاية»: «فهو زيادة في الإدغام وزيادة في التشديد».

(٥) في «الرعاية»: «فهذا تشديده».

(٦) ساقط من س.

(٧) في ط ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾.

الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة. انتهى.

قلت: وما قاله مكِّي ظاهر قوي، وتظهر فائدته في نحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فالتشديد على الراء أبْلَغ من اللام، وعلى اللام أبْلَغ من النون. ولكن لا بأس من الجمع بين القولين، وتظهر فائدة ذلك في نحو قوله: ﴿سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَغْزِمُوا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فأقوى التشديد على الراء، ثم على اللام، ثم على الميم، ثم على الواو^(١). غير أن اختياري في هذه القاعدة مطلقاً^(٢) التشديد على كل حرف شُدَّ بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة.

مقدمة: التشديد ينقسم على أقسام^(٣):

منها: ما هو مُشَدَّد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدَّد ليس أصله^(٤) في الوزن فيشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو: ﴿زَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، و﴿يَيْنَ﴾ [الكهف: ١٥]، و﴿عَلَمَ﴾ [الرحمن: ٢٠] وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شُدَّ ذلك للإدغام نحو: ﴿عَتِيَّتًا﴾ [مريم: ٨٣]، و﴿وَلَيْتًا﴾^(٥) [النساء: ٤٥].

ومنها: ما يكون من كلمتين نحو: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ [النساء: ٦٣].

فينبغي للقارئ المجدد أن يشدَّ الحرف من غير لَكَن، ولا ابْتِهَار، ولا تَشَدُّق، ولا لَوْك، خصوصاً الواو والياء نحو ﴿وَلَيْتًا﴾^(٦) [النساء: ٤٥]

(١) أي: تشديد الراء في ﴿سِرًّا﴾، واللام في ﴿إِلَّا﴾، والميم الناشئة عن إدغام التنوين في ﴿قُولُوا مَعْرُوفًا﴾، والواو الناشئة عن الإدغام في ﴿مَعْرُوفًا وَلَا﴾.

(٢) سقط من ط (مطلقاً).

(٣) «الرعاية» ٢١٩. وقد جعل مكِّي الياءات سبعة أقسام في كتابه «الياءات المشدَّدة».

(٤) ليس أصله سقط من ط.

(٥) أصلها (مَوَلَيْتًا) على (فَعُول). و(وَلَيْتًا) على (فَعِيل).

(٦) في ط (لياء).

و﴿أَوَاب﴾ [ص: ١٧] فكثير من يشددها بترائخ ولَّوك، ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

فصل: فإن اجتمع حرفان مشددان في كلمة أو كلمتين كقوله: ﴿أَطِيرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَزَيْتَنَ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿ذُرِّيَّة﴾ [البقرة: ٢٦٦]، و﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢]، و﴿أَنْصَارِ رَبَّنَا﴾^(١) [البقرة: ١٩٢، ١٩٣] ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في اللفظ، ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك.

فصل: وإن اجتمع ثلاث مشددات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين أو أكثر كقوله: ﴿دَرِيَّ يُوقِدُ﴾ [النور: ٣٥] في قراءة من قرأ ﴿يُوقِدُ﴾ بالياء^(٢). وكقوله: ﴿وَعَلَى أُمِّهِمْ مِمَّنْ مَعَكَ﴾^(٣) [هود: ٤٨] ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في لفظه، ويعطي كل حرف حقه من التشديد حسبها فيه.

فصل: في الوقف على المشدد^(٤):

اعلم أن الوقف على الحرف المشدد فيه صعوبة على اللسان، فلا بد من إظهار التشديد في الوقف، في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو: ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾ [البقرة: ١٠٧]، و﴿مَنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، و﴿النَّبِيِّ﴾ [آل عمران: ٦٨] عند غير الهامز^(٥)، و﴿مُسْتَبِرٍّ﴾ [القمر: ٢]، و﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦]، تقصد كمال التشديد في هذا ونحوه، فاعلم.

(١) لا يتم الإدغام هنا إلا إذا وصل القارئ الآيتين أولاً، ثم سكن آخر الآية الأولى ﴿أَنْصَارِ﴾ على مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير، فيجتمع مثلان، فيدغمان.

(٢) قال مكِّي ٢٢٥: «على قراءة من شدد الياء»، وهي قراءة ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم، ينظر «السبعة» ٤٥٦، و«الكشف» ١٣٨/٢، و«النشر» ٣٣٢/٢.

(٣) التنوين في ﴿أُمِّهِمْ﴾ يدغم في الميم من ﴿مَنْ﴾، والنون من ﴿مِمَّنْ﴾ تدغم في ميم ﴿مَعَكَ﴾، ولقطة ﴿مِنْ﴾ فيها حرفان مدغمان، فأصلها (مِنْ مَن).

(٤) «الرعاية» ٢٣٣.

(٥) لفظ (النهي) وما جاء منه قرأه نافع بالهمز. ينظر «النشر» ٤٦٠/١.

[الوقف على أواخر الكلم] ^(١):

ويجوز الوقف على أواخر الكلم بالإسكان وهو الأصل في كل حرف موقوف عليه. وإن كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن صحيح أو عليل فلك الجمع بين الساكنين إلا ما فيه عليل وهتوف. ولك الوقف بالإشارة فيما يُرام أو يُسم، كل جائر مروي. والروم: هو اختلاس الحركة. والإشمام: ضمّ الشفتين بعيد سكون الحرف. والروم يدخل في القسمين من الحركات إلا المفتوح والمنصوب عند القراء، والإشمام يدخل في المضموم والمرفوع لا غير. وقد تقدم ذلك.

والله أعلم ^(٢).

(١) ما بين معقوفين من الحقّق. ينظر باب الوقف في «النشر» ١٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية « ١٩٧٩/٤ وما بعدها.

(٢) لم ترد هذه العبارة في ق، ط. وفي د (والله تعالى أليسر).

باب

في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسب ما وقع في القرآن الكريم

وهذا الباب يحتاج القارئ إليه ، ولا بد من معرفته ، وقد عمل المتقدمون فيه كتباً نثراً ونظماً^(١) ، ومن أحسن ما نُظم^(٢) ما أخبرني به الشيخ عبد الكريم التونسي^(٣) قراءة مني عليه ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن برال الأنصاري^(٤) ، قال: أخبرنا ابن الغمّار^(٥) ، قال: أخبرنا ابن سلمون^(٦) ، قال:

(١) في العربية عدد واخر من المؤلفات في هذا الموضوع. ينظر المقدمة التي كتبها الأخ الدكتور حامد الضامن تحت عنوان (تراث العرب في الضاد والطاء) في تحقيقه لكتاب ابن مالك «الاعتاد في نظائر الطاء والضاد».

(٢) زاد في ط (فيه).

(٣) هو عبد الكريم بن عبد العزيز التونسي ، تمّ قرأ عليهم المؤلف توفي سنة ٧٧٠ هـ. «غاية النهاية» ٤٠٢/١.

(٤) في ط (بلال)، وفي ق (نزال) وفي د (بزال) وفي س (برال) أما في «غاية النهاية» ٤٠٢/١ فقد ذكره في ترجمة عبد الكريم التونسي باسم (محمد بن برال)، وورد في منجد للقرنين ٤٣ (محمد بن نزال الأنصاري). ولم أقف على ما يرجح واحداً عما ذكر.

(٥) هو أحمد بن محمد بن حسن، أبو العباس بن الفهاز الأنصاري، مسند أهل المغرب توفي ٦٩٣ هـ. «غاية النهاية» ١١٠/١.

(٦) في «غاية النهاية» ٦٣/٢ قال: محمد بن أحمد بن سلمون هو محمد بن أحمد بن اساعيل بن سلمون، يأتي. ولم يترجم له.

أخبرنا ابن هذيل^(١)، قال: أخبرنا أبو داود^(٢)، قال: أُملى علينا الشيخ أبو عمرو الداني من نظمه:

ظَفِرَتْ شَوَاظُ بِحَظِّهَا مِنْ ظُلْمِنَا فَكَطَمْتُ غَيْظَ عَظِيمٍ مَا ظَنَنْتُ بِنَا
وَعَمَسْتُ أَنْظُرُ فِي الظَّهِيرَةِ ظِلَّةً وَظَلَلْتُ أَنْتَظِرُ الظُّلَالَ لِحِفْظِنَا
وَوَيْسْتُ فِي الظِّلِّا فَنِي عَظَمِي لَظَى ظَهَرَ الظَّهَارُ لِأَجْلِ غِلْظَةٍ وَعُظْنَا
أَنْظَرْتُ لِفَظِي كِي تَبْقَظَ فَظُهُ وَحَظَرْتُ ظَهَرَ ظَهِيرِهَا مِنْ ظُفْرِنَا^(٣).

ذكر في هذه الأبيات جميع ما وقع في القرآن من لفظ الظاء، وميزه مما ضارعه لفظاً، وهي اثنتان^(٤) وثلاثون كلمة. وقيل: جميع ما في القرآن من ذلك ثمانية وأحد عشر موضعاً. ولنتكلم الآن على هذه الأبيات كلمة كلمة، ونذكر وقوع كل في القرآن، ومعناه بالإيجاز والاختصار، فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعلية، يرفع الحجاب عن تنبيه الكتاب الذي ألفه شيخنا الإمام أبو جعفر نزيل حلب^(٥).

فأقول مستعيناً بالله: أما قوله (ظَفِرَتْ) أي: فازت، يقال: ظَفَرَ الرجلُ بجاحته، يَظْفِرُ ظَفْرًا: إذا فاز بها، والظافر: الغالب. والذي وقع في القرآن من هذا اللفظ موضع واحد في سورة «الفتح» [٢٤]: ﴿مَنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾^(٦).

(١) هو علي بن محمد، إمام زاهد ثقة عالم، قرأ على أبي داود ولازمه، توفي سنة ٥٦٤ هـ. «غاية النهاية» ٥٧٣/١.

(٢) هو سليمان بن بجاح، من تلاميذ أبي عمرو الداني، ومن مشاهير القراء، توفي سنة ٤٩٦ هـ. «غاية النهاية» ٣١٦/١.

(٣) هذه الأبيات مشروحة في مخطوطة تحمل رقم ٢٥٤٧ - جامعة الإمام ق ٥٢ ب - ٥٤ أ.

(٤) في ط (اثنتان).

(٥) هكذا في النسخ ما عدا ط، ففيها (فمن أراد البسط والتطويل فعليه بالمنهج السني الذي ألفه الشيخ أمين الدين بن السلا) ولم يذكر المؤلف في ترجمة ابن السلا - «الغاية» ٤٨١/١ شيئاً عن هذا الكتاب، ولم أقف عليه، أو على الكتاب الذي ينسب لأبي جعفر.

(٦) ينظر المفردات: ٤٦٩.

وأما (الشواظ) فهو اللهب الذي لا دخان معه، وقيل: الذي معه دخان^(١)، وفيه لغتان: ضم الشين وكسرها، وقرئ به^(٢)، ووقع في القرآن في موضع واحد، في سورة «الرحمن» [٣٥]: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ﴾. وأما (الحظ) فهو النصيب، وهو بالظاء، وضارعه^(٣) في اللفظ (الحض) الذي معناه التحريض. يقال: حَضَضْتُ فلاناً على الشيء: أحرَضُهُ^(٤) عليه. قال الخليل: الفرق بين الحثّ والحضّ: الحثّ^(٥) يكون في السير والسوق وكل شيء، والحضّ لا يكون في سير ولا سوق^(٦): فأما الأول ففي القرآن منه ستة مواضع^(٧)، والثاني ثلاثة مواضع: في «الحاقة» [٣٤]، و«الماعون» [٣]: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾، وفي «الفجر» [١٨]: ﴿وَلَا يَحْضُونُ﴾^(٨)، هذه الثلاثة بالضاد.

- (١) ينظر الطبري ٨١/٢٧، والقرطبي ١٧١/١٧، والفردات ٣٩٧.
- (٢) قرأ ابن كثير بكسر الشين، والباقون بضمها. «السبعة» ٦٢١، و«الكشف» ٣٠٢/٢، و«النشر» ٣٨١/٢.
- (٣) وهي سورة الرحمن، قال تعالى في الآية ٧٦ من السورة ﴿تُكَيِّنَ عَلَى زَفْرَتِهِ خُفْرٌ وَغِيْرُهُ﴾. «جسان» ولم ترد لفظة «زَفْرَتِهِ» في غير هذه السورة.
- (٤) في ط (ومضارعه).
- (٥) في ط (حضضت فلاناً على الشيء أحضه: أي أحرَضه) وفيها زيادة يبدو أنها من الطابع لتحسين العبارة.
- (٦) في ط (أن الحث).
- (٧) لم ترد هذه العبارة في «العين»، ينظر ١٣/٣، ٢٢. وفي اللسان- الحضّ: ضرب من الحث في السير والسوق وكل شيء، والحض أيضاً أن تحته على شيء لا سير فيه ولا سوق.
- (٨) هكذا في الأصول، و«لطائف الإشارات» ٢٣٣، ولم ينبه محقق الكتاب على عدم صحته، ذلك أن لفظ (الحظ) ورد في القرآن الكريم في سبعة مواضع: [آل عمران: ١٧٦]، [النساء: ١١، ١٧٦]، [المائدة: ١٣، ١٤]، [القصص: ٧٩]، [فصلت: ٣٥]. وقد ذكر الشيخ زكراً، وملا علي القاري في شرحيهما على «المقدمة» للمؤلف ابن الجزري ٤٢ أنها سبعة مواضع.
- (٩) كتبت الآية في ط (ولا تحاضون) وفي النسخ الثلاث الأخرى كما أثبت على قراءة أبي عمرو، فقد قرأ الكوفيون- عاصم وحزرة والكسائي، وأبو جعفر المدني ﴿ولا تحاضون﴾ وأبو عمرو ﴿يَحْضُونُ﴾ والباقون ﴿تَحْضُونُ». «السبعة» ٦٨٥، و«الكشف» ٣٧٢/٢، و«النشر» ٤٠٠/٢.

وأما (الظلم) فهو وضع الشيء في غير موضعه، ووقع في القرآن في مائتي موضع واثنين وثلاثين موضعاً متنوعاً^(١).

وأما (الكظم) ^(٢) فهو مخرج النفس، والكظم: مجترع الغيظ^(٣)، ووقع منه في القرآن ستة ألفاظ^(٤).

وأما (الغيظ) فهو الامتلاء والحنق^(٥)، وهو شدة الغضب، فهو بالظاء، ووقع في القرآن في أحد عشر موضعاً^(٦)، وضارعه في اللفظ (الغيض) الذي معناه التفرقة^(٧)، ووقع في موضعين: ﴿وغيض الماء﴾ في «هود» [٤٤] ﴿وما تفيض الأرحام﴾ في «الرعد» [٨].

وأما (العظيم) فهو الجليل: أي الكبير، وأعظم الأمر: أكبره، ووقع في القرآن في مائة موضع وثلاثة مواضع^(٨).

وأما (الظن) فهو تجويز أمرين، أحدهما أقرب من الآخر، يقال: ظنَّ يظُنَّ

(١) نقل القسطلاني العبارة في «اللطائف» ٢٣٣ مسقطاً (متنوعاً)، وعلّق المحققان: والصواب مائتان وثمان وخمسون من (الظلم)، وثلاثة وعشرون من (الإظلام). ولكنني عدت المواضع التي وردت فيها مادة (الظلم) في المعجم المفهرس فوجدتها تسعة وثمانين ومائتي موضع، ولم يتعرض المؤلف هنا للإظلام، لأنها ستأتي. ولا أدري على أي أساس اعتمد المحققان في العد، أما ابن الجزري فقد يكون للفظ (متنوعاً) مدلولها الخاص عنده.

(٢) في ط (الكظم).

(٣) المفردات ٩٥١، واللسان والقاموس - كظم.

(٤) في [آل عمران: ١٣٤]، و[يوسف: ٨٤]، و[النحل: ٥٨]، و[غافر: ١٨]، و[الزخرف: ١٧]، و[القلم: ٤٨].

(٥) في ط (والحق) وهو تحريف.

(٦) ينظر المعجم المفهرس - غيظ، وشرح زكريا والقاري على المقدمة ٤٢.

(٧) هكذا في الأصول، وفي اللطائف «النقص والتفرقة». والذي عليه كتب التفسير أن «غيض» معناه نقص، وهو الذي في المحاجم. ينظر الطبري ٢٩/١٢، ٧٣/١٣، والقارطي ٤١/٩، ٢٦٨، وفتح القدير ٢/٥٠، ٦٨/٣، واللسان - غيض.

(٨) هكذا في الأصول وشرحي زكريا والقاري ٣٨، ولطائف الإشارات ٢٣٣، ولم يملق محققا اللطائف، وصوابه كما في المعجم المفهرس: مائة وثلاثة عشر موضعاً، وهي استعمالات أربعة: (يُظنُّ، يُعظِّم، أعظَّم).

ظَنًّا، ويكون شكاً^(١)، وبقيناً: فالثَّكَنُ نحو ﴿وَعَسَنْتُمْ ظَنُّ السَّوءِ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿وَيُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]. واليقين نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، ووقع منه في القرآن سبعة وستون لفظاً،^(٢) وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ [التكوير: ٢٤]، وفيه خلاف: فقرأه بالطاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بمعنى «متهم»، والباقون يقرؤونه بالضاد بمعنى: بخيل. والله أعلم^(٣).

وأما (الظَّنُّ) فهو السفر والشخص، يقال: ظَنَّ يَظُنُّ ظَنًّا: إذا شخص أو سافر^(٤)، ووقع منه في القرآن لفظ واحد في سورة «النحل» [٨٠] ﴿وَيَوْمَ ظَنَّنَٰكُمْ﴾.

وأما (النَّظَرُ) فهو من نَظَرَتِ الشَّيْءَ، أنظره، فأنا ناظره^(٥)، قال المجنون: نَظَرْتُ كَأَنِّي مِنْ وَرَاءِ زُجَاجَةٍ إِلَى الدَّارِ مِنْ مَاءِ الصَّبَابَةِ أَنْظُرُ^(٦) والنَّظِيرُ: المثل، وهو الذي إذا نُظِرَ إليه وإلى نظيره كانا سواء، ووقع في القرآن منه ستة وثمانون موضعاً^(٧)، وضارعه في اللفظ «النضر» الذي معناه: الحسن لأنه مشتق من النضارة وهي الحسن^(٨)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام:

- (١) ينظر الأضداد لابن الأنباري ١٤، ولأبي الطيب اللغوي: ٤٦٦.
- (٢) ومثل ذلك في «لطائف الإشارات» ٧٣٣، وشرحي زكريا والقاري ٤٠، وعلق محققا اللطائف: «في القرآن اثنان وسبعون من مادة الظن، وأحالا على المعجم المفهرس وقد عدتها أنا في المعجم تسعة وستين، ولا أدري سر الاختلاف، فمثلا في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَظُنُّ لَا يُفِيئُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [التجم: ٢٨] أو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢] عددت في كل آية لفظ «الظن» مرتين.
- (٣) ينظر «السبعة» ٦٧٣، و«الكشف» ٣٦٤/٢، و«النشر» ٣٩٩/٢، و«البحر» ٤٣٥/٨.
- (٤) المفردات: ٤٦٩، واللسان - ظن.
- (٥) في ط (فأنا ناظر).
- (٦) البيت في ديوان المجنون - قيس ليلي ١٣٥.
- (٧) سيأتي التطبيق على هذه اللادة ص: ٢١٧.
- (٨) انتقل ناسخ د من (الحسن) الأولى الى الثانية.

(نَصَرَ اللهُ امرءاً سَمِعَ مَقَالَتَنَا فَوَعَاها وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا)^(١)، ووقع منه في القرآن ثلاثة مواضع: في «القيامة» [٢٢]: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾، وفي «الإنسان» [١١]: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَصْرَةٌ وَسُرُورًا﴾، وفي «المطففين» [٢٤]: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِِهِمْ نَصْرَةَ النَّعِيمِ﴾.

وأما (الظهير) فسياق الكلام عليها عند قوله: (ظهر ظهيرها).
وأما (الظَّلَّة) فهو كل ما أَظْلَكَ، ووقع في القرآن منها موضعان: «كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ» في «الأعراف» [١٧١]، و«يَوْمَ الظَّلَّةِ» في «الشعراء» [١٨٩].

وأما (ظَلَّتْ) فهو من قولك: ظَلَّ فلان يفعل^(٢) كذا: إذا دام على فعله نهاراً، ومن^(٣): ظَلَّ يَظَلُّ، وهي أخت كان، ووقع في القرآن منه تسعة ألفاظ: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَمْرُجُونَ﴾ «بالحجر» [١٤]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾ في «النحل» [٥٨]، و«الزخرف» [١٧]، ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ﴾ في «طه» [٩٧]، ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾، ﴿فَظَلُّوا لَهَا﴾، كلاهما في «الشعراء» [٧١، ٤]، ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ﴾ في «الروم» [٥١]، ﴿فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ﴾ «الشورى» [٣٣]، ﴿فَظَلَّتُمْ نَفْسَكُمْ﴾ في «الواقعة» [٦٥]، فـ ﴿ظَلَّتْ﴾ و﴿ظَلَّتُمْ﴾ أصله بلامين، لكنه خُفِّفَ مثل مَسْتُ وَمَسْتُ^(٤). وضارع هذا اللفظ في اللفظ «الضلال» الذي هو ضد الهدى، نحو: ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ﴾ ما كانوا يَفْتَرُونَ ﴿[الأنعام: ٢٤]، وكذا ما كان معناه البطالة والتغيب، نحو: ﴿أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، أي: غبنا وَيَظْلَنَّا^(٥)، فلذلك عَيَّنَاهُ في مواضعه ليمتاز من هذا، فاعلمه.

(١) الحديث بروايات مختلفة في المسند ١/٤٣٧، ٣/٢٢٥، ٤/٨٠، ٨٢. وينظر جامع الأصول: ١٨/٨.

(٢) في ط (يقول كذا). وينظر اللسان. ظل.

(٣) في ط (وهو من ظل...).

(٤) ينظر اللسان - سَ و ظَلَّ.

(٥) في ط (البطانة ويطنا) وصوابه ما أثبت من النسخ.

وأما (الانتظار) فهو التَّوَقُّعُ، تقول: انتظرت كذا: أي توقَّعته، وأتى في أربعة عشر موضعاً^(١).

وأما (الظلال) بكسر الظاء، فهو جمع ظِلٍّ، وهو معروف كظِلِّ الشجرة وغيرها، ويقال له ظِلٌّ في أول النهار، فإذا رجع فهو فيه^(٢)، والظِلُّ الظِّلُّ: الدائم، فهو وما اشتق منه بالطاء نحو: ﴿مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ﴿وظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿يَنْتَقِيوْا ظِلَالَهُ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿فِي ظِلِّهِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿مَنْ فَوْقَهُمْ ظُلُلٌ﴾ [الزمر: ١٦]. وتقدّم ذكر (الظلة) وجمعها ظُلُلٌ وظِلَالٌ، كخَلَّةٌ وخَلَلٌ، وبُرْمَةٌ وبِرَامٌ، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً^(٣).

وأما (الحفظ) فهو ضد النسيان، وهو بالطاء كيف تصرف، نحو: ﴿على كلِّ شيءٍ حَافِظٌ﴾ [هود: ٥٧]، و﴿حَافِظَاتُ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿حَفَظَتْ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿مَحْفُوظٌ﴾ [البروج: ٢٢]، و﴿يَحْفَظُونَهُ﴾ [الرعد: ١١] ووقع في اثنين وأربعين موضعاً^(٤).

وأما (الظأ) بالهمز: فهو المغطس، ووقع في ثلاثة مواضع: في «براءة» [١٢٠] ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾، وفي «طه» [١١٩] ﴿تَظْمَأُ﴾^(٥)، وفي «النور» [٣٩] ﴿الظَّانُّ﴾.

(١) سيأتي التعليل على هذه المادة ص: ٢١٧

(٢) في اللسان - ظل: الظل: الشيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس، أي شيء كان. وقيل:

هو مخصوص بما كان منه إلى الزوال، وما كان بعده فهو الشيء. وينظر المفردات ٤٦٩.

(٣) قال في «اللطائف» ٣٣٤: «والظلال بالطاء في التنزيل منه اثنان وعشرون موضعاً» وعلق

الحقن: «صوابه ثلاثة وثلاثون». ولكن ما قال ابن الجزري وتأبمه عليه التسلافي هو

الصحيح: فقد أخرج ابن الجزري لفظي (الظلة)، ومشتقات (ظل) التسمية فيبقى اثنان

وعشرون موضعاً لـ (الظِّل).

(٤) هكذا في الأصول، وشرحي زكريا والقراري ٣٨، و«اللطائف» ٤٣٤، وذكر محققه أن

صوابه: أربعة وأربعون، وهو الرقم الموجود في المعجم المفهرس.

(٥) سقطت «لا» من ط.

(٦) في ط (يظأ).

وأما (الظلمة) فهي من الظلمة، وجمعها ظلمات، ووقع في ستة وعشرين موضعاً^(١).

وأما (العظم) فهو معروف، وجمعه عظام، ووقع في أربعة عشر موضعاً، جمعاً وفرداً^(٢).

وأما (لظى) فأصله اللزوم والإلحاح^(٣)، تقول: أَلْظَّ بكذا: أي ألزمه، ولجَّ به، ومنه قوله ﷺ: (أَلْظُّوا بِإِذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)^(٤)، أي: أَلْزَمُوا أَنْفُسَكُمْ، وَأَلْجُوا بِكَثْرَةِ الدَّعَاءِ بِهَا، وَسُمِّيَتْ بِمَضْ طَبَاقِ النَّارِ بِهِ لِلزُّومِ وَالْعَذَابِ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وفي القرآن منه موضعان: ﴿إِنَّهَا لَظَى﴾ في «المعارج» [١٥]، ﴿فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَى﴾ في «الليل» [١٤].
وأما (الظهار) فيأتي الكلام عليه عند قوله: (ظهر ظهيرا).

وأما (الغلظ) فهو معروف، وفي القرآن منه ثلاثة عشر موضعاً^(٥).
وأما (الوعظ) فهو التخويف من عذاب الله والترغيب في العمل القائد إلى الجنة، قال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرقُّ له القلب. انتهى^(٦). فهو بالظاء كيف تصرف، وجمع الموعظة مواعظ، وجمع العِظَة عِظَات، وضارعه في اللفظ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ في «الحجر» [٩١]، وهو بالضاد، ومعناه أنهم فرقوه وقالوا: هو^(٧) سحر وشعر وكهانة ونحو ذلك^(٨).

(١) ومثله في «لغات الإشارات» ٢٣٣، و«شرح القاري» ٤٠. وذكر محقق اللغات أنها ثلاثة وعشرون، ولكن الصواب - كما في المعجم هو ما ذكر ابن الجوزي ومن تابعه.

(٢) في المعجم المفهرس خمسة عشر موضعاً.

(٣) هكذا في الأصول، وفي الصحاح واللسان والقاموس فسر الألفاظ ب: الإلحاح، ومعناها متقاربان. وقد جرى المؤلف هنا على أن (لظ) و(لظى) مادة واحدة وهو الذي في المفردات ٦٨٠، ولكن المادتين مختلفتان في الصحاح واللسان والقاموس.

(٤) الحديث في سنن الترمذي ٢٠١/٥، قال الترمذي: حديث غريب. وينظر جامع الأصول ٢٩٦/٤، والنهاية ٢٥٢/٤.

(٥) ينظر المعجم المفهرس - ضلطف.

(٦) المين ٢٢٨/٢.

(٧) في ط (هذا).

(٨) ينظر البحر المحيط: ٤٦٨/٥، وفتح القدير ١٤٣/٣.

وأما (الإنظار) فهو التأخير والمهلة، تقول: أنظرته: أي أمهلته وهو اثنان وعشرون موضعاً^(١).

وأما (اللفظ) فهو الكلام، وهو مصدر من لفظ يلفظ، وهو موضع واحد: ﴿ما يلفِظُ من قولٍ﴾ في «ق» [١٨].

وأما (الإيقاظ) فهو من^(٢) البَيِّظَةِ، وهي ضدُّ الغَفلة أو النوم، وهو موضع في «الكهف» [١٨] ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَنْيَاطًا﴾.

وأما (اللفظ) فقيل: هو الرجل الكريه الخلق، مشتق من: فَظَّ الكرش وهو مأوّه^(٣)، وهو موضع واحد في «آل عمران» [٥٩] ﴿ولو كنت فظًّا﴾، وضارعه في اللفظ «الفَضُّ» الذي معناه الفك والتفرقة، تقول: فَضَّضْتُ الطابع: أي فككته وانفَضَّ الجماعة: أي تفرقوا، قال الله تعالى: ﴿لَا تَفْضُوا من حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٤) [الجمعة: ١١] أي: تفرقوا.

وأما (الحظر) فمعناه المنع والحيازة، لأن كل حائز لشيء مانع غيره منه، وهو موضعان: في «الإسراء» [٢٠] ﴿وما كان عطاء ربك محظوراً﴾ أي ممنوعاً،

(١) ذكر المؤلف ص: ٢١٣ (النظر) وأن منه في القرآن الكريم ستة وثلاثين موضعاً، و(الانتظار) بمعنى التوقع ص: ٢١٥ ومنه أربعة عشر موضعاً في القرآن، ثم ذكر هنا (الإنظار) بمعنى التأخير، وبمجموع المواضع على قوله اثنان وعشرون ومائة موضع، أما مجموع الآيات التي وردت فيها مادة (نظر) بمائيتها وتصاريغها فهي تسعة وعشرون ومائة موضع، بزيادة سبعة صفاً ذكر المؤلف. وتفصيل معاني هذه الآيات يحتاج إلى بحث طويل، ذلك أن من هذه الآيات ما يختلف في تفسيره ويمتثل أكثر من معنى: فقد نقل أبو حيان «البحر» ٢٢١/٨، في تفسير قوله تعالى: ﴿انظرونا نَقْتَسِب من نورٍ﴾ [الحديد: ١٣] أنها بمعنى انتظرونا أو انظروا إلينا، وقرئ: (انظرونا) أي آخرونا ولا تجملونا في آخره ولا تسبقونا. ونقل الشوكاني في «فتح القدير» ٩١/٥ في تفسير قوله تعالى: ﴿نأخذهم الساعة وهم يظنون﴾ [الذاريات: ٤٤]، أنها بمعنى يرونها عياناً، ويعنى ينتظرون ما وعدوه من العذاب. وينظر في ذلك المفردات - نظر ٧٥٨.

(٢) سقطت (من) من ط.

(٣) اللسان والتاموس - فظ.

(٤) وورد في موضع ثالث، [المنافقون: ٧]: ﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾.

وفي « القمر » [٣١] ﴿كَهَشِمِ الْمُخْتَطِرِ﴾ ، والمُخْتَطِرُ: الذي يعمل الخطيئة^(١) .
وضارعه في اللفظ « الحضر » الذي هو ضد النبية ، ومعناه الإتيان إلى
المكان^(٢) ، والمعنى فارق بينهما ، فافهم .

وأما قوله: (ظَهَرَ ظَهْرُهَا) وقوله^(٣) (في الظَّهيرة) وقوله: (ظَهَرَ الظِّهَارُ)^(٤)
نتكلم عليهن الآن:

فالظَّهيرة: هي شدة الحر ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ
الظَّهيرة﴾ [النور: ٥٨] .

وأما الظَّهْر فهو خلاف البطن ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظَهْرُهَا﴾
[الأنعام: ١٤٦] .

والظَّهَار هو من: تَظَاهَرَ^(٥) الرجل من زوجته: وهو أن يقول لها: أنت علي
كظهر أمي^(٦) ، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية
[المجادلة: ٢] .

وأما قوله: (ظُهِرَ) هو بضم الظاء: وهو اسم لوقت زوال الشمس ، وهو وقت
صلاة الظهر ، تقول: أَظْهَرْنَا: أي صِرْنَا في وقت الظهر ، قال تعالى: ﴿وَعَشِيًّا
وَحِينَ تَظْهَرُونَ﴾ [الروم: ١٨] .

وأما (الظَّهِيرُ) فهو المعين ، والتظاهر: التعاون^(٧) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنْ
تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ

(١) المفردات: ١٧٦ ، والفترطي ١٧/١٤٢ ، والبحر ٨/١٨١ ، واللسان - حطر .

(٢) المفردات: ١٧٥ .

(٣) في ط (وقوله قبل) .

(٤) هكذا في الأصول .

(٥) في ط (ظاهر) وكلاهما صواب - ينظر اللسان - ظهر .

(٦) المفردات ٤٧٤ ، والبحر ٨/٢٣٢ .

(٧) في ط (أو ظاهر التعاون) . ينظر المفردات ٤٧٤ .

ظهير» [التحريم: ٤]. فإذا علم ذلك ففي كتاب الله تعالى منها، وما تصرف منها سبعة وخمسون موضعاً^(١)، والله أعلم.

وأما (الظفر) فهو الذي بالأيدي والأرجل، قال أبو حاتم: يُقال: ظُفِرَ وظُفُرٌ بضمة واحدة وبضمتين، ولا يقال بالكسر كما تقول العامة، وقد يقال للظفر: أَظْفُورٌ^(٢)، قالت أم الهيثم:

ما بينَ لَقَمَتِهِ الأولى إذا انْعَدَرَتْ وبينَ أخرى تَلِيها قِيدُ أَظْفُورٍ^(٣)
وجعُ الظُّفْرِ: أَظْفَارٌ وَأَظْفِيرٌ، وقيل: أَظْفِيرُ جمع الجمع، كما قيل: أَقْوَالٌ وأَقَاوِيلُ، وقيل: هو جمع أَظْفُورٍ^(٤). والتَّظْفِيرُ: هو أخذُك الشيءَ بأطرافِ أَظْفَارِكَ وتَحْدِيثُكَ إِيَّاهُ، ووقع^(٥) في موضع، في «الأنعام» [١٤٦]: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا آخر ما قَصَدْتُهُ من ترجمة هذا الكتاب.

وكنْتُ قبل أن أكتب هذا التَّأليف قد بدأت في تأليف كتاب سَمَّيْتُهُ: «التَّوْجِيهَاتُ عَلَى أَصُولِ الْقَرَاءَاتِ» ثم رأيت الحاجة داعية إلى تأليف هذا المختصر فائْتَنَيْتُ عن ذلك حتى كملت تأليفي هذا الكتاب، وأنا إن شاء الله على ذلك بإرشاده وتيسيره إن تأخر الأجل، ونلت بلوغ الأمل حتى أكمله.

(١) الظام والهام والراء وما تصرف منها باختلاف معانيها ورد منها في كتاب الله تسعة وخمسون موضعاً. ينظر المعجم للمفهرس - ظهر.

(٢) ينظر اللسان - ظفر، ولحن العامة للزبيدي: ١٠٧.

(٣) لم أقف على من نسب البيت لأُم الهيثم، وهي أعرابية من الفصحاء الذين نقل عنهم اللغويون، وربما تكون قد أنشدت البيت. وهو في تذهيب اللغة ٣٧٥/١٤، وأساس البلاغة، واللسان، والقاموس - ظفر، ولحن العامة ١٠٧، دون نسبة، وقد نسب ابن عبد ربه في العقد الفريد ١٨٦/٦ لحמיד الأرقط، وذكر أنه ما يدل على شدة بحاله، وتختلف رواية بعض ألقاظ البيت في غير موضع الاستشهاد.

(٤) اللسان - ظفر، ولحن العامة ١٠٨.

(٥) أي (الظفر).

[أدعية ختم القرآن الكريم ^(١)]

وأحببت أن أختم هذا الكتاب بأدعية رواها الخلف عن السلف عند ختم القرآن، لأن بركة الدعاء عظيمة، ومنافعه عيمة عند نزول الرحمة، في وقت ختم القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أفضلُ العبادة الدعاء» ^(٢).

أخبرنا شيخنا الشيخ شمس الدين أبو عبد الله الصفوي ^(٣) قال: أنبأنا الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مروان البعلبكي ^(٤) قال: أخبرنا السخاوي قال: كان شيخنا أبو القاسم - يعني الشاطبي - يدعو عند ختم القرآن بهذا الدعاء:

«اللَّهُمَّ إِنَّا عِبْدُكَ، وَأَبْنَاءُ عِبِيدِكَ، وَأَبْنَاءُ إِمَائِكَ، ماضٍ فينا حكمك، عدلٌ فينا قضاؤك، نَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ

(١) العنوان من عمل المحقق. يُنظر الأدعية التالية في السخاوي ٢٢٦ ب.

(٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری ٤٩١/١.

(٣) هو محمد بن عبد الله الصفوي، أحد شيوخ المؤلف ٦٩٤-٧٦٦ هـ. «غاية النهاية» ١٩١/٢.

(٤) هو أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكي، قرأ على السخاوي بثلاث روايات، وعرض عليه

الشاطبية، توفي سنة ٧١٢ هـ. «غاية النهاية» ٥٨/١.

أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رِبْعَ قُلُوبِنَا، وَشِفَاءَ صُدُورِنَا، وَجَلَاءَ أَحْزَانِنَا وَهُمُومِنَا، وَسَائِقًا وَقَائِدًا إِلَيْكَ وَإِلَى جَنَاتِكَ جَنَّاتِ النَّعِيمِ، مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» (١).

وقيل: هو مروي عن رسول الله ﷺ لتفريج الهم (٢).

قال السخاوي: وأنا أزيد عليه (٣): «اللهم اجعله لنا شفاءً وهدى وإماماً ورحمة» (٤)، وارزقنا تلاوته على النحو الذي يُرضيك عنا، ولا تجعل لنا ذنباً إلا غفرته، ولا همّاً إلا فرّجته، ولا ديناً إلا قضيته، ولا مريضاً إلا شفّيته، ولا عدوّاً إلا كفّيته، ولا غائباً إلا رددته، ولا عاصياً إلا عصمته، ولا فاسداً إلا أصلحته، ولا ميتاً إلا رحمته، ولا عيباً إلا سترته، ولا عسيراً إلا يسّره، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضاء، ولنا فيها صلاح إلا أغنتنا على قضائها في يسر منك وعافية، برحمتك يا أرحم الراحمين» (٥).

قلت (٦): وأنا أزيد عليه: «اللهم انصر جيوش المسلمين نصراً عزيزاً، وافتح لهم فتحاً مبيناً، اللهم انفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، اللهم افتح

(١) الحديث في السند ٤٥٣/١، والستدرك على الصحيحين ٥٠٩/١، ومجمع الزوائد للهيتمي ١٣٦/١، وجامع الأصول ٢٩٨/٢، وروايته فيها (ما قال عبد قط إذا أصابه هم وخزن: اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك،...

(٢) قال السخاوي: وأنا أدعو به عند الحتم.

(٣) يبدو أن هذا الدعاء ما حفظه السخاوي من المأثورات، ففي سهام الإصابة للسيوطي ٨٦: «...اللهم لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته، ولا همّاً إلا فرّجته، ولا ديناً إلا قضيته، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين» قال: أخرجه الطبراني في الأوسط. وينظر «النشر» ٤٦٨/٢.

(٤) (ورحة) ساقطة من ط.

(٥) لم يكمل المؤلف الدعاء الذي ذكره السخاوي، وترك جزءاً منه.

(٦) هذا الجزء من الدعاء إلى قول المؤلف (وروي عن عاصم...) ساقط من ق.

لنا بخير^(١)، واجعل عواقبَ أمورنا إلى خير. اللهم إنا نعوذ بك من فواتح الشرِّ وخوائمه، وأولِّه وآخره، وباطنه وظاهره. اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك، واجعلنا أغنى خلقك بك، وأفقر عبادك إليك، وهبْ لنا غنى لا يطفئنا، وصحة لا تلهينا، وأغننا عَمَّنْ أغنيته عَنَّا، واجعل آخرَ كلامنا شهادةً أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتوفِّنا وأنتَ راضٍ عنا، غيرَ غضبانٍ، واجعلنا في موقف القيامة من الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، برحمتك يا أرحمَ الراحمين .»

وروي عن عاصم بن أبي النجود، عن زُرِّ بن حبَّيش^(٢) قال: قرأت القرآن كله [في المسجد الجامع بالكوفة]^(٣) على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما بلغت «الحواميم»^(٤) قال: يا زُرَّ، قد بلغت عرائس القرآن، فلما بلغت رأس العشرين من ﴿حم عسق﴾ [الشورى: ١، ٢]: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات في رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاؤُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾^(٥) [الشورى: ٢٢]، بكى حتَّى ارتفعَ نحيبه، ثم رفع رأسه إلى السماء وقال: يا زُرَّ، آمَنَ على دعائي، ثم قال: اللهم إني أسألك إجاباتِ الْمُخْبِتِينَ، وإخلاصَ المؤمنين، ومراقبةَ الأبرار، واستحقاقَ حقائق الإيمان، والفنيمة من كلِّ برٍّ، والسلامة من كلِّ إثمٍ، ووجوبَ رحمتك، وعزائمَ مغفرتك، والفوزَ

(١) زاد في ط (واختم لنا بخير) ولم ترد في س، د.

(٢) هو زُر بن حبَّيش الأسدي، روى عن عمرو بن وهب وغيرهما، وروى عنه عاصم وغيره. توفي سنة ٨٢ هـ. «المرح والتمديد» ٦٢٢/٣، و«غاية النهاية» ٢٩٤/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من س، ق، ط، و موجود في د، والسخاوي ٣٢٧.

(٤) «الحواميم» هي السور التي تفتح بـ ﴿حم﴾ وهي غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجمانية، والأحقاف. ينظر في فضل هذه السور القرطبي ٢٢٨/١٥، و«الدر المنثور» ٣٤٤/٥.

(٥) لم أقف على هذا الحديث للإمام علي، وقد ذكر السيوطي في «سهام الإصابة» ٨٦: «اللهم إني أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك، والفنيمة من كلِّ برٍّ، والسلامة من كلِّ إثمٍ...» قال: أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وفي «النشر» ٤٦٨/٢، وزاد: «والفوز بالفطنة والنجاة من النار...».

بالجنة، والنَّجاة من النار. ثم قال: يا زَرَّ: إذا ختمت فادعُ بهذه الدعوات، فإن حبيبي رسولَ الله ﷺ أمرني أن أدعوَ بهن عند ختم القرآن^(١).

انتهى ما أردت ذكره من الدعاء، وهو كافٍ، وأسأَلُ الله تعالى أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

قال المؤلف^(٢):

فرغت من تحريره في آخر ثلث ساعة مضت بعد الزوال [من] ^(٣) استوائه، من يوم السبت خامس ذي الحجة الحرام من سنة تسع وستين وسبعائة، بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين، بالقاهرة المحروسة، لا زالت معمورة^(٤) وسائر بلاد المسلمين^(٥).

وأجزت لجميع المسلمين روايته عني، راجياً ثواب الله ومغفرته^(٦).

(١) زاد السخاوي بعد هذا أدعية كثيرة.

(٢) سقطت الحاققة كلها من ق. وزاد في د (رضي الله عنه ورحمه) وفي ط (رحمه الله تعالى).

(٣) تكملة من ط.

(٤) في ط (من بين القصرين لا زالت بالقاهرة معمورة).

(٥) في ط (آمين). وفي د (آمين يا معين).

(٦) هذه الإجازة في النسخة س فقط.

وقد ختمت النسخ س، ق، د بعبارات خاصة بالناسخ، تظهر في الصفحات المصورة من المخطوطات في أول الكتاب.

الفهارس العامة

- ★ الأحاديث الشريفة.
- ★ الأشعار.
- ★ الأعلام.
- ★ مراجع التقديم والتحقيق.
- ★ الموضوعات

فهرسُ الأحاديثِ الشريفة

١٧٧	« اذهب ، أو قُمْ ، بشس الخطيب أنت »
١٧١	« اقرأ عليّ..... »
١٦٨	« اقرأ القرآن على حرف..... »
٢١٦	« أَلطُوا بـ يا ذا الجلال والإكرام »
٢٢١	« اللهم إنا عبيدك وأبناء عبيدك..... »
٢٢٣	« اللهم إني أسألك إحيات الخبتين..... »
٤٥	« زَيُّنُوا القرآن بأصواتكم »
١٧٤	« كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته..... »
٦٢	« لعلَّ بعضكم ألحن بحجته من بعض »
٤٣	« مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم »
٢١٤	« نَضَرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها »
٢٢١	« أفضل العبادَةِ الدعاء » (ابن عباس)



فهرس الأشعار

- فبيناه يهري رحله قال قائل
فلو أن الأطباء كان حولي
نظرت كآتي من وراء زجاجة
ما بين لقمته الأولى إذا المحدث
فباتوا يذلجون ويلات يهري
أحقاً أن جورتننا استقلوا
دار لملسى إذو من هواكا
كذبتك عينك أم رأيت بواسط
كلا زعمت بأننا لا نقاتلكم
وجدت بها وجد الذي ضلّ نضوه
فباتت هموم النفس شتى يمدنه
والشمر لا يطمئنه من يطلبه
قد طلبت شيبان أن تصاكموا
ظفرت شواظ بمظها من ظلمنا
فزت بقدي محرب لم يلحن
نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها
فبيناه يهري رحله قال قائل
فلو أن الأطباء كان حولي
نظرت كآتي من وراء زجاجة
ما بين لقمته الأولى إذا المحدث
فباتوا يذلجون ويلات يهري
أحقاً أن جورتننا استقلوا
دار لملسى إذو من هواكا
كذبتك عينك أم رأيت بواسط
كلا زعمت بأننا لا نقاتلكم
وجدت بها وجد الذي ضلّ نضوه
فباتت هموم النفس شتى يمدنه
والشمر لا يطمئنه من يطلبه
قد طلبت شيبان أن تصاكموا
ظفرت شواظ بمظها من ظلمنا
فزت بقدي محرب لم يلحن
نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها

فهرس الاعلام

ابن بشر: ١٤٤	أبان بن تغلب: ١٠٨
أبو بكر، شعبة بن عياش: ١٠٨	إبراهيم بن السري = الزجاج
أبو بكرة: ١٦٨	إبراهيم بن محمد الكرخي: ١٧٦
الترمذي: ١٧٤	إبراهيم بن وثيق: ١٦٧، ٢٠٤
تيم الطائي: ١٧٧	إبراهيم بن يزيد: ١٧٠
ثعلب = أحمد بن يحيى	أحمد بن جعفر الدينوري: ١٨٩، ١٩٦
جبير: ٤٨	أحمد بن عبد الصمد الفورخي: ١٧٤
ابن جريج: ٤٨، ١٧٤	أحمد بن علي البغدادي: ١٧٦
الجميري: ١٢٠	أحمد بن محمد: ١٦٧
أبو جعفر، نزيل حلب: ٢١٠	أحمد بن مروان البعلبكي: ٢٣١
ابن الجندي: ١٢٠، ١٤٤، ١٧٩	أحمد بن موسى اللؤلؤي: ١٧٠
ابن جني: ١٣١	أحمد بن هلال: ٥٠
أبو حاتم: ١٧٠، ١٧٨، ١٩٢، ٢١٩	أحمد بن يحيى: ١٧٨، ١٧٩
ابن الحاجب: ١٧٠	أحمد بن يعقوب: ١٤٤
حماد بن سلمة: ١٦٨	الأخطل: ١٩٩
حزة: ٥١، ١٠٨، ١٣٤، ١٦٢	الأخفش: ٦٧، ٩٧، ٩٨، ١٧٠، ١٧٨
أبو حنيفة: ١٦٦	ابن إسحق: ١٧٠
خلف: ١٣٤	أبو الأصم، ابن الطحان: ٥٥، ٥٧، ١١٩
الخليل: ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٦، ٩٨	الأصمعي: ٤٨، ١٠٢
١٠٥، ١٠٦، ١١٧، ١٧٨	الأعشى: ١٨١
١٨٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢١١	الأعمش: ١٠٧، ١٧١
٢١٦	ابن الأنباري: ١٧٠، ١٧٨، ١٨١، ١٨٩
الخوانساري: ١٦٧	ابن البخاري = علي بن أحمد

الشاطبي، أبو القاسم: ١٩٦، ٢٢١.	الداني، أبو عمرو: ٤٧، ٤٩، ١٣٤،
أبو بكر الشاذلي: ٤٩، ٥١.	١٣٥، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٤،
شريح: ١١٣، ١٢٠، ١٣٤.	١٥٧، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨،
الصدّيق (رضي الله عنه): ١٧٣.	١٧١، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣،
الصفاني: ٨٠.	١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢،
أبو عبدالله الصفوي: ٢٢١.	١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٤،
الضحّاك: ٤٨، ١٩٠.	٢١٠.
ابن طبرزد = عمر بن طبرزد	أبو داود، سليمان بن الأشعث: ١٧٦
الطبري: ١٧٠.	أبو داود، سليمان بن نجاح: ٢١٠
ابن الطحّان = أبو الأصمغ	ابن دريد: ٩٥، ٩٧
عاصم: ٥١، ١٦٢، ٢٢٣.	الدينوري = أحمد بن جعفر
ابن عامر: ٥١، ١٩١.	أبو زيد: ٨٦
عائشة (رضي الله عنها): ١٧٠.	الزجاج: ١٧٨، ١٩٠، ١٩٥.
ابن عباس (رضي الله عنهما): ٤٩، ١٧٠، ٢٢١.	زر بن حبّيش: ٢٢٣، ٢٢٤.
أبو العباس: ٥٥.	أبو زيد: ٢٠١
عباس بن الفضل: ١٧٠.	السخاوي، أبو الحسن: ١٦٢، ١٩٤،
عبد الجبار بن محمد الجراحي: ١٧٤.	١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢١،
عبد الرحمن بن أبي بكرة: ١٦٨.	٢٢٢.
عبد العزيز بن رفيع: ١٧٦.	السدي: ١٩٠.
عبد العزيز بن محمد الترياق: ١٧٤.	سعيد بن جبير: ١٧٣.
عبد الكريم التونسي: ٢٠٩.	سفيان: ١٧١.
عبد الملك بن أبي القاسم الكرخي: ١٧٤.	ابن السّأر: ١٧٩.
أبو عبيد: ١٧٠.	أم سلمة (رضي الله عنها): ١٧٤.
عبيد بن محمد: ١٦٧.	ابن سلمون: ٢٠٩.
عبيدة: ١٧١.	سليم: ١٣٤.
أبو عبيدة: ١٩٩.	سيبويه: ٦٧، ٧٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٥،
عثمان بن سعيد = الداني	١٧٨، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠١.

ابن كيسان: ١٥٧، ١٧٠	المجاذ: ١٧٩
مالك بن أنس: ١٧٠	المجير السلوي: ٨٠
ابن مالك: ١٩٩	عدي بن حاتم: ١٧٧
المبرد: ١٧٨	عروة بن الزبير: ١٧٠
بجاهد: ٤٨، ١٩٠	عفان بن مسلم: ١٦٨
أبو بكر، ابن مجاهد: ٥٠، ٥١، ١٤٤	علي (رضي الله عنه): ٤٠، ٤٨، ٢٢٣
الجنون: ٢١٣	علي بن أحمد البخاري: ١٧٤، ١٧٦.
محمد بن أحمد اللؤلؤي: ١٧٦	علي بن حجر: ١٧٤
محمد بن أحمد الحوي: ١٧٤	علي بن الحسين القاضي: ١٦٨
محمد بن برآل الأنصاري: ٢٠٩	علي بن زيد: ١٦٨
محمد بن الحسين: ١٧١	الغاني: ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٤.
محمد بن الحسين البلخي: ١٧١، ١٧٣	عمر بن أميلة: ١٧٤، ١٧٦.
محمد، ابن خطيب داريا: ٨٠	عمر بن طبرزد: ١٧٤، ١٧٦
محمد بن خليفة: ١٧١	أبو عمرو بن العلاء: ٥٠، ٥١، ١٣٥،
محمد بن زرقون: ١٦٧	١٣٩، ١٤٤، ١٦٢، ١٧٤،
محمد بن سعدان الضرير: ١٧٨	١٩٦، ٢١٣
محمد بن سلمة المظاني: ٥٠	ابن الغضار: ٢٠٩
محمد بن عيسى الأصبهاني: ١٧٠، ١٩٢، ١٩٦	فارس بن أحمد: ١٥٤، ١٦٧
محمد بن اللبان: ١٦٦	الفراء: ٦٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٧٠، ١٧٨،
محمود بن القاسم الأزدي: ١٧٤	١٩٥.
مخلف الهلالي: ٧٩	الغرياني: ١٧١
أبو عبدالله المديني: ١٧٠	القاسم بن جعفر الهاشمي: ١٧٦
ابن مسعود: ١٤٠، ١٧١	ابن قتيبة: ١٩٢، ١٩٦
المسي: ١٥٥	قطرب: ٦٧
مسدد: ١٧٦	ابن كثير: ٥١، ٢١٣
مقاتل: ١٧٠	الكتاني: ٥١، ٦٧، ٧١، ١٣٥، ١٤٢،
مقسم: ٤٨	١٧٠، ١٧٨، ١٩٥، ٢١٣.

تابع فهرس الاعلام

هشام بن عروة: ٨٠	مكي بن أبي طالب: ٩٤، ١١٢، ١٣٥
هشام بن عمار: ١٠٩	١٣٩، ١٤٤، ١٦٢، ١٧٩
أم الهيثم: ٢١٩	١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣
الوجيهية بنت علي: ١٦٧	١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٥
ورش: ٥٠، ٩٣، ٩٤، ١١٤، ١٤٦، ١٤٩.	٢٠٦
يحيى بن سعيد الأموي: ١٧٤	ابن أبي مليكة: ١٧٤
يحيى بن سفيان: ١٧٦	ابن المنادي: ٥١، ١٤٤
يزيد: ١٥٥	ناقع بن أبي نعيم: ٥٠، ٥١، ١٧٠
أبو عبد الرحمن بن اليزيدي: ١٧٨	١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢
اليزيدي، يحيى: ١٧٤	١٩٦، ١٩٤
يعقوب: ١٧٠	نصير: ١٨٣
أبو يوسف: ١٦٦	ابن هذيل: ٢١٠
يوسف بن موسى القطان: ١٦٨.	المروزي: ٢٠١، ٢٠٢

- القرآن الكريم
- إبراز المعاني من حرز الأمانى - لأبي شامة الدمشقي . تحقيق إبراهيم عطوة عوض - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٤٠٢هـ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . للديماطي البناء . المطبعة العامة - إستانبول - ١٢٨٥هـ .
- الإتيقان في علوم القرآن - للسيوطي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٥١م .
- د . أحمد مختار = دراسة الصوت .
- الأزهية في علم الحروف - للهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي - مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧١م .
- أساس البلاغة للزمخشري - دار صادر - بيروت ١٩٦٥م .
- أسباب حدوث الحروف - لابن سينا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٧٨م .
- أسس علم العربية - للدكتور محمود فهمي حجازي - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٩م .
- الأشموني = منار الهدى .
- الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلاني - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٨هـ .

- الأصوات اللغوية. للدكتور إبراهيم أنيس- دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٦١م.
- الأصوات (علم اللغة العام) للدكتور كمال بشر- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧٩م.
- الأضداد- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق محمد أبو الفضل- وزارة الإعلام- الكويت ١٩٦٠.
- الأضداد- لأبي الطيب اللغوي- تحقيق الدكتور عزة حسن- الجمع العلمي العربي- دمشق- ١٩٦٣م.
- الألفات- لابن خالويه- تحقيق الدكتور علي حسين البواب- مكتبة المعارف- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- الألفات- لابن الأنباري= مختصر في ذكر الألفات.
- الأسامي- لابن الشجري- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٤٩هـ.
- إملاء ما من به الرحمن- للمكبري- دار الباز- مكة المكرمة- ١٣٩٩هـ.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة- للقفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الكتب- القاهرة- ١٩٥٠م.
- د. أنيس= الأصوات.
- إيضاح الوقف والابتداء- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق الدكتور محي الدين رمضان- مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧١م.
- البحر المحيط- لأبي حيان- مصورة مكتبة النصر الحديثة بالرياض عن مطبعة السعادة- القاهرة- ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن- للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- ١٩٥٧م.

- د. بشر = الأصوات.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - ١٩٦٤م.
- تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي - دار الكاتب العربي - بيروت.
- تاريخ العلماء النحويين - لأبي الحسن المعري - تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو - مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠١هـ.
- التاريخ الكبير - لإسماعيل بن إبراهيم البخاري - المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
- التحديد في الإتيان والتجويد - لأبي عمرو الداني - مخطوط - مصور عن مكتبة جاز الله باستانبول - رقم ٢٦٠١٨ - من ورقة ٨٣ - ١١٢.
- التطور النحوي للغة العربية - لبرجستراسر - تصحيح الدكتور رمضان عبد التواب - الحانجي - القاهرة - ١٤٠٢هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان) - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٥٤م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الكاتب العربي - القاهرة - ١٩٦٧م.
- التكملة - لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود - مطبوعات جامعة الملك سعود - الرياض - ١٤٠١هـ.
- تهذيب اللغة - للأزهري - تحقيق مجموعة من الأساتذة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٤م وما بعدها.
- التيسير - لأبي عمرو الداني. تحقيق أوتوبرنزل - استانبول - مطبعة الدولة - ١٩٣٠م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول - لابن الأثير - تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - مكتبة الحلواني - دمشق - ١٣٨٩هـ.

- الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم الرازي- مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٧١هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء- لأبي الحسن السخاوي- مخطوط- مصور عن الظاهرية- دمشق ٣٣٣- علوم القرآن.
- جهرة اللغة- لابن دريد- حيدر آباد الدكن- الهند- ١٣٥١هـ.
- حجة القراءات- لأبي زرعة- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٧٩م.
- حروف المعاني والصفات- للزجاجي- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- دار العلوم- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- خزانة الأدب- لعبد القادر البغدادي- بولاق- القاهرة- ١٢٩٩هـ.
- الخصائص- لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٥٢م.
- خلق الإنسان- للأصمعي (الكز اللغوي)- تحقيق أوغست هفتر- المطبعة الكاثوليكية- بيروت- ١٩٠٣م.
- الداني = المكتفى.
- دراسة الصوت اللغوي- للدكتور أحمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- ١٣٩٦هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور- للسيوطي- المطبعة الميمنية- القاهرة- ١٣١٤هـ.
- ديوان الأخطل- تحقيق إيليا الحاوي- دار الثقافة- بيروت- ١٩٦٨م.
- ديوان الأعشى- تحقيق د. محمد محمد حسين- دار النهضة العربية- بيروت- ١٩٧٢م.
- ديوان الحطيئة- تحقيق نعمان أمين طه- الحلبي- القاهرة- ١٩٥٨م.

- ديوان رؤية- مجموع أشعار العرب- الجزء الثالث- تحقيق وليم أهلود- ليبزج- ١٩٠٣م.
- ديوان المعاج- مجموع أشعار العرب- الجزء الثاني- تحقيق وليم أهلود- ليبزج- ١٩٠٣م.
- ديوان قيس بن الملوخ- تحقيق عبد الستار فراج- دار مصر للطباعة.
- رسالة كلاً في الكلام والقرآن- لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن رستم الطبري- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- المكتبة الدولية- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني- للباقلي- تحقيق الدكتور أحمد خراط- مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧٥م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات- دار الكتب العربية- دمشق- ١٣٩٣هـ.
- زكريا = المقصد.
- الساميون ولغاتهم- للدكتور حسن ظاظا- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧١م.
- السبعة في القراءات- لأبي بكر بن مجاهد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف القاهرة- ١٩٨٠م.
- السخاوي= جمال القراء.
- سراج القارئ المبتدى- لعلي بن عثمان القاصح- المكتبة التجارية- القاهرة- ١٣٥٢هـ.
- سر صناعة الإعراب- لابن جني (الجزء الأول) تحقيق- مصطفى السقا وزملائه- مطبعة الحلبي- القاهرة- ١٩٥٤م.
- سنن الترمذي- تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف- المكتبة السلفية- المدينة المنورة- ١٣٨٤هـ.
- سنن أبي داود- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء السنة النبوية القاهرة.

- سنن النسائي (شرح السيوطي). دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨ هـ.
- سهام الإصابة في الدعوات المجابة - للسيوطي (ضمن ثلاث رسائل) مطبعة المدني - القاهرة - ١٣٩٩ هـ.
- شرح أبيات سيبويه - لابن السيرافي - تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٩ م.
- شرح أبيات أبي عمرو في الظاءات القرآنية - لمؤلف مجهول - مخطوط - بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ٢٥٤٧:
- شرح شواهد المغني - للسيوطي - تحقيق أحمد ظافر كوجان - لجنة التراث العربي - دمشق - ١٩٦٦ م.
- شرح قطر الندى - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - القاهرة - ١٣٨٣ هـ.
- شرح الكافية الشافية - لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي - مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٢ هـ.
- شرح كلاً وبلى ونعم - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٣٩٨ هـ.
- شرح المفصل - لابن يمين - المطبعة المنيرية - القاهرة.
- شرح المقدمة الجزرية - للشيخ زكريا الأنصاري - بهامش المنح الفكرية - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٣٦٧ هـ.
- شرح المقدمة للقرائ = المنح الفكرية.
- الشواذ = مختصر في شواذ القرآن.
- الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ١٣٩٩ هـ.

- صحيح البخاري- المكتب الإسلامي- استانبول- تركيا- ١٩٧٩م.
- صحيح مسلم- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- رئاسة إدارة البحوث- الرياض- ١٤٠٠هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين السخاوي- المكتبة السلفية- القاهرة- ١٣٥٣هـ.
- طبقات الحفاظ- للسيوطي- تحقيق علي محمد عمر- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٣٩٢هـ.
- طبقات فحول الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود شاكر- جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية- الرياض- ١٣٩٤هـ.
- العقد الفريد- لابن عبد ربه- تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وأحمد الأبياري لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٣٨٤هـ.
- العين- للخليل بن أحمد- الجزء الأول- تحقيق الدكتور عبدالله درويش- مطبعة العاني- بغداد- ١٩٦٧م.
- الأجزاء ٢- ٦ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي الحزومي- دار الرشيد- بغداد- ١٩٨١م وما بعدها.
- غاية النهاية في طبقات القراء- لابن الجزري- تحقيق برجستراسر- مطبعة الخانجي- القاهرة- ١٩٣٢م.
- ابن فارس= مقالة كلاً.
- فتح القدير- للشوكاني- مصورة دار المعرفة- بيروت.
- فقه اللغات السامية- كارل بروكلمان- ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب- مطبوعات جامعة الملك سعود- الرياض- ١٣٩٧هـ.
- القاموس المحيط- للفيروز أبادي- المطبعة المصرية- القاهرة- ١٩٣٥م.
- القطع والانتفاف- لأبي جعفر النحاس- تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر- وزارة الأوقاف- بغداد- ١٣٩٨هـ.

- القلب والإبدال- لابن السكيت (الكنز اللغوي) تحقيق أوغست هفنز- المطبعة الكاثوليكية- بيروت- ١٩٠٣م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة- للذهبي- تحقيق عزت عطية وموسى موسى- دار الكتب الحديثة- القاهرة- ١٩٧٢م.
- الكتاب- لسيبويه- طبعة بولاق- ١٣١٦هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع- لمكي بن أبي طالب- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٤٠١هـ.
- لحن العامة- لأبي بكر الزبيدي- تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر- دار المعارف- القاهرة- ١٩٨١م.
- لسان العرب- لابن منظور- دار بيروت.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني (الجزء الأول) - تحقيق الشيخ عامر عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- ١٣٩٢هـ.
- مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق د. فؤاد سزكين- الخانجي- القاهرة- ١٣٩٠هـ.
- مجمع الأمثال- للميداني- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية- القاهرة- ١٩٥٩م.
- مجمع الزوائد- لنور الدين الهيثمي- دار الكاتب العربي- بيروت- ١٩٦٧م.
- المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- تحقيق مجموعة من الأساتذة- الحلبي- القاهرة- ١٩٥٨م.
- مختصر في ذكر الألفاظ- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- مجلة جامعة الملك سعود- المجلد السادس- ١٩٧٩م.

- مختصر في شواذ القرآن- لآين خالويه- تحقيق برجستراسر- المطبعة الرحمانية- مصر- ١٩٣٤م.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لأبي الأصبغ، عبد العزيز بن علي، المعروف بابن الطحان، مخطوط- تمشريتي- ٣٩٢٥.
- المستدرک على الصحيحين- للحاكم النيسابوري- مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب.
- المستقصى من أمثال العرب- للزغشري- حيدرآباد الدکن- الهند- ١٩٦٢م.
- المسند- للإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- ١٩٦٩م.
- مشکل إعراب القرآن- لمكي بن أبي طالب- تحقيق ياسين السواس- دار المأمون للتراث- دمشق.
- معاني القرآن للفراء- تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي- دار الكتب المصرية- القاهرة- ١٩٥٥م وما بعدها.
- معجم البلدان- لياقوت الحموي- دار صادر- بيروت- ١٣٩٩هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- وضعه محمد فؤاد عبد الباقي- دار الشعب- القاهرة.
- مفنى اللبيب- لآين هشام الأنصاري- تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حد الله- دار الفكر- دمشق- ١٩٦٩م.
- المفردات في غريب القرآن- للراغب الأصبهاني- تحقيق محمد أحمد خلف الله- مكتبة الأنجلو- القاهرة- ١٩٧٠م.
- المفصل- للزغشري- ينظر شرح الفصل.
- مقالة كلاً- لأحمد بن فارس- تحقيق الدكتور أحمد حسن فريحات- المكتبة الدولية- الرياض- ١٤٠٢هـ.
- مقتضب- للمبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- ١٣٨٦هـ.

- المقصد لتلخيص ما في المرشد - للشيخ زكريا الأنصاري - بهامش منار الهدى - مطبعة الحلبي - ١٩٧٣ م.
- المكتفى في الوقف والابتداء - لأبي عمرو الداني - مخطوط - مصور بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض - ف ٣٥.
- مكى = شرح كلاً.
- الممتع في التصريف - لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب - ١٩٧٠ م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء - لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني - مكتبة الحلبي - القاهرة - ١٩٧٣ م.
- منجد المقرئين - لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ هـ.
- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية - لملا علي القارئ - الحلبي - ١٣٦٧ هـ.
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير - تحقيق طاهر الزاوي والدكتور محمد الطناحي - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٢ م.
- نهاية القول المفيد في علم التجويد - لمحمد مكى نصر - الحلبي - القاهرة - ١٣٤٩ هـ.
- الوجيز في علم التصريف - لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور علي حسين البواب مكتبة دار العلوم - الرياض - ١٤٠٢ هـ.
- الوجيز في فقه اللغة - لمحمد الأنطاكي - مكتبة دار الشروق - بيروت - الطبعة الثالثة.
- الياءات المشدّدة في القرآن وكلام العرب - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات - المكتبة الدولية - الرياض - ١٤٠٢ هـ.

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٩
مقدمة المؤلف	٣٩
الباب الأول	
في ذكر قراءة هؤلاء القراء في هذا الزمان	٤٣
فصل: فيا يستفاد بهتذيب الألفاظ، وثمره تقوم اللسان	٤٥
الباب الثاني	
في معنى التجويد	٤٧
الفصل الأول: في التجويد والتحقيق والترتيل	٤٧
الفصل الثاني: في معنى قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾	٤٨
الفصل الثالث: الفرق بين التحقيق والترتيل	٤٩
الفصل الرابع: في كيفية التلاوة	٥٠
الفصل الخامس: في ذكر قراءة الأئمة	٥٠
الباب الثالث	
في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات	٥٣
الباب الرابع	
في ذكر معنى اللحن وأقسامه	٦١

٦١..... الفصل الأول: في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة

٦٢..... الفصل الثاني: في حد اللحن وحقيقته في العرف والوضع

الباب الخامس

٦٥..... في ذكر ألفات الوصل والقطع

٦٥..... الفصل الأول: في ذكر الألفات التي تكون في أوائل الأفعال

٧٢..... الفصل الثاني: في الألفات التي تكون في أوائل الأسماء

الباب السادس

٧٥..... في الكلام على الحركات والحروف

٧٥..... فصل: ذكر ما السابق من الحروف والحركات

٧٨..... فصل: حروف المد واللين والحركات واختلاف الناس في ذلك

الباب السابع

٨٣..... في ذكر ألقاب الحروف وعللها

٨٦..... فصل: صفات الحروف وعللها

١٠١..... تأليف الكلام من هذه الحروف

١٠٢..... فصل: اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض

الباب الثامن

١٠٥..... في مخارج الحروف والكلام على كل حرف بانفراده

١٠٥..... فصل: مخارج الحروف

١٠٧..... فصل: ما يتعلق بكل حرف من التجويد

١٠٧..... الهزمة

١٠٩..... الباء

١١١..... التاء

١١٤..... الشاء

فهرس الموضوعات

١١٥.....	الجم
١١٧.....	الحاء
١١٩.....	الحاء
١٢١.....	الذال
١٢٣.....	الذال
١٢٤.....	الراء
١٢٦.....	الزاي
١٢٦.....	السين
١٢٨.....	الشين
١٢٩.....	الصاد
١٣٠.....	الضاد
١٣٢.....	الطام
١٣٤.....	الطاء
١٣٥.....	العين
١٣٦.....	العين
١٣٧.....	الفام
١٣٨.....	القاف
١٤٠.....	الكاف
١٤٠.....	اللام
١٤٣.....	الميم
١٤٥.....	النون
١٤٦.....	الهاء
١٤٧.....	الواو
١٤٩.....	الألف
١٥٠.....	الياء

الباب التاسع

١٥٣.....	في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين ثم المد والقصر
١٥٣.....	فصل: في أحكام النون الساكنة والتنوين
١٥٣.....	القسم الأول: الإظهار
١٥٥.....	القسم الثاني: الإدغام في اللام والراء
١٥٦.....	القسم الثالث: الإدغام في حروف (يومن)
١٥٧.....	القسم الرابع: الإقلاب
١٥٨.....	القسم الخامس: الإخفاء
١٦١.....	المد والقصر

الباب العاشر

١٦٥.....	في الوقف والابتداء
١٦٧.....	فصل: في الوقف التام
١٧١.....	فصل: في الوقف الكافي
١٧٤.....	فصل: في الوقف الحسن
١٧٥.....	فصل: في الوقف القبيح
١٧٧.....	القول في « كلا »
١٨٧.....	القول في « بلى »
١٨٨.....	فصل: الفرق بين بلى ونعم
١٩٥.....	القول في « لا »
١٩٧.....	القول في « ثم »
١٩٨.....	القول في « أم »
٢٠٢.....	القول في « بل »
٢٠٣.....	القول في « حتى »
٢٠٤.....	فصل: في المشددات ومراتبها

فهرس الموضوعات

باب في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسب ما وقع في القرآن الكريم	٢٠٩
أدعية ختم القرآن الكريم	٢٢١.....
الفهارس	٢٢٥
فهرس الحديث الشريف	٢٢٧
فهرس الشعر	٢٢٨
فهرس الأعلام	٢٢٩
المراجع	٢٣٣.....

